



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي

بولاية كسلا خلال الفترة (1999 - 2014)

دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

Impact of the Animal Wealth Sector on the Economic
Growth

in Kassala State During the Period (1999 -2014)

إعداد الطالبة: هالة محمد عبد القادر هلاوي إشراف الدكتور: بابكر الفكي

المنصور

أبريل - 2016م

استهلال

قال الله تعالى:

﴿يَوْمَ يَرَوُا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلْتُمْ لِيَدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ
(71) وَذَلَّلْنَاهَا هُمْ فَمِنْهَا رَكُوبٌ لَهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ (72) وَلَهُمْ
فِيهَا مِنْ أَفْئِدٍ وَثَارِبُ أَفْلا يَشْكُرُونَ﴾ (73)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني
ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء

إلى أخواني وأخواتي

إلى كل من علمني حرفاً

إلى أساتذتي الأفاضل في مراحل تعليمي المختلفة

إلى زملائي وزميلاتي في جامعة كسلا

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة

الشكر موصول لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ممثلة في كليتي الدراسات العليا والدراسات التجارية وشكري لجامعة كسلا التي أتاحت لي فرصة إجراء هذه الدراسة، والشكر موصول لمكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الخرطوم، مكتبة مركز البحوث والدراسات الإنمائية، مكتبة جامعة النيلين، مكتبة جامعة الزعيم الأزهرى، مكتبة جامعة كسلا، مكتبة أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مكتبة مدرسة العلوم الإدارية جامعة الخرطوم ومكتبة جامعة أم درمان الإسلامية والشكر موصول للإخوة في كل من وزارة الثروة الحيوانية والسمكية، وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة، هيئة مياه الشرب بولاية كسلا ووزارة الثروة الحيوانية والسمكية ولاية الخرطوم .

كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى الدكتور بابكر الفكي المنصور الذي اشرف على هذه الدراسة. كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكاترة المحكمين الذين قاموا بتحكيم استبانة الدراسة وكذلك الشكر للإخوة الذين ساعدوني في تعبئة وتجميع الاستبيان وهم: هاشم محمد الحاج، مناع علي، طاهر حسين، د. أحمد حسين، عباس محمد الحسن وعمر محمد. أيضا شكري وتقديري لأستاذي الجليل الدكتور الطيب محمدين والدكتور طارق الرشيد لتوجيهاتهم وإرشاداتهم المستمرة لي أثناء فترة الدراسة، وكل الشكر والتقدير لكل أفراد أسرتي الكريمة التي ساعدتني كثيراً خلال فترة هذه الدراسة، كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من تعاون معي وأسهم في تسهيل مهمتي وساعدني في إخراج وطباعة هذه الدراسة .

المستخلص

وجهت هذه الدراسة إلى توضيح أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي بولاية كسلا خلال الفترة 2014/1999 استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي في توصيف وتقدير وتقييم النموذج، تمثلت أهم أهداف الدراسة في معرفة الأسباب الرئيسية التي تضعف أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي بولاية كسلا، تمثلت أهم فرضيات الدراسة في الآتي: ضعف أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي بولاية كسلا، الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية لا يكفي لتنمية القطاع وتصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها : ضعف أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي بولاية كسلا، الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية لا يكفي لتنمية القطاع وتصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية .

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: العمل على تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية بإزالة كل العقبات والمشاكل وتوفير كل احتياجات تنميته لزيادة أثره في النمو الاقتصادي بالولاية، زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية، منع تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات وتوعية منتج الثروة الحيوانية بأهمية قطاع الثروة الحيوانية ودوره في اقتصاد الولاية .

Abstract

This study aimed to explain the impact of the animal wealth sector on the economic growth in Kassala State during the period 1999 -2014. The study used the statistical/descriptive/analytical method and the econometric method in the description, estimation and assessment of the model . The most important objectives of the study were manifested in getting acquainted with the main reasons behind the weakening of the impact of the animal wealth sector in the economic growth in Kassala State. The most important hypotheses of the study were manifested in the following: the weakness of the impact of the animal wealth sector in the economic growth in Kassala State, the government expenditure on the animal wealth sector is insufficient for the development of the sector, and the exportation of the reproductive female animals and slaughtering of the young animals prevents the development of the animal wealth sector.

The study concluded with a number of findings and among them : the weakness of the impact of the animal wealth sector in the economic growth in Kassala State ,the government expenditure is in insufficient for the development of the sector, and the exportation of the reproductive female animals prevents the development of the animal wealth sector.

The study set out a number of recommendations and some of them are : to work for the development and promotion of the animal wealth sector through the elimination of all obstacles and problems, to provide all the requirements of its development so as to increase its impact in the economic growth in the state ,to increase the government expenditure on the animal wealth sector, to prevent the export of the productive female animals and to raise the awareness of the animal wealth producer with the importance of the animal wealth sector and its role in the economy of the state.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص باللغة العربية
هـ	Abstract
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة	
1	1-1 الإطار المنهجي للدراسة
1	1-1-1 مقدمة
1	2-1-1 مشكلة الدراسة
2	3-1-1 أهداف الدراسة
2	4-1-1 أهمية الدراسة
3	5-1-1 فرضيات الدراسة
3	6-1-1 منهجية الدراسة
4	7-1-1 مصادر بيانات ومعلومات الدراسة
4	8-1-1 حدود الدراسة
4	9-1-1 هيكل الدراسة
5	2-1 الدراسات السابقة
5	1-2-1 الدراسات المحلية
26	2-2-1 الدراسات الأجنبية
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة	
30	1-2 خلفية عامة عن ماهية الثروة الحيوانية
32	2-2 ماهية النمو الاقتصادي

32	1-2-2 تعريف النمو الاقتصادي
34	2-2-2 عناصر النمو الاقتصادي
35	3-2-2 نظريات النمو الاقتصادي
39	3-2 ولاية كسلا
39	1-3-2 نبذة تعريفية عن الولاية
43	2-3-2 الثروة الحيوانية بالولاية
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي للدراسة	
76	1-3 توصيف النموذج
76	1-1-3 متغيرات النموذج
76	2-1-3 الشكل الرياضي للنموذج
77	3-1-3 الإشارات المسبقة لمعاملات المتغيرات
77	4-1-3 فحص بيانات الدراسة
80	5-1-3 تقدير النموذج وتقييم نتائج التقدير
83	6-1-3 اختبار القدرة التنبؤية للنموذج المقترح
84	2-3 نتائج تحليل الاستبيان
85	1-2-3 اختبار صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة)
87	2-2-3 مجتمع وعينة الدراسة
90	3-2-3 نتائج تحليل الاستبيان الخاص بمنتجي الثروة الحيوانية
111	4-2-3 نتائج تحليل الاستبيان الخاص بالعاملين بوزارة الثروة الحيوانية
الفصل الرابع : الخاتمة	
121	1-4 مناقشة الفرضيات
126	2-4 النتائج
127	3-4 التوصيات
128	مقترحات لأبحاث إضافية
129	المصادر والمراجع
138	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	أسم الجدول	رقم الجدول
47	عدد منتجي الثروة الحيوانية بالولاية بكل محلية	(1-2)
48	أنواع الثروة الحيوانية	(2-2)
50	تقديرات الثروة الحيوانية خلال الفترة 2014/1999	(3-2)
55	أسواق الماشية الرئيسية بالولاية	(4-2)
58	الانفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية	(5-2)
78	نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة	(1-3)
80	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	(2-3)
81	نتائج تقدير النموذج	(3-3)
81	نتائج التقييم الاقتصادي للنموذج	(4-3)
82	نتائج التقييم الإحصائي للنموذج	(5-3)
85	مقياس درجة الموافقة	(6-3)
88	توزيع الاستبيان على محليات الولاية	(7-3)
89	توزيع الاستبيان على العاملين بوزارة الثروة الحيوانية	(8-3)
90	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للنوع	(9-3)
90	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للعمر	(10-3)
91	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لعدد أفراد الأسرة	(11-3)
92	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للعمل الرئيسي	(12-3)

92	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة	(13-3)
93	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي	(14-3)
94	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لنوعية الحيوان المرعي	(15-3)
94	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للحيوانات المباعة	(16-3)
95	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لتغذية الحيوان	(17-3)
95	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لرعاية القطيع	(18-3)
96	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لأرض المزرعة	(19-3)
97	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لموقع المزرعة	(20-3)
97	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لقرب المزرعة من السوق	(21-3)
98	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لنوع مصدر التمويل	(22-3)
99	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لنوع القرض المصرفي	(23-3)
99	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لصيغة التمويل	(24-3)
100	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لسداد القرض النقدي	(25-3)
101	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لعدم تسديد القرض النقدي في الوقت المناسب	(26-3)
102	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لتطعيم الحيوانات باللقاح	(27-3)
102	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لأسباب عدم تطعيم الحيوانات	(28-3)
103	التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول	(29-3)
105	الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول	(30-3)

106	اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الأول	(31-3)
111	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للنوع	(32-3)
111	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لطبيعة العمل	(33-3)
112	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي	(34-3)
112	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة	(35-3)
113	التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني	(36-3)
114	الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني	(37-3)
115	اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الثاني	(38-3)
117	التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث	(39-3)
118	الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث	(40-3)
119	اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الثالث	(41-3)

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
138	بيانات نموذج الدراسة	1
139	نتائج اختبار جذر الوحدة	2
141	نتائج تقدير نموذج الدراسة	3
142	نتائج اختبار ثيل	4
143	خطاب تحكيم استبانة	5
144	الاستبانة الخاصة بمنتجي الثروة الحيوانية	6
148	الاستبانة الخاصة بالعاملين بوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري	7
150	قائمة المحكمين	8
151	أسئلة المقابلات الشخصية	9

1-1 الإطار المنهجي للدراسة :

1-1-1 مقدمة:

تمثل الثروة الحيوانية ركيزة أساسية من ركائز الإنتاج الزراعي. وتتعدد مكونات الثروة الحيوانية لتشمل الأبقار والأغنام والماعز بالإضافة إلى الإبل والحمير (سعد طه علام، 2003، ص 28).

كما تعتبر الثروة الحيوانية من الدعامات الأساسية التي يركز عليها بنيران الاقتصاد لأي دولة هذا بالإضافة للأثر الفاعل لهذا القطاع فإن أثره يمتد إلى قطاعات أخرى تعتمد في إنتاجها على منتجات هذا القطاع. وكذلك يسهم هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي .

ويحقق فوائد اقتصادية كبيرة بما فيها النهوض بسبل المعيشة والنمو الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي، لهذا فإن تنمية هذا القطاع تسهم مساهمة فاعلة في إحداث النهضة المرجوة، كما أن ضرورة تنميته صارت حاجة ملحة نظرا للمشاكل التي تمر بها هذه الثروة المهددة .

وتحاول هذه الدراسة توضيح أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي في ولاية كسلا.

1-1-2 مشكلة الدراسة:

بالرغم مما يمكن أن تحققه الثروة الحيوانية لاقتصاد ولاية كسلا من حيث اتساع قطاع الثروة الحيوانية، إلا أن أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي بالولاية يعتبر ضعيف.

من ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

- 1/ ما هو أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي بولاية كسلا ؟
- 2/ هل الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية بالولاية يفي بالقدر المطلوب ؟
- 3/ ما هو حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع الثروة الحيوانية بالولاية ؟
- 4/ هل توجد إحصاءات ومسوحات وبيانات فعلية عن الثروة الحيوانية بولاية كسلا ؟

5/ ما هو دور تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات في تطوير قطاع الثروة الحيوانية بالولاية؟

1-1-3 أهداف الدراسة :

1/ التعرف على الوضع الراهن للثروة الحيوانية بولاية كسلا .
2/ معرفة الأسباب الرئيسية التي تضعف مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي بالولاية .

3/ توفير بيانات ومعلومات عن الثروة الحيوانية بولاية كسلا يمكن الاستفادة منها في حل المشاكل والعقبات التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي .

1-1-4 أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تتبع أهمية الدراسة بالمساهمة في سد الفجوة في الأدبيات السابقة المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية وأثره في النمو الاقتصادي سواء كان ذلك على مستوى أدوات جمع البيانات أو المنهجية وطرق التحليل المستخدمة حيث تطرقت الدراسة لعدد من المتغيرات لم يتم التطرق لها من قبل الدراسات السابقة حيث يتناول أثر كل من المتغيرات التالية (الإنفاق الحكومي و تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات) على الثروة الحيوانية بالإضافة الى تناول متغيرات تم تناولها ولكن بصورة أكثر تفصيلا (التمويل المصرفي ، الاهتمام من قبل الجهات المعنية وإحصاءات الثروة الحيوانية) مدعما البيانات والمعلومات بالاستبيان .

بالإضافة الى استخدام نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين قطاع الثروة الحيوانية و النمو الاقتصادي بالولاية .

الأهمية العملية:

توفير مادة علمية للقائمين على تطوير وتنمية قطاع الثروة الحيوانية مما يكون له أثر فاعل في خدمة القائمين على أمر هذا القطاع كما يمكن من خلال هذه الدراسة تطوير الخطط والبرامج الخاصة بتنميته وتطويره بما سوف توفره من معلومات وبيانات يكون لها الأثر في توفير فرص أفضل للبحث في عوامل القوة والمساعدة في وضع سياسات وخطط وبرامج تهدف لتطوير هذا القطاع وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين اقتصاد ولاية كسلا بكافة السبل والوسائل .

1-1-5 فرضيات الدراسة:

- 1/ ضعف أثر قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي بولاية كسلا.
- 2/ الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية لا يكفي لتنمية القطاع.
- 3/ حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع الثروة الحيوانية دون القدر الكافي لتنمية القطاع.
- 4/ لا توجد إحصاءات ومسوحات وبيانات فعلية عن الثروة الحيوانية بولاية كسلا.
- 5/ تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية.

1-1-6 منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي والمنهج القياسي.

1-1-7 مصادر بيانات ومعلومات الدراسة :

تم الاعتماد على المصادر الأولية المتمثلة في الاستبيان الذي وجه لعينة الدراسة، والمقابلات الشخصية بذوي الاختصاص في هذا المجال، بالإضافة الى المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والبحوث والأوراق العلمية والإصدارات والتقارير والمواقع الالكترونية وتم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة بعائد قطاع الثروة الحيوانية من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري والبيانات الخاصة بدخل (عائدات) الولاية من وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة ولاية كسلا.

8-1-1 حدود الدراسة:

المكانية: ولاية كسلا

الزمانية: 1999 - 2014

9-1-1 هيكل الدراسة :

تقسم الدراسة الى أربعة فصول :

الفصل الأول يحتوي على الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

الفصل الثاني يتناول الإطار النظري.

الفصل الثالث يتضمن الإطار التطبيقي.

الفصل الرابع يتناول الخاتمة.

بالإضافة الى مقترحات لأبحاث إضافية، قائمة المراجع والملاحق .

2-1 الدراسات السابقة :

1-2-1: الدراسات المحلية :

1/ رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال : أعدتها الدراسة وفاء عبد القادر احمد عبد القادر،

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عام 2014

أولاً : عنوان الدراسة :

الإدارة الإستراتيجية ودورها في ترقية صادرات الثروة الحيوانية من الماشية واللحوم في

السودان في الفترة من 1992-2011م

ثانياً : منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي والدراسة

الميدانية .

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

1/ التعرف بمفهوم الإدارة الإستراتيجية وأهميته وأنواعه .

2/ بيان علاقة الإدارة الإستراتيجية بترقية صادرات الثروة الحيوانية من الماشية واللحوم الحمراء

3/ الوصول الى إحداث نقلة في مجال صادرات الثروة الحيوانية من المواشي واللحوم تتناسب

وحجم الإنتاج ومميزاته وذلك بتطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي .

رابعاً : أهم نتائج الدراسة :

1/ هنالك علاقة وطيدة بين تطبيق نهج التخطيط الاستراتيجي وترقية صادرات الثروة الحيوانية

في السودان كما أن هنالك علاقة وطيدة بين الالتزام برؤية ورسالة وأهداف الإستراتيجية للمؤسسة

وبين ترقية وتطوير أداء صادرات الثروة الحيوانية في القطاع العام والخاص .

2/ توجد علاقة قوية بين ترقية صادرات الثروة الحيوانية وتحليل البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة.

3/ أثبتت الدراسة أن هنالك علاقة قوية بين السياسات الاقتصادية ومعدل صادرات الثروة الحيوانية .

4/ أن هنالك علاقة بين متغيرات البيئة الاجتماعية وزيادة صادرات الثروة الحيوانية وذلك من خلال إجابات أفراد العينة متمثلة في موافقة أفراد العينة على عدم اهتمام الرعاة بالسلاطات المنتجة من الثروة الحيوانية وانخفاض عينة الإنتاج من الماشية واللحوم مؤخراً .

5/ هنالك علاقة وطيدة بين تردي صادرات الثروة الحيوانية من الماشية واللحوم وسياسات وزارة الثروة الحيوانية متمثلة في فشل سياسات وزارة الثروة الحيوانية في ترقية الصادر .

6/ هنالك علاقة بين تدخل الهيئة السودانية للمواصفات بمعاييرها وسياساتها على ترقية الصادر

7/ هنالك نمو وزيادة في الإنتاج لا تتناسب مع حجم العائد من صادرات الثروة الحيوانية من الماشية واللحوم .

8/ عدم الالتزام بتطبيق منهج التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات القطاع العام والخاص وفق الأسس العلمية الصحيحة لتطبيق خطوات التخطيط الاستراتيجي .

9/ هنالك نمو وترقي واضح لصادر الثروة الحيوانية خلال فترات تطبيق الخطط الإستراتيجية في السودان.

10/ هنالك مشاكل (هيكلية) تتعلق بقطاع الثروة الحيوانية تتوقف معالجتها على تطبيق منهج التخطيط الاستراتيجي .

12 رسالة ماجستير في الاقتصاد: أعدتها الدارسة موده بابكر يونس قاسم، جامعة الزعيم

الأزهري، عام 2012

أولاً : عنوان الدراسة:

أثر السياسات الاستثمارية على صادرات الماشية واللحوم الحمراء في السودان خلال الفترة

2010/2002

ثانياً: منهجية الدراسة:

أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

1/ توضيح أهمية قطاع الثروة الحيوانية للاقتصاد السوداني .

2/ معرفة أسباب ضعف صادرات قطاع الثروة الحيوانية مقارنة بحجمه .

3/ الوقوف على دور السياسات الاستثمارية في تنمية صادرات الماشية واللحوم الحمراء .

رابعاً : أهم نتائج الدراسة :

1/ برغم الإنتاج الكبير للماشية واللحوم الحمراء في السودان وما تتمتع به من ميزة نسبية لوفرة

المراعي الطبيعية الا أن مساهمة القطاع في جملة الصادرات لم تتعدى نسبة 2.2% وهي نسبة

قليلة لقطاع ينتظر منه أن يغطي ما تفقده البلاد من إيرادات بترولية، غير أن الحديث عن قطاع

الثروة الحيوانية كقطاع رائد ليس بالمستحيل .

2/ من المهم الإشارة الى الدور الذي يلعبه القطاع في تأمين استهلاك اللحوم الحمراء بنسبة

100% وتوفير 2.2 مليار دولار إذا ما تم استيرادها من الخارج .

3/ يعد ضعف تنظيم الأسواق الداخلية والمضاربات ذا آثار سلبية على الأسعار محلياً وعالمياً

الأمر الذي يضعف المنافسة الخارجية .

4/ يمثل السوق الواحد السبب الرئيسي في تحجيم الصادرات إذ تستأثر السعودية بأغلب الطلب خاصة من الضأن ما يسمح بممارسة ضغوط عديدة خاصة فيما يلي الأسعار والتي ترتفع لأسباب محلية تتعلق بالرسوم المفروضة والمضاربات فضلاً عن مساهمة السوق الواحد في ارتفاع نسبة المخاطرة في قطاع يدار بواسطة القطاع الخاص .

5/ برغم أهمية التمويل والحديث عن ضرورة قيام محافظة متخصصة الا أن مسألة التنظيم ووضع صادرات الماشية واللحوم الحمراء في إطار السياسات الكلية يعد أمر في غاية الأهمية ويتضح ذلك من وجود فوائض مالية لدى محافظة الهدى التي أمها (بنك الثروة الحيوانية).

13/ رسالة ماجستير في الاقتصاد : أعدها الدارس الفاضل عبد القادر أحمد، جامعة كسلا، عام

2009

أولاً : عنوان الدراسة :

محددات صادرات الثروة الحيوانية في السودان في الفترة 1970/2007

ثانياً : منهجية الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الإحصائي، عن طريق جمع وتحليل البيانات باستخدام نموذج اقتصادي قياسي .

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الى تحليل العوامل الكمية التي تؤثر على صادرات الثروة الحيوانية والتي تتمثل في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه السوداني، الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة ومعدل التضخم .

رابعاً : أهم نتائج الدراسة :

1/ عدم تأثير أسعار الصرف على صادرات الثروة الحيوانية ويعزى ذلك لوجود مشكلات قياسية.

2/ الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة (خاصة المملكة العربية السعودية) يؤدي

الى زيادة صادر الثروة الحيوانية من السودان لان زيادة الناتج المحلي للدول المستوردة يؤدي الى

زيادة دخول الأفراد في هذه الدول وبالتالي زيادة الطلب على منتجات الدول الأخرى .

3/ أن ارتفاع معدل التضخم العالمي تؤثر سلباً على كميات صادر الثروة الحيوانية لان ارتفاع

معدل التضخم العالمي يؤدي الى زيادة تكلفة مدخلات الانتاج المستورد وبالتالي ارتفاع تكلفة

الانتاج مما يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات المحلية مما يؤدي الى تقليل منافستها عالمياً .

4/ رسالة دكتوراه في الجغرافيا : أعدتها الدارسة خالدة احمد محمد عثمان الشايفي، جامعة أم

درمان الإسلامية عام 2009

أولاً : عنوان الدراسة:

مهددات المراعي وأثرها على الثروة الحيوانية - دراسة تطبيقية (لوحة شرق البطانة 1970 -

2007).

ثانياً: منهجية الدراسة :

المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الكمي الرياضي .

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

1/ تحديد المحددات الطبيعية والبشرية ومعرفة العوامل المسببة لها .

2/ تحليل الوضع الحالي للمراعي وتحديد مواطن الضعف وذلك لمجابهة التهديدات .

3/ تقديم بعض الحلول التي يمكن أن تعمل على صيانة الموارد الرعوية .

رابعاً : أهم نتائج الدراسة :

في مجال المهددات الطبيعية :

- 1/ التذبذب في معدل سقوط الأمطار الذي أدى الى نقص الموارد المائية وتدني معدل نمو الحشائش والأشجار والزراعة المطرية وقلل من المساحة المتاحة للمراعي أدى الى تدهورها .
- 2/ ارتفاع درجات الحرارة ساهم في زيادة التبخر مما قلل فترة توفير المياه في الحفائر والخيران وقد أجبر ذلك الرعاة للحركة لمسافات بعيدة .
- 3/ انحسار المياه الجوفية في الآبار أثر على توفير المياه خلال فترة الصيف وقد انعكس ذلك على حركة الحيوانات أيضا .
- 4/ أضف الى ذلك المهددات الطبيعية الأخرى كالحريق والقوارض التي ساهمت في تدهور المراعي .

في مجال المهددات البشرية :

- تأثرت المراعي بالمهددات البشرية المتمثلة في أنشطة الإنسان المختلفة والتي ظهرت أثرها في الجوانب التالية :
- 1/ التوسع في الزراعة المطرية والمروية أدى لتقليص مساحة المراعي الطبيعية واحتواء مصادر شرب الحيوان واعتراض المسارات التقليدية للرعاة .
 - 2/ إشعال الحرائق في الحشائش الجافة عرض الطبقة السطحية من التربة للتصلب وقضى على الكائنات الحية الدقيقة التي تسهم في تكوين المادة العضوية التي يستفيد منها النبات مما افقد التربة خصوبتها .
 - 3/ الرعي المفرط أثر على تكوين البذور وعلى جودة المرعى مما أدى الى تدهور الغطاء النباتي واختفاء الحشائش ذات القيمة الغذائية العالية وإحلال أخرى اقل قيمة غذائية .
 - 4/ انتقال الحيوانات الى مناطق بعيدة عن تجمعات السكان قلل من الدخل الذي يتمثل في بيع المنتجات الحيوانية وبالتالي قلل دخل الرعاة .

15 رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال : أعدها الدارس سليمان اسحق عمر محمد، جامعة أم

درمان الإسلامية عام 2009

أولاً : عنوان الدراسة :

إستراتيجية تسويق الماشية واللحوم في السودان بالتطبيق على ولاية جنوب دارفور في الفترة

من 1997-2006م

ثانياً : منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج التحليلي و المنهج التاريخي والمهج الإحصائي

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية :

1/ تحليل البيانات والمعلومات التي تساعد في رسم السياسات التسويقية لمنتجات الماشية

السودانية، من سياسات المنتج، سياسات التسعير سياسات التوزيع وسياسات الترويج .

2/ بحث استراتيجيات تساعد على زيادة حصيلة الصادر من منتجات الماشية السودانية .

3/ اقتراح الحلول لمعالجة مشكلة استراتيجيات تسويق الماشية واللحوم بولاية جنوب دارفور .

4/ توضيح طرق زيادة الكفاءة التسويقية لمنتجات الماشية واللحوم السودانية بالأسواق الخارجية

لتكون أكثر مقدرة على المنافسة .

رابعاً : أهم نتائج الدراسة :

1/ عدم وجود علاقة جوهرية أو حقيقية بين الإدارة الإستراتيجية وأداء أسواق الماشية واللحوم .

2/ عدم وجود علاقة جوهرية أو حقيقية بين القدرة التنافسية وأداء أسواق الماشية واللحوم .

3/ عدم وجود علاقة جوهرية أو حقيقية بين المقدرة المالية وأداء أسواق الماشية واللحوم .

4/ عدم وجود علاقة جوهريّة أو حقيقيّة بين بحوث التسويق ودرجة اتخاذ القرارات التسويقية على أسس علمية .

5/ عدم وجود علاقة جوهريّة أو حقيقيّة بين تكاليف الإنتاج وحجم الصادر من الماشية واللحوم.

6/رسالة ماجستير في الاقتصاد: أّدها الدارس محمد الحافظ احمد عبدالوهاب، جامعة

السودان، عام 2009

أولاً : عنوان الدراسة :

إنتاج وتصدير الثروة الحيوانية وأثرها في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة1990/2008

ثانياً : منهجية الدراسة :

إتبع الباحث المنهج الوصفي وذلك لدراسة وتحليل ما ورد من بيانات عن الثروة الحيوانية المتمثلة في المصادر الثانوية من تقارير ومؤتمرات وذلك من عدة مصادر مثل وزارة الثروة الحيوانية وبنك السودان المركزي .

ثالثاً: أهم أهداف الدراسة :

1/ دراسة أنواع موارد الثروة الحيوانية وتعدادها من خلال نسب مساهمتها في التصدير.

2/ معرفة أثر مشاركة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الاجمالي .

3/ دراسة المشاكل التي تعوق زيادة انتاج وصادرات الثروة الحيوانية .

4/ دراسة كيفية تنمية قطاع الثروة الحيوانية للاستفادة من اعادة تشغيل قطاعات اخرى في الاقتصاد .

رابعاً : أهم نتائج الدراسة :

1/ ان وجود قطاع انتاجي قوي ومتمين كقطاع الثروة الحيوانية وبهذا الحجم من الموارد وبما يتميز به من قلة تكاليف إنتاجية وثبات اسعار منتجاتها عالمياً ، يعتبر قطاع جدير بأن يكون في

الريادة في المساهمة التجارية بين القطاعات الاقتصادية في السودان وبإزالة العقبات الإدارية والتسويقية التي تعترض إنتاج وصادر قطاع الثروة الحيوانية سيكون لها الأثر في زيادة وارتفاع نسب مساهمته في الاقتصاد الكلي .

2/ وكما أن وجود قطاع بالتنوع والتعداد في الموارد كالثروة الحيوانية والذي يعتبر السودان ذو مزايا عالمياً في هذا الجانب خاصة وأن زيادة الطلب الإقليمي والعالمي على اللحوم جعل الكثير من الاستثمارات العالمية تتجه نحو السودان للدخول في مجال الإنتاج الحيواني تعتبر ظاهرة طيبة يجب الاستفادة منها بإزالة معوقات الإنتاج والتي تحول دون الاستفادة من هذا التنوع .

3/ إن النظام التسويقي الحالي للحيوانات ومنتجاتها في السودان لا يساعد على تقديم الإنتاج الحيواني لضعف البنى الأساسية للتسويق وغياب المعلومة والقوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحيوان واللحوم وقلة العائد المادي بالنسبة للمربي عند بيع حيواناته وبخاصة في السنين العجاف عندما تكون أسعار الحبوب في أعلى مستوياتها وأسعار الحيوانات في أدنى مستوى لها .

4/ تشكل الأوبئة والأمراض أكبر العوائق لتسويق الحيوانات واللحوم السودانية ويجب الحصول على شهادة خلو من الأمراض الوبائية من المنظمات العالمية والإقليمية خاصة منظمات مكتب الأوبئة الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية وهيئة الصحة العالمية .

5/ يعتبر الراعي (المنتج) محور الإنتاج في القطاع الرعوي التقليدي ويجب الاهتمام به وبيئته المحلية .

6/ اتضح أن مرد معظم الأشكاليات في القطاع التقليدي هو غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالقطاع مما يتطلب الانتباه لهذا الأمر .

7/ بالرغم من ضعف الانتاج افقياً ورأسياً في القطاع التقليدي الا انه مازالت هناك ميزة تفضيلية للماشية السودانية في الخارج بسبب اعتمادها على المراعي الطبيعية التي لا تحتوي على مواد كيميائية محظورة .

8/ بالرغم من النجاح الذي تحقق في مجال صحة الحيوان ومكافحة الاوبئة الا انه مازالت هنالك حاجة لامتداد هذه الخدمات في المناطق الجنوبية خاصة بعد السلام ولمزيد من بناء القدرات للبيطرة والكوادر المساعدة وزيادة اعدادها .

9/ ان ادخال حيوانات الولايات الجنوبية في مظلة الصادر يتطلب اجراء بعض الدراسات والترتيبات لإيجاد منافذ جديدة للصادر تستوعب هذه الحيوانات .

10/ بالرغم من وجود موارد علفية اخرى تنتج من المشاريع المروية ومشاريع الزراعة الآلية فليس هناك اي ربط بين انتاج الاعلاف والانتاج الحيواني مما يحتم ايجاد علاقة لحساب هذه الاعلاف في دورة الانتاج .

11/ ان دخول السودان لمنظمة التجارة الدولية يتطلب مواكبة التطورات التقنية والتشريعية في مجال التجارة لمقابلة تطبيق الاتفاقيات الفنية وازالة الحواجز غير الجمركية لاجل انسياب حركة الصادر دون عوائق .

12/ ان حركة السوق الداخلي والخارجي للماشية السودانية غير مطمئنة في ظل الوضع السائد الآن داخل هذه الاسواق وعليه فسوف تظل الاوضاع مضطربة ما لم يتم ايجاد آلية لتنظيم عمليات التسويق والتصدير والتمويل للصادرات .

17 رسالة ماجستير في الاقتصاد : أعتها الدارس محمد بشرى محمد بلال، جامعة ام درمان

الاسلامية عام 2007م.

أولاً : عنوان الدراسة :

تطوير اقتصاديات الثروة الحيوانية بولاية النيل الابيض للفترة من 1995-2005

ثانياً : منهجية الدراسة :

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي .

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث الى فحص المعوقات والعقبات التي تقف حائل دون ترقية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية بولاية النيل الابيض وتحليل هذه المشاكل بطريقة علمية لإيجاد الحلول الناجعة لها والتي من خلالها تتمكن الولاية من رفع كفاءة هذا القطاع وزيادة منتجاته من اللحوم والالبان ومشتقاتها والجلود وغيرها حتى يكون لها دور بارز في زيادة الدخل القومي ومساهمة فعلية في ميزان المدفوعات .

رابعاً : أهم نتائج الدراسة :

- 1/ الهدف من التربية السليمة الحصول على حيوانات ذات صفات اقتصادية ممتازة .
- 2/ استخدمت الدول المتقدمة التكنولوجيا كأداة تطوير طرق التربية وتحسين صفات الحيوانات الوراثية مما مكنها من توفير الامن الغذائي لدى شعوبها .
- 3/ إستخدام الاحصائيات والتسجيل يؤدي الى التطوير وترقية الانتاج الحيواني .
- 4/ تشكل الثروة الحيوانية من حيث العدد والتنوع مصدر هام من مصادر الغذاء في العالم ودعامة كبيرة للامن الغذائي .
- 5/ نظام الرعي التقليدي هو النمط السائد في ولاية النيل الابيض .

6/ غياب الخطط التنموية وعدم وجود إستثمارات واضحة في مجال هذا القطاع .

7/الثروة الحيوانية نلاحظ انها تتوزع توزيعاً غير مناسب مع عدد السكان في دول العالم النامي

مما يجعل العجز كبير ومستمر في بعض الدول .

8/ رسالة ماجستير في الاقتصاد : أعدتها الدارسة نسرين عز الدين عبد الفتاح ابراهيم،

جامعة النيلين عام 2007.

أولاً : عنوان الدراسة :

الثروة الحيوانية عنصر اساسي في دعم الاقتصاد القومي السوداني دراسة الفترة من

2005/1992

ثانياً : منهجية الدراسة :

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالوصف والتحليل والمقارنة للارقام والنسب المتعلقة

بمكونات قطاع الثروة الحيوانية في السودان في مدى الثلاث عشرة سنة الاخيرة .

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

1/ القاء الضوء على الوضع الراهن للثروة الحيوانية، مواردها وامكانياتها الانتاجية والظروف

المحيطة بها والمؤثرة على الانتاج الحيواني .

2/ تشخيص المشاكل والعقبات الرئيسية التي تعيق عمليات تسويق الماشية واللحوم في السودان

واقترح الحلول لها .

3/ توضيح أهمية دور القطاع الحيواني في الاقتصاد السوداني وما يجلبه من عملات أجنبية .

4/ القاء الضوء على السياسات التي وضعتها الحكومة لتطوير قطاع الثروة الحيوانية وتحليلها

ومدى تطبيقها على أرض الواقع .

رابعاً : أهم نتائج الدراسة:

- 1/ الاعتماد على التقديرات في تعداد الثروة الحيوانية من غير إجراء الإحصاء الحيواني أدى الى عدم معرفة حجم الثروة الحيوانية وبالتالي الامكانيات المتاحة للتصدير .
- 2/ الإمكانيات الحالية لبحوث الثروة الحيوانية لا تتيح لها تغطية كل الميادين المطلوبة ولهذا تركز على مجالات محدودة .
- 3/ غياب القوانين واللوائح المنظمة لنشاطات الثروة الحيوانية أدى الى عدد من المشاكل والمعوقات في مجال الانتاج .
- 4/ تنوع الماشية وانتشارها على مساحة جغرافية تتجاوز احياناً الحدود القومية يتطلب إمكانيات كبيرة في الحركة بالنسبة للخدمات البيطرية بأنواعها المختلفة .
- 5/ حظائر تربية الابقار تقليدية وتساعد على انتشار الطفيليات والأمراض .
- 6/ يؤدي إرتفاع تكلفة الإنتاج وعدم توفر التمويل الى عدم الاستغلال الكامل للمزارع القائمة في صناعة الدواجن .
- 7/ عدم وجود اشراف فني متخصص في مجال التغذية وصناعة الاعلاف في المصانع الكبيرة مما ادى الى مشاكل الاعلاف المركزة .
- 8/ ضعف تنظيم الاسواق الداخلية يتيح الفرص للمضاربات غير المبررة وآثارها السالبة على الاسعار محلياً وعالمياً .
- 9/ إرتفاع هوامش التمويل وصعوبة شروط الضمان وارتفاع التكلفة المحلية واستمرار تحصيل الرسوم أدت الى تقليل المنافسة عالمياً .
- 10/ ضعف التنسيق بين المصدرين في عمليات عرض السلع الحيوانية وتحديد الاسعار واغراق الاسواق الخارجية بأكثر من طاقتها مما ادى الى إنخفاض الاسعار في بعض الاحيان.

11/ قلة المسالخ العاملة في مجال اللحوم وعدم وجود آليات ومعدات لتجهيز اللحوم المجمدة في معظم المسالخ العاملة يؤثر على الصادر .

12/ عدم الاستقرار بسبب الترحال بحثاً عن الكلاً ومصادر المياه يؤثر في جودة اللحوم واستقرار إمدادات الاسواق .

9/رسالة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي: أعدها الدارس عبد الجليل فضل حمد تمساح، جامعة

السودان للعلوم والتكنولوجيا عام 2006

أولاً: عنوان الدراسة :

صادرات الحيوانات الحية واللحوم الحمراء السودانية من الضأن (دراسة حالة سوق المملكة العربية السعودية)

ثانياً: منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة المهج الوصفي الإحصائي .

ثالثاً: أهم أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الى تحليل اقتصاديات صادرات الضأن السوداني للأسواق الخارجية بصفة عامة وصادرات الضأن للمملكة العربية السعودية بصفة خاصة للخروج بتوصيات تساعد القائمين على أمر الدولة بالسودان برسم سياسات اقتصاديات لترقية أداء صادرات الضأن السوداني .

رابعاً: أهم نتائج الدراسة :

1/ الإنتاج السوداني من الضأن قد اخذ اتجاهاً متزايداً إلا أن الصادرات للعالم مقارنة مع الكميات المنتجة ضئيلة وبالرغم من اتجاهاها المتزايد فيحتاج الى مزيد من السياسات الاقتصادية لزيادة الصادرات للعالم يفتح أسواق جديدة وتطوير الأسواق التقليدية حيث بلغت نسبة الصادرات السودانية للعالم من الضأن حوالي 4.9% .

2/ السعة التسويقية الاستيرادية للمملكة العربية السعودية من الضأن تمثل حوالي (26.1%) من السعة السوقية الاستيرادية العالمية من متوسط الفترة (1980-2003) .

3/ احتل السودان المركز الأول في متوسط الفترة (1992-2003) لصادرات الضأن الحي لأسواق المملكة العربية السعودية من بين الدول المنافسة له وتمثل صادراته حوالي 20% من واردات المملكة من هذه السلعة إلا أن صادرات لحوم الضأن للمملكة تمثل نسبة 5.85% من واردات المملكة من لحوم الضأن وبأسعار مرتفعة مقارنة مع أسعار الدول المنافسة برقم قياسي يصل الى (0.6) الأمر الذي يتطلب الى مزيد من السياسات لرفع كمية الصادرات من هذه السلعة للسوق السعودي .

4/ بدراسة الاتجاه العام لصادرات وأسعار الضأن الحي في السوق السعودي اتضح أن أسعار الضأن تتأثر بالموسم حيث تزداد الأسعار في مواسم الحج ومواسم الأعراس (ربيع الأول، ربيع الثاني، جماد الآخر، رمضان وذي الحجة) وذلك لزيادة الاستهلاك في هذه الشهور إلا أن المصدرين السودانيين ليست لديهم استراتيجيه واضحة للتعامل مع العرض والطلب حيث أن التصدير يتم بطريقة عشوائية وأن الكميات المصدره في تزايد مستمر دون النظر لموسم زيادة الأسعار .

5/ السودان لديه قدرة تنافسية في صادرات الضأن الحي ولحوم الضأن للمملكة العربية السعودية .

6/ اتضح من تحليل القدرة التنافسية لصادرات الضأن للمملكة أن حصيلة الصادرات من لحوم الضأن أفضل من صادرات الضأن الحي .

10/ رسالة ماجستير في الاقتصاد: أعدها الدارس صبر داؤد احمد، جامعة الخرطوم، معهد

الدراسات والبحوث الانمائية عام 2004

أولاً : عنوان الدراسة:

أثر السياسات الاستثمارية على صادرات الماشية واللحوم في السودان خلال الفترة

2002/1992

ثانياً : منهجية الدراسة :

إقتضت هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر الثانوية وهي المراجع والدراسات والإحصاءات والتقارير، واعتمد البحث على المصادر الثانوية وذلك لأن جمع المعلومات ميدانياً فيه إهدار للوقت والمال ومشاكل التحيز .

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على قطاع صادرات الماشية واللحوم والسياسات التي تم تنفيذها من قبل الدولة لتنشيط هذا القطاع ومعرفة المشاكل والعقبات التي يواجهها هذا القطاع.

رابعاً : أهم نتائج الدراسة:

1/ أن السياسات الاستثمارية التي تم تطبيقها لم تستطيع تنشيط صادرات الماشية واللحوم بالقدر المطلوب ويرجع السبب الى تركيز هذه السياسات على الجانب التسويقي .

2/ عدم الاستثمار في النقل والتخزين مع بعض العوامل الأخرى أدت الى إرتفاع أسعار الماشية السودانية في الأسواق الخارجية .

3/ عدم الاستثمار في مجال الصحة البيطرية للماشية أدت الى رجوع كميات كبيرة من الماشية الى ميناء بورتسودان والتي تعتبر خسارة كبيرة للاقتصاد السوداني .

4/ وصلت نسبة صادرات الماشية واللحوم من نسبة الصادرات الكلية في بعض السنين 20% أو أكثر من 120 مليون دولار في السنة .

5/ يعزى إنخفاض قيمة صادرات الماشية واللحوم السودانية الى إنخفاض أسعار الماشية واللحوم في السوق العالمي كما حدث في أواخر التسعينات .

6/ يأتي الضأن في المقدمة من حيث الكمية المصدرة من الماشية واللحوم الى الأسواق العالمية وتعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الأولى في إستيراد الضأن السوداني .

7/ الكمية التي يتم تصديرها من الماشية واللحوم سنوياً يساوي خمس الكمية المتاحة أو المستهدفة للتصدير .

8/ حجم التمويل الموجه لتنمية قطاع الثروة الحيوانية غير كافي مقارنة بحجم وأهمية هذا القطاع للاقتصاد السوداني حيث يحتل المركز الثاني في إفريقيا والسادس على المستوى العالمي وايضاً الصيغ التمويلية للنظام المصرفي في السودان غير ملائمة مما أدى الى حدوث إفسار مالي لبعض مصدري الماشية واللحوم السودانية وهذه الطريقة تؤدي الى إنكماش في صادرات الماشية واللحوم .

9/ معظم الصادرات السودانية من الماشية الحية مما يؤدي الى نفوق كميات كبيرة في الطريق بسبب الجوع أو العطش كما هو الحال في صادرات الماشية السودانية الى ليبيا ومصر وموانئ البحر الأحمر .

10/ ضعف الطاقة الاستيعابية للمحاجر وعدم وجود الخدمات الكافية من مياه للشرب والأعلاف والعناية البيطرية والتي تمثل أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه سياسات ترقية صادرات الماشية واللحوم .

11/ تم تنفيذ المشروعات الاستثمارية في قطاع الثروة الحيوانية في الخرطوم وكان من المفترض إقامة هذه المشروعات في مناطق الانتاج - دارفور، كردفان، جنوب النيل الأزرق، النيل الأبيض ، الجزيرة والبطانة - مما أضعف مساهمة هذه المشروعات في الاقتصاد القومي .

12/ الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج شكل نوع من عدم الطمأنينة للمستثمرين وانكماش العرض من الماشية في بعض الفترات .

11/ رسالة ماجستير في الاقتصاد : أعدها الدارس رفيع علي حمد محمد، جامعة ام درمان الإسلامية عام 2002

أولاً : عنوان الدراسة :

تنمية قطاع الماشية وأثره على الاقتصاد السوداني بولاية كردفان الكبرى خلال الفترة 1998- 2001

ثانياً : منهجية الدراسة :

ينبغي هذا البحث على كل من المنهج التاريخي والوصفي والإحصائي والتحليلي والوثائقي.

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

1/ دراسة كيفية تنمية قطاع الماشية بولاية كردفان الكبرى .

2/ دراسة المشاكل البيئية والاجتماعية والجوانب السالبة الأخرى وأثرها سلباً أو إيجاباً على الإنتاجية .

3/ دراسة الأسباب التي من الممكن أن تقود الى زيادة الإنتاجية في هذا القطاع الحيوي الهام وزيادة الصادر الذي يسهم في جلب العملات الصعبة التي بدورها تسهم في إحداث النمو الاقتصادي القومي.

رابعاً : أهم نتائج الدراسة :

1/ تعدد المشاكل الاجتماعية والمشاكل البيئية ومشاكل البنيات الأساسية .

2/ التجوال المستمر لرعاة الأقاليم السبب الرئيسي للتخلف السائد في هذا القطاع الحيوي الهام.

3/ إنعدام الوعي الاقتصادي ونقشي الأمية .

- 4/ تخلف الإرشاد الزراعي وعدم مواكبته للمستجدات وعدم إنتشاره في معظم نواحي الإقليم .
- 5/ عدم توفر العناية البيطرية وعزوف الأطباء البيطريين والعاملين في هذا المجال عن العمل في إقليم ولايات كردفان باعتباره من مناطق الشدة لتقديم العناية البيطرية والإرشاد البيطري .
- 6/ ندرة المعامل المتخصصة في إنتاج الأمصال الواقية لهذه المواشي من الأمراض الوبائية .
- 7/ قلة السلخانات الحديثة ومحدودية الموجود منها انعكس سلباً على أعداد الصادر من هذه الماشية .
- 8/ تخلف طرق الترحيل من مراكز الإنتاج الى أسواق الاستهلاك المحلي ومواني التصدير.
- 9/ تعدد المشاكل التي يعاني منها الإرشاد الزراعي مما أثر على أدائه لرسالته وتخلفه .
- 10/ قلة المراعي المغلقة في هذا القطاع الحيوي الهام .
- 11/ إنعدام النمط الحديث في تربية ماشية هذا الإقليم .
- 12/ شح الأعلاف وعدم وجود مصانع تعمل في تصنيع مخلفات هذه الماشية .
- 13/ تخوف المستثمرين من الولوج في استثمارات في قطاع ماشية هذا الإقليم .
- 14/ ندرة الإحصاءات والمعلومات التي تسهم في عملية التنمية المنشودة .
- 15/ عدم طرق أسواق جديدة والاعتماد على الأسواق التقليدية .
- 12/ رسالة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي : أعضها الدارس الريح النعيم الحاج، جامعة أم

درمان الإسلامية عام 1998

أولاً : عنوان الدراسة :

تطوير إنتاج وتسويق الماشية واللحوم بولاية النيل الأبيض .

ثانياً : منهجية الدراسة :

المنهج الوصفي بكلا جانبيه - دراسة الحالة والدراسات الإحصائية - والمنهج التاريخي .

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

1/ يتلخص الهدف الرئيسي للبحث في تحليل وتشخيص المشاكل والعقبات التي تعيق إنتاج وتسويق الماشية بولاية النيل الأبيض .

2/ توفير معلومات وبيانات عن الماشية بالمنطقة بحيث يمكن الاستفادة من هذه البيانات في حل المشاكل التي تواجه إنتاج وتسويق الماشية بتلك المنطقة .

3/ استخدام بعض النماذج العلمية في مجال الإنتاج والتسويق يمكن أن يسترشد بها في المجال التطبيقي في ولاية النيل الأبيض .

4/ تحليل الطلب ومحدداته حتى عام 2000 .

رابعاً : أهم نتائج الدراسة :

1/ أن 90% من الثروة الحيوانية بولاية النيل الأبيض يمتلكها البدو الرحل وهذا يؤدي إلى تقليل الاستفادة من الثروة الحيوانية لأن الدافع الأساسي لتربية الماشية عند البدو الرحل هو المكانة الاجتماعية .

2/ أن تدهور الرعاية البيطرية بولاية النيل الأبيض أدى إلى تفشي الأمراض والأوبئة والطفيليات مما زاد من نسبة النفوق في القطيع وبالتالي زيادة الفاقد الاقتصادي للثروة الحيوانية .

3/ عدم توفر الماء والكأ في ارض المرعى وساحات التسويق مما يجعل الحيوانات تنتقل من مكان لآخر وبالتالي يؤدي ذلك الى ضعف ونفوق الماشية ومن ثم تقليل العائد الاقتصادي من الماشية .

4/ وجود درجة تركيز عالية في أسواق الماشية بوجود قلة من المستثمرين والبائعين يسيطرون على حصة كبيرة في السوق .

5/ زيادة تكاليف الترحيل وخاصة الترحيل على الظلف حيث تدهور صحة الحيوان وطول الطريق والنفوق والتعرض للسطو والسرقة يؤدي الى زيادة الفاقد في الاقتصاد .

6/ زيادة تكاليف تغذية الحيوان من الأعلاف المركزة والخضراء والتي ترتفع أسعارها علاوة على تركزها في أيدي منتجين معينين يؤدي الى ارتفاع أسعار الماشية بعد تغذيتها في مناطق الاستهلاك .

7/ أثر موقع ولاية النيل الأبيض المتميز بين ولايات السودان المختلفة يجعلها منطقة تجمع الماشية من ولايات الغرب والولايات الجنوبية الى مناطق الاستهلاك والتصدير .

8/ عدم ثبات سعر الصرف والتضخم المالي يؤديان الى تذبذب العائدات من صادرات الماشية.

9/ أن تصدير المواشي حية يؤدي الى عدم الاستفادة من مخلفاتها مثل صناعة الجلود وتغذية الدواجن من مخلفات الحيوان وصناعة السماد البلدي .

10/ أن الندرة الموسمية في أسواق الإنتاج والاستهلاك تؤدي الى ارتفاع الأسعار في مناطق الإنتاج والاستهلاك .

1-2-2 : الدراسات الأجنبية :

1/ رسالة دكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية : أعدتها الدارسة مها بنت عبد الملك بن إبراهيم،

جامعة الملك عبد العزيز عام 1999

أولاً : عنوان الدراسة :

المراعي وتنمية الثروة الحيوانية في منطقة الجوف.

ثانياً : منهجية الدراسة :

المنهج الأصولي والمنهج الموضوعي

ثالثاً : أهم أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى دراسة إلى دراسة المرعي الطبيعية في منطقة الجوف دراسة جغرافية شاملة ومعرفة أهم العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) المؤثرة على المرعي وكذلك بيان أهم المشاكل التي تعاني منها المرعي في المنطقة والتي أدت إلى تدهور هذه المرعي وتوضيح أهم الأساليب المناسبة للمحافظة على المرعي في المنطقة والعمل على ترميمها .

رابعاً : أهم نتائج الدراسة :

1/ إن موقع منطقة الجوف بعيد عن المسطحات المائية المحيطة بالسعودية واقرب مسطح مائي لها هو الجزء الشمالي من البحر الأحمر ويبعد عنها بحوالي 325 كلم وقد أثر ذلك على مناخها فجعله قاريا جافا وبالتالي أثر على النباتات والمرعي .

2/ تنقسم موارد المياه في المنطقة الى قسمين : مياه سطحية ومياه جوفية، والمياه الجوفية تعتبر المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه سكان المنطقة وذلك بسبب غني المنطقة بخزانات المياه الجوفية ويوجد بها تكوينان رئيسيان يحويان المياه وهما : تكوين تبوك وتكوين النيوجين وبذلك نرى أن مخزون المياه الجوفية بها كبير وهذا يتيح فرصة لإقامة مرعي زراعية جيدة من خلال زراعتها وربها اعتمادا على هذا المصدر الهام من المياه .

3/ الرعاة في منطقة الجوف ينقسمون الى رعاة رحل وشبه رحل ورعاة مستقرين وغالبية الرعاة في المنطقة هم الرعاة الرحل (البدو) وغالبا ما تكون إقامتهم مع الحيوانات في البر .

4/ إن توفر رأس المال عند أصحاب الماشية يعد من أهم العوامل التي تساعد على انتشار وتطور حرفة الرعي خصوصا مع التطور الذي حدث في مجال الرعي فقد أصبح هناك ميكنة الترحال حيث أصبحوا يستخدمون السيارات وكذلك استخدام الآلات والماكينات (في ضخ المياه ونقلها) وغير ذلك .

15/ إن غالبية الرعاة في منطقة الجوف يعتمدون في غذاء الحيوانات على الأعلاف مع النباتات الطبيعية بشكل كبير وهذا مما يزيد في تكلفة نفقات الحيوانات وفي ثمن شرائها لذلك نرى أن الأغنام والماعز تبلغ تكلفتها ما بين 400-600 ريال والإبل تبلغ تكلفتها ما بين 1500-5000 ريال للرأس الواحدة .

16/ إن معظم الثروة الحيوانية تسوق في الأسواق المحلية كما تسوق أعداد قليلة في المناطق القريبة من منطقة الجوف وهي منطقة تبوك وعرر فقط، أما المنتجات من أصواف وجلود فيتم كذلك تسويقها في الأسواق المحلية ويصدر بعض منها الى سوريا وتركيا أما الألبان ومنتجاتها فتستخدم محليا من قبل الأهالي .

17/ إن توفر وسائل النقل واستخدام الرعاة للسيارات في تنقلاتهم ونقل المياه والأعلاف من مكان الى آخر له ابلغ الأثر على اتساع مساحة الرعي .

18/ إن الثروة الحيوانية في منطقة الجوف تشمل الضأن والماعز والإبل والأبقار وأكثر هذه الحيوانات في المنطقة من حيث العدد الضأن ثم الماعز ثم الإبل وأخيرا الأبقار .

19/ إن الضأن هي الأكثر انتشارا في المنطقة وذلك بسبب عدم احتياجها الى رعاية وخبرة في التربية بالإضافة الى انه يمكن رعايتها في جميع أنحاء المنطقة وتستطيع أن تسير مسافات طويلة وكذلك الطلب المتزايد عليها من قبل السكان بشكل متواصل .

10/ إن أعداد الأبقار منخفضة جدا في المنطقة لأسباب منها حاجة الأبقار الى رعاية خاصة وكذلك عدم إقبال السكان عليها وعدم مناسبة المنطقة لرعايتها لأنها تحتاج الى نوعية خاصة من الغذاء وكميات وفيرة.

11/ إن أهم العوامل البشرية التي لها أثر في تدهور المراعي الطبيعية هي الرعي الجائر وتغير
نمط الرعي التقليدي والذي كان يعتمد على نظام (الحمى) واستخدام الآلات وأعمال الإنشاءات
والتحطيب التجاري.

1-2-3 الفائدة من الدراسات السابقة :

ساعدت الدراسات السابقة في توفير قدر كبير من القدرة على صياغة خطة الدراسة وفي تحديد المعرفة القائمة وملء الفراغ العلمي واختيار المنهجية المناسبة وكيفية جمع البيانات وكيفية تحليل ومناقشة واستخلاص النتائج بالإضافة الى الاطلاع على تجارب الآخرين .

1-2-4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

بعد أن تم تناول أهم الدراسات السابقة والتي استطاع الباحث الوصول اليها والاطلاع عليها والتي تعرضت لموضوع قطاع الثروة الحيوانية تحت عناوين مختلفة لابد من الإشارة الى أهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات التي سبقتها، حيث تميزت من خلال الفرضيات والنموذج الذي قدمته بالإضافة الى الحدود الزمانية والمكانية للدراسة (2014/1999 ولاية كسلا) حيث لا توجد دراسة في نفس هذا الموضوع عن الولاية، فهذه الدراسة تعتبر أول دراسة عن الثروة الحيوانية بولاية كسلا شاملة لكل القطاع وبصورة تفصيلية (حسب اطلاع الباحث) وذلك لحاجة هذا القطاع الى دراسة واهتمام بما يمكن من التعرف على هذا القطاع وفرص تطويره لماله من أهمية في نمو وتطوير الولاية .

2-1 خلفية عامة عن ماهية الثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية من الدعامات الأساسية التي يرتكز عليها بنيان الاقتصاد الوطني لأي دولة مهما يكن تصنيفها سواء متقدمة أم نامية وكذلك الانتاج الحيواني يقوم بتوفير الغذاء من البروتينات والفيتامينات والدهون وهو بذلك يسهم في تحقيق الأمن الغذائي (سليمان عبدالرحمن، 1981، ص 60) .

وللثروة الحيوانية أهمية إقتصادية واجتماعية كبيرة وهي : مساهمة في الدخل القومي ومصدر اعاشة ودخل لسكان الريف، مساهمة مستمرة لعائدات صادرات (ماشية حية، لحوم وجلود) وتوفير الامن الغذائي .

يتفوق قطاع الثروة الحيوانية على كل القطاعات الاقتصادية بالآتي :

-قطاع يمتلكه القطاع الخاص(القطاع التقليدي) كليا على مستوى الانتاج والخدمات والتمويل والتصنيع والتسويق الداخلي والصادرات .

-الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية يتميز بالحيوية والطاقة المتجددة مقارنة بالقطاع الصناعي

-يتميز على القطاع المحصولي بثبات أسعاره ومؤشراتها الموجبة قليلة الذبذبة عالمياً وهذا ضمان للاستثمار .

وجود سوق داخلي وخارجي نامي ومتزايد سنوياً كماً ونوعاً، مما يزيد الطلب على المنتجات المصنعة وهي مجال استثماري كبير ومربح للتصنيع لقائمة كبيرة من المنتجات كالبيزقر، السجوق، اللحوم المفرومة والكفته ... الخ وفي هذا تحقيق للقيمة المضافة تخدم الاقتصاد عموماً وتحقق أرباح عالية كبيرة وتشبع الرغبات الاستهلاكية .(تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري، ولاية الخرطوم 2009)

وتتكون الثروة الحيوانية من الانعام المختلفة (الابقار، الاغنام، الماعز،الابل) الحيوانات البرية، الخيول، الدواجن، الاسماك، الاحياء المائية، الحمير والطيور .

تعتبر الابقار من الحيوانات ذات القيمة الاقتصادية العالية، وتعد لحوم الابقار أهم أنواع اللحوم التي يعتمد عليها العالم في الغذاء والحصول على البروتين الحيواني (فتحي محمد أبوعيانه،

1997، ص305) وهي واسعة الانتشار في العالم فحيثما يوجد انتاج زراعي توجد الابقار الى درجة انها اكثر انتشارا وتوزيعا من الاغنام والماعر (جون اوين، 1994، ص 23) . وتكتسب الاغنام اهمية اقتصادية خاصة في المناطق الجافة والصحراوية فهي حيوانات رعي من الدرجة الاولى وتعتبر المصدر الرئيسي للحوم المفضلة في كثير من دول العالم كما انها تمثل مصدر هام للألبان . وتربى الماعز في المناطق الصحراوية والجبلية كما تربى في السهول والوديان وحول حوض النيل ومناطق السافنا الغنية والفقيرة، فالماعر حيوان يتميز بتحملة لظروف البيئة القاسية وتعايشه مع غيره من الحيوانات وهي مصدر للحوم والالبان ويتواجد بكثرة في الوطن العربي (محمد احمد ابوهيف، 1996، ص8).

اما الابل هي الحيوانات الوحيدة المناسبة للمعيشة والانتاج تحت الظروف الصحراوية القاسية من حيث ارتفاع درجة حرارة الجو وعدم توفر المراعي ونقص المياه (عادل سيد احمد، 2004، ص57) وتشكل الابل عنصر هام في النظام الصحراوي فهي توفر للمجتمعات الرعوية وسيلة للنقل ومورد للرزق والحياة من توفير الألبان واللحوم(أسامة الشيخ ياسين، 1995، ص90) فالإبل حيوانات متعددة الأغراض والاستخدامات حيث لا يوجد أي من الحيوانات الأخرى يغطي أربعة استخدامات حيث يقال عنها - حلوبة، ركوبة، أكولة، حمولة - (حمدي محمد قنديل، 2009، ص16).

تتعدد نظم وطرق ملكية ورعاية وتربية الحيوانات متأثرة بعوامل متداخلة ومتشابكة وأهمها : البيئة السائدة، النشاط الزراعي، كثافة السكان، العادات والتقاليد ودرجة النمو الاقتصادي (عبد العزيز مكاوي وآخرون، 2007، ص11).

ويعتبر توفير الغذاء اللازم والمناسب للثروة الحيوانية حجر الأساس في تطوير قطاع الثروة الحيوانية حيث يصعب تحقيق معدلات تنموية معقولة بدون توفير الاحتياجات الغذائية الملائمة

للحيوان، ويحتاج الحيوان للماء أكثر من احتياجه للغذاء وينفق الحيوان بسرعة أكثر نتيجة فقد الماء مقارنة بفقد الغذاء فيحتاج للماء لكل وظائف الجسم (محجوب جعفر الحاج، 2008، ص13) وتتمثل مصادر الغذاء الحيواني في المراعي الطبيعية، الاعلاف الخضراء، المخلفات الزراعية والمخلفات الصناعية والاعلاف المركزة وتتمثل منتجات الحيوانات في : إنتاج اللحوم، إنتاج اللبن، الصوف والمنتجات الثانوية كالجلود والسماذ (انز منجر، 1995، ص100)

2-2 ماهية النمو الاقتصادي :

1-2-2 تعريف النمو الاقتصادي :

- يعرف النمو الاقتصادي عادة بأنه الزيادة المضطرة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل القومي (مايكل ابدجمان، 1999، 453) .

- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الانتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الاجلين القصير والمتوسط (Eric Bousserelle,2004,P30).

- ويعرف ايضا بأنه عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة (اسماعيل عبدالرحمن وآخرون، 1999، 373).

- يعرف بأنه الزيادة في الانتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الافضل لهذا الانتاج هو الناتج المحلي الاجمالي (Shapiro Edward,1995,P29).

- يعرف بأنه الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الاجل الطويل . ويشترط ان تكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في عدد السكان لكي يحدث النمو الاقتصادي، فزيادة الدخل بنسبة عالية ومستمرة لا تعد من قبيل النمو الاقتصادي اذا واكب ذلك زيادة أكبر في النمو السكاني (أسامة محمد باحثشل، 1420هـ، ص 285).

ومن المرغوب فيه أن يكون معدل النمو مستقراً عبر الزمن بمعنى عدم تقلبه بين قيمة موجبة وأخرى سالبة عبر الزمن وإنما يكون موجباً باستمرار أو على الأقل ثابت (عبد القادر محمد عبد القادر، 2000، ص 12).

يقاس النمو الاقتصادي بنسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي وهو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال السنة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أم من الاجانب (محمود حسين الوادي وآخرون، 2009، ص38).

ويتضمن الناتج المحلي الاجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية فقط، وليس قيمة كل السلع والخدمات التي انتجها المجتمع خلال الفترة الزمنية لأن السلع التي ينتجها المجتمع ليست كلها نهائية فمنها ما هو من السلع والخدمات الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في العمليات الانتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة في النشاط الاقتصادي (حسام داؤد وآخرون، 2001، ص13) ويعبر عن الناتج المحلي الاجمالي بمقياس نقدي (القيمة السوقية) وذلك حتى يسهل تقدير قيمة الناتج للسلع والخدمات المختلفة (محمد مروان آخرون، 1998، ص 186) فهو مقياس نقدي ويعطي وصف دقيق وموجز لكل أنشطة الدولة الاقتصادية (صلاح محمد الحساونة، 1999، ص 65).

وهناك ثلاث طرق لقياس الناتج المحلي الاجمالي هي :

1/ طريقة الدخل :

يتم عن طريق جمع بنود النفقات المتعلقة بالانتاج للسلع والخدمات تتمثل في جملة الاجور، الارباح، الايجارات، الضرائب غير المباشرة والاهلاك (محمد درار الخضر، 2005، ص84).

2/ طريقة الانفاق :

يحسب الناتج المحلي الاجمالي كحاصل جمع كل الانفاق على السلع والخدمات النهائية والتي تشمل: الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي ولفاق العالم الخارجي (مجيد علي حسين واخرون، 2004، ص103) .

3/ طريقة المنتج النهائي (أو طريقة القيمة المضافة) :

تحسب هذه الطريقة الناتج المحلي الاجمالي كحاصل جمع قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد بقطاعاته المختلفة أي السلع والخدمات النهائية بعد حذف قيمة السلع الوسيطة حتى نتجنب الوقوع في إشكالية الحساب المزدوج (عبد الله الشريف الغول، 2007، ص26) .

وتعتبر طريقة القيمة المضافة طريقة مماثلة لطريقة المنتج النهائي عند حساب الناتج المحلي الاجمالي، تعرف بأنها الفرق بين قيمة الانتاج الكلي للوحدة الانتاجية وقيمة مستلزمات الانتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الانتاجية خلال فترة محددة من الزمن وغالباً سنة، عند استخدام طريقة القيمة المضافة تحسب فقط القيمة المضافة عند كل مرحلة من مراحل الانتاج والناتج المحلي الاجمالي في هذه الحالة هو حاصل جمع كل هذه القيم (حربي محمد موسى عريقات، 2006، ص 268) .

2-2-2 عناصر النمو الاقتصادي :

1/ تراكم رأس المال :

يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الارض والمعدات المادية والموارد البشرية ويعتبر الادخار السبيل الامثل لتوفير رؤوس الاموال الممولة لمختلف الاستثمارات .

2/ النمو السكاني (العمل) :

يرتبط الاثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي الى زيادة الانتاج هذا من جهة وزيادة حجم الاسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي

الي تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل من خلال محدودية الدخل .

3/ التقدم التكنولوجي :

يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان (اسماعيل عبد الرحمن وآخرون، مرجع سابق، ص374).

2-2-3 نظريات النمو الاقتصادي :

ان الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي :

1/ نظرية النمو الكلاسيكية :

رغم الاختلافات في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك (آدم سميث، ريكاردو، مالتوس وماركس وغيرهم) لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي حيث حاول الاقتصاديين الكلاسيك اكتشاف اسباب النمو طويل الاجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق، حيث اعتقدوا بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الانتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) وأن تكوين رأس المال يعتمد على الارباح وأن التقدم التكنولوجي لا يتم الا من خلال تكوين رأس المال وعليه فان الارباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي. أي أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو وأن الارباح المصدر الوحيد للادخار. وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد كما أكدوا على الاهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو هذه تشمل نظام اجتماعي اداري وحكومة مستقرة وأوضاع اجتماعية مناسبة وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة

وتحديد حجم العائلة واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين، وأيدوا سياسة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي .

2/ النظرية الكلاسيكية المحدثه :

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل الى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث .

وتمثلت الأفكار الكلاسيكية المحدثه في:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى .
- أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي .
- أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال .
- أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي والتي تؤثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج علم الاقتصاد .
- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل .

واستناداً على ما سبق فإن نمط التنمية هو الذي يتحقق من خلال توزيع أكثر كفاءة لموارد معينة .

وتبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية المحدثه كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض امكانية الاحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني امكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان .

وترى هذه النظرية ان تكوين رأس المال يعتمد على الادخار وأن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالانتاجية الحدية لرأس المال . ومن العوامل الاخرى المشجعة لتوسيع الانتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية (مدحت القرشي، 2007، ص ص55، 66).

3/ نموذج هارود - دومار :

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكنزيين الجدد ويعتبر الادخار ورأس المال أساس النمو الاقتصادي ووفق له يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الاجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الابنية، الطرق والجسور ...) وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني. ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لابد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لاغراض الاهتلاك وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمار فهو المحرك الاساسي لعملية النمو الاقتصادي (محمد عبد العزيز عجيبة واخرون، 2004، ص102).

4/ نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

الدافع الاساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الكبير من النمو المحقق وتفترض نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض .

وتفترض النظرية أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على انتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم .

وترى النظرية أن هناك عدة مصادر للنمو وانها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الانتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير وهذا ما يؤدي الى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي الاستثمار في الرأس مال البشري بالاضافة الى رأس المال العيني .

ومن أهم الاختلافات في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى وجه الخصوص نظرية النمو النيوكلاسيكية :

-نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيو كلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الانتاج الكلي وفي أكثر الاحيان كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر وبافتراض ان استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي الى التحسينات الانتاجية والوفورات الخارجية التي تعوق طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص .

-نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول .

-ان التكنولوجيا لا تزال تلعب دور مهم في هذه النماذج فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الاجل (ميشيل تودارو 2006، ص155).

2-3 ولاية كسلا

2-3-1 نبذة تعريفية عن الولاية:

كسلا هي إحدى ولايات السودان وعاصمتها مدينة كسلا، أخذت ولاية كسلا اسمها من مدينة كسلا والتي أخذت اسمها بدورها من جبل كسلا احد أهم المعالم المهمة بالمنطقة وتبلغ مساحة

ولاية كسلا (42.285) كلم² (ولاية كسلا على الموقع [https:// www.marefa.org](https://www.marefa.org)، تاريخ زيارة الموقع 2013/12/21) وتقع ولاية كسلا بين خطي عرض (14.45 - 17.15) شمالاً وخطي طول (34.40-37) شرقاً ، تشترك الولاية بحدود دوليه مع دولة إريتريا في الشرق (235) كلم² ودولة أثيوبيا بطول (17) كلم² وحدود داخلية مع ولاية البحر الأحمر في الشمال وولاية نهر النيل والخرطوم في الشمال الغربي وولاية القصارف في الجنوب الغربي (ولاية كسلا على الموقع [https:// www.kassala stat.gov](https://www.kassala-stat.gov)، تاريخ زيارة الموقع 2013/12/21) يقدر سكان الولاية ب 1.5 مليون ويعيش 20 % في مدينة كسلا وتتنوع أراضي الولاية بين القبائل الرئيسية وهم البجا والبنبي عامر والحلنقة والرشايدة والشكرية والحلاويين والكواهلة يعيش 25 % من سكان الولاية في المناطق الحضرية مقارنة ب 53% في الريف ويمارس 2% الرعي المتنقل .

تتكون الولاية إدارياً من احدي عشره محلية وهي:

- | | |
|---------------------|-----------------------|
| 1/ محلية مدينة كسلا | 2/ محلية ريفي كسلا |
| 3/ محلية غرب كسلا | 4/ محلية همشكوريب |
| 5/ محلية تلكوك | 6/ محلية شمال الدلتا |
| 7/ محلية ريفي أروما | 8/ محلية حلفا الجديدة |
| 9/ محلية نهر عطبرة | 10/ محلية خشم القرية |

11/ محلية ود الحليو (الخطة الإستراتيجية لولاية كسلا 2007-2011).

تتنوع تضاريس الولاية من سهول رملية إلى وديان موسمية وكتلة جبلية أبرزها جبال كسلا وتوتيل والتاكا وتظهر على شكل أنف صخرية ضخمة. ويسود الولاية مناخ شبه مداري تسوده الرياح الشمالية الشرقية شتاءا والرياح الجنوبية الغربية خلال فصل الخريف وأهم معالم المناخ : اعلي معدل هطول الأمطار 104 ملم بمدينة كسلا و300 ملم بمنطقة ود الحليو . معدل الحرارة

العظمي يتراوح بين (33.5 - 44.5) درجة مئوية ومعدل الحرارة الصغرى يتراوح بين (16.8 - 26.2) درجة مئوية (ولاية كسلا على الموقع [https:// ar.wikipedia. Org](https://ar.wikipedia.org)، تاريخ زيارة الموقع (2013/12/21) .

وتعتبر ولاية كسلا من الولايات الغنية بالثروة الحيوانية حيث يبلغ حجمها نحو (3.6) مليون رأس وتعتبر من أجود السلالات من حيث النوع، كما يبلغ حجم الثروة السمكية نحو (800) طن سنويا وتتكون الثروة الحيوانية من الضأن، الماعز، البقر والإبل (وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة، 2010/ 2012، ص 5).

ويبلغ إجمالي المساحة الصالحة للزراعة بالولاية (4) مليون فدان مستغل منها حاليا (1.6) مليون فدان في زراعة المحاصيل النقدية مثل الذرة، السمسم، القمح، الفول السوداني والقطن بالإضافة إلى المحاصيل البستانية التي تشتهر بزراعتها الولاية، معظم هذه الأراضي تعتبر أراضي طينية مشققة تصنف من الدرجتين الأولى والثانية (عبد الغفار محمد احمد وآخرون، 2009، ص 261).

تقدر مساحة أراضي المراعي الطبيعية بالولاية بحوالي (6) مليون فدان توزع علي مناخين شبه صحراوي وسافنا فقيرة تغلب عليها نباتات الحوليات والنجيلية ويشكل (90%) من احتياجات الثروة الحيوانية. وتقدر المساحة المستقلة بالغابات بـ (380) ألف فدان وتشكل 6% من إجمالي مساحة الولاية، وأهم المنتجات الغابية: حطب الحريق، الفلكاب والأعمدة المستديرة ويعتبر قطاع الغابات أحد قطاعات الموارد الطبيعية الهامة التي تسهم في تحسين البيئة وتلطيف المناخ ودعم الاقتصاد الأمر الذي حدا بولاية كسلا إلى تنمية وتطوير هذا القطاع .

وتعتبر الولاية من الولايات الغنية بالمياه الجوفية حيث توجد في مناطق تكوينات الصخور الرسوبية وتمتاز مياهها بالعدوية والغزارة وتوجد علي أعماق 40 قدم، وتعتبر مصدرا هاما من

مصادر المياه . وتوجد بالولاية (7) مناطق صناعية تستوعب النشاط الصناعي والخدمي بمساحة (8.60) هكتار موزعة على مدن الولاية الرئيسية. ويعتبر الذهب _ الرخام _ الجرانيت _ النحاس والحديد من أهم المعادن التي تزخر بها الولاية وقد بدأ التعدين بالولاية في العام 2011م، كم تعدد مصادر الطاقة الكهربائية لتشمل الإمداد المباشر من الشبكة القومية والتوليد المائي من خزان خشم القرية . وتضم الولاية شبكة اتصالات سودانل وتغطي معظم محليات ومدن وقرى الولاية كما تضم خدمات الهاتف السيار لشركات أخرى (سوداني، موبيتل، كنار أربيا) إضافة إلى توفر الاتصالات اللاسلكية وخدمات الفاكس والانترنت (العرض الاقتصادي، 2007، ص 7) .

يوجد مطار دولي، يستقبل جميع أنواع الطائرات، كما تتوفر في الولاية جميع وسائل النقل ومما ساعد على ذلك ارتباطه بشبكة الطرق القومية ترتبط الولاية بشبكة من الطرق المعبدة الداخلية والخارجية أهمها: طريق (الخرطوم، بورتسودان) وطريق القرية حلفا الجديدة إضافة إلى الطريق البري الذي يربط كسلا بدولة ارتريا عن طريق تسني (الهيئة القومية للطرق والجسور، 2006، ص 184) .

وتتمتع الولاية بإمكانيات سياحية كبيرة حيث أنها تصدر قائمة ولايات السودان الأخرى من حيث الجوانب والإمكانات السياحية وتتوفر فيها البنية الأساسية للسياحة حيث نجد كل أنواع السياحة أهمها سياحة المتعة والمشاهدة فنجدها في الطبيعة الساحرة والمتمثلة في نهر القاش - السواقي وسلسلة جبال التاكا والتي تضم قمم أهمها: أويتلا _ توتيل ومكرام، كما نجد السياحة الثقافية المتمثلة في المواقع الأثرية وأهمها ضريح ومسجد السيد الحسن، كما نجد السياحة الدينية والتي تتمثل في خلاوى همشكوريب وتعدد الطرق الصوفية، أما السياحة الرياضية تتمثل

في تسلق الجبال وسباق الهجن التي تشتهر به الولاية كما نجد مساحة كبيرة للسياحة على نهر عطبرة المتمثلة في غابة الرميطة السياحية والتي تطل على هذا النهر .

وتتميز الولاية بالكثير من الميزات تجعلها من أكثر الولايات جذبا للاستثمار منها :

- الموقع الجغرافي المتميز الذي يجعل من الولاية مركزا للتسويق يمد أسواق الولايات المجاورة وكذلك دول الجوار .

- توفر إمكانات وموارد طبيعية من أراضي زراعية شاسعة صالحة للزراعة - ثروة حيوانية كبيرة - مراعي طبيعية وغابات .

- وجود فرص كبيرة للاستثمار في مجال السياحة والنقل والتخزين والبنيات الأساسية والأنشطة الاقتصادية المختلفة .

- وجود مطار بمعايير عالمية لحركة الطيران .

- إجراءات مبسطة للاستثمار وتسهيلات وحوافز وضمانات كافية للمستثمرين ورأس المال المستثمر دون تمييز .

- ترتبط بالطريق القاري بدولة ارتريا (دليل المستثمر، وزارة السياحة والاستثمار - ولاية كسلا، 2015) .

2-3-2 الثروة الحيوانية بالولاية:

- السمات الرئيسية للثروة الحيوانية بالولاية :

تعتبر الثروة الحيوانية بولاية كسلا المحصول الاقتصادي الأول وذلك لدورها المتعظم في اقتصاديات الولاية وأن قطاع الثروة الحيوانية يعتمد عليه ما يقارب 40% من سكان الولاية اعتمادا أساسياً ويعتبر مصدر إعاشة ودخل لحوالي 80% من سكان الريف بولاية كسلا، وتعود ملكية هذه الثروة بالكامل للقطاع الخاص وهم الرعاة والرحل والمستقرين والملاك وأصحاب المزارع الحديثة .

كما تعتبر الولاية الأولى في السودان في الإبل ذات السلالات الممتازة والثانية في الإبل أيضا من حيث التعداد وتعتبر الولاية الثانية في السودان في إنتاج الدواجن بشقية البيض واللاحم. الترحال يعتبر السمة الرئيسية لهذه الثروة التي يمتلكها الرحل وينتقلون بها داخل وخارج الولاية ويقوم بناء القطيع علي الاهتمام الكمي للرحل وذلك لما تعرضه من معاني اجتماعية وقبلية وهذا يغفل الجانب الإنتاجي والبناء العملي للقطيع ويترتب علي ذلك انخفاض القطيع المنتج للألبان وارتفاع عدد القطيع الجاف ويمثل القطاع الرعوي بولاية كسلا60% من الأنشطة الاقتصادية بالولاية وعليه فإن الولاية تعتبر ولاية رعوية، وتقدر الثروة الحيوانية بالولاية بـ 7.1 مليون رأس حسب تقديرات الإدارة العامة للثروة الحيوانية للعام 2012م شاملة الضأن والماعز والأبقار والإبل بالإضافة إلى الدواب والتي تعتبر وسيلة التنقل الرئيسة في المناطق الريفية. تمثل المجرترات الصغيرة نسبة 72% من حجم القطيع بينما تمثل المجرترات الكبيرة 24% من الحجم والدواب 4% يمثل الرحل 40% من الرعاة ويعتمدون على المراعي الطبيعية في تغذية المواشي وبذلك هم دائمو الترحال إلا أن الترحال هو نمط اقتصادي قليل الكلفة في تغذية الحيوان . يمثل شبه الرحل أيضا 40% من الرعاة وهم رعاة ويمارسون الزراعة في جزء من السنة ويعتمدون على مخلفات الإنتاج الزراعي في تغذية مواشيهم ولذلك هم أقل هشاشة من الرحل. يشكل المستقرون من الرعاة 20% من المجموعات الرعوية وهم الأكثر استقرارا والأفضل إنتاجية. وتواجه هذه الثروة العديد من المشاكل:

- تأثر الولاية باللاجئين والنازحين ومعظمهم من الرعاة الذين نزحوا بقطعانهم داخل الولاية مما شكل ضغطاً هائلاً علي موارد الولاية الطبيعية كالمراعي والغابات ونقاط شرب الحيوان بالإضافة إلي الضغط الهائل علي أسواق المثنية والذي أثر سلباً علي الرعاة الأصليين .

- ومن الآثار الكبيرة أيضاً ضعف الخدمات البيطرية المقدمة من السلطات وضعف الوعي والثقافة البيطرية لدى الرعاة وعدم تقبلهم للأفكار الحديثة وإدخال تقانات تحافظ على قطعانهم وتحافظ على البيئة .

- الغياب الكامل لأي تقانات لحفظ الأعلاف الخضراء في موسم الوفرة يؤدي الى تبيد الكثير جدا من مخلفات الإنتاج الزراعي (كالقصب) والبقاص وغيرها .

- التدني الوراثي نتيجة التناسل الداخلي المتطاول وغياب خدمة تحسين النسل في إنتاج الحليب

- الخلل الواضح في تركيب القطعان والذي يؤدي الى إفقار الرعاة والملاك .

- تهالك بعض المسالخ الريفية وانهيار بعضها ادى ظاهرة الذبيح غير القانوني (تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري - ولاية كسلا - 2013) .

- توجد محليات لا تتوفر فيها كوادر بيطرية وذلك لبعد هذه المناطق وصعوبة العيش فيها بالإضافة الى عدم تجاوب بعض الرعاة مع حملات التطعيم وذلك لعدم وعيهم بأهمية التطعيم (مقابلة مع د. منار محمود، نائب مدير إدارة صحة الحيوان ومكافحة الاوبئة، يوم الاثنين 2015/2/3، الساعة الثانية عشر ظهرا).

- نظم الإنتاج الحيواني :

النظام السائد في تربية الحيوان بولاية كسلا هو النظام الرعوي ولكن برز في الآونة الأخيرة تحول نحو نظام الانتاج المستقر أو الذي يجمع بين الاستقرار والترحال. وترجع اسباب هذا التحول للتدهور الذي اصاب المراعي الطبيعية (بسبب الجفاف والرعي الجائر) وايضا للوفرة الموسمية لمخلفات المحاصيل الزراعية المروية. وتتوفر مخلفات المحاصيل، ولاسيما سفير الفول السوداني وقصب الذرة الرفيعة بعد شهر أكتوبر من كل عام بينما تتوفر سيقان القطن وتبن القمح بين شهري أبريل ومايو. ومع ذلك، فإن الكمية الإجمالية للمخلفات المحاصيل تقشل في تلبية

احتياجات القطيع بولاية كسلا للمادة الجافة. وتعتبر تربية المجترات الصغيرة في المناطق الحضرية والريفية بولاية كسلا بواسطة صغار الملاك وسيلة اساسية للحصول على الدخل والمساهمة في تأمين الغذاء الأسري. ويهدد النقص الملحوظ في إمدادات الأعلاف التقليدية وارتفاع أسعارها لاسيما في أشهر الصيف نجاح تربية المجترات الصغيرة بواسطة صغار الملاك . وهناك العديد من الحلول المقترحة لحل مشكلة النقص في كمية العلف بولاية كسلا بما في ذلك التوسع الرأسي لزيادة إنتاج الأعلاف كما وكيفا. هذا النهج مكلف ويستغرق وقتا طويلا. هناك العديد من المصادر غير المستغلة لتغذية الحيوانات المجترات الصغيرة في ولاية كسلا مثل الأعلاف غير التقليدية وهي جريد وجذوع وثمار شجر الدوم -جريد وجذوع وتمر النخل-بقايا حصاد واستهلاك الموز - الأجزاء الناتجة عن تشذيب أشجار الفاكهة (المانجو، والجريب فروت والليمون والجوافة) والأوراق المتساقطة بقايا حصاد الخضروات في الحقل والخضروات المستبعدة في الأسواق لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري،النقص الملحوظ في كمية علف الحيوان . ارتفاع أسعار العلف يؤدي لاستغناء المربي عن الحيوان وبالتالي يفقد مصدرا يمدّه بالبروتين الحيواني (لبن ولحم) وبالنقد من خلال بيع الفائض من الحيوانات .

خفض أسعار العلف نتيجة استخدام خامات غير تقليدية رخيصة من المخلفات في الإنتاج مما يسهم في خفض أسعار اللحوم والألبان .

أمكان سد جزء كبير من الفجوة الغذائية الخاصة بالثروة الحيوانية في ولاية كسلا. (السماني الجيلي، 2006، ص 5) .

- التوزيع الجغرافي:

ليس هناك توزيع جغرافي ثابت للثروة الحيوانية في الولاية إذ تتبع الحيوانات حركة الرعاة في بحثهم الدائم للكأ والماء . ويمثل الرجل حوالي 40% من رعاة الولاية يمارسون التجوال المستدام

طوال العام. كما أن هناك مجموعة شبه الرحل ويمثلون 40% من جملة الرعاة وهم يمارسون الترحال الموسمي حسب الظروف المناخية، كما يمارسون الزراعة في موسم الأمطار ويعتبر 20% من الرعاة مستقرون حول المدن وحول المشاريع الزراعية ويقومون بتغذية حيواناتهم بشراء الأعلاف. كما أن الولاية تستقبل أعدادا مقدره من الحيوانات القادمة من الولايات الأخرى في بعض الأحيان وخاصة من ولاية البحر الأحمر عن طريق مسار جنوب طوكر والى البطانة. هذا بالإضافة إلى الحيوانات الوافدة من دولتي ارتريا وإثيوبيا بحثا عن المراعي والأسواق ويمكن ترتيب المحليات حسب الكثافة الحيوانية بالرغم من أن هذا الترتيب غير دقيق ولكن يعطي مؤشر للكثافة الحيوانية : كسلا - ود الحليو- ريفي نهر عطبرة -حلفا الجديدة - ريفي كسلا -غرب كسلا -ريفي القرية - شمال الدلتا - ريفي أروما - تلكوك - همشكوريب. مقابلة مع مهندس زراعي نجاة علي عثمان، مديرة إدارة المراعي والعلف يوم الخميس 2015/2/5 الساعة العاشرة صباحا .

والجدول التالي يوضح عدد الرعاة بالولاية بكل محلية :

جدول (1-2) عدد منتجي الثروة الحيوانية بالولاية بكل محلية

الرقم	المحليات	عدد منتجي الثروة الحيوانية
1	محلية مدينة كسلا	140
2	محلية ريفي كسلا	150
3	محلية غرب كسلا	1500
4	محلية ريفي أروما	510
5	محلية شمال الدلتا	700
6	محلية خشم القرية	1500

500	محلية تلكوك	7
2000	محلية حلفا الجديدة	8
5000	محلية نهر عطبرة	9
7000	محلية ود الحليو	10
6000	محلية همشكوريب	11
25000	11محليه	المجموع

المصدر، (تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري، ولاية كسلا، 2010).

- أنواع الثروة الحيوانية :

جدول (2-2) أنواع الثروة الحيوانية

النوع	مناطق التواجد
الأبقار	
البطانة	سهل البطانة
الكنانة	جنوب كسلا
القاش	شمال كسلا
ايراشاي	الشرق المناطق الحدودية
الهجين	مدينة كسلا
الدويحية	كل مناطق الولاية
الضان	
القاش	منطقة القاش

البطانة	الدباسي
المناطق الحدودية	القرج
كل مناطق الولاية	الاشقر
	الماعز
كل مناطق الولاية	النوبي
منطقة القاش وكسلا	القاش
مدينة كسلا	الهجين
	الابل
غرب كسلا	العنابي
كل مناطق الولاية	البشاري
كل مناطق الولاية	العربي
غرب كسلا	الدعيلي

تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري، ولاية كسلا، 2010م.

- تقديرات الثروة الحيوانية ومعدلات النمو:

كان أول إحصاء حيواني بالولاية في العام 1975 ولم يجر إحصاء حيواني رسمي بالولاية حتى اليوم وتعتمد التقديرات على معدلات النمو المعروفة والمسحوبات، هذه التقديرات يتم حسابها من خلال معدلات النمو والنفوق، نسبة النمو السنوي (الضأن 3.5% - الماعز 3% - الأبقار 2.5% - الإبل 1.8%) والسبب الرئيسي في عدم الإحصاء ضعف التمويل بالإضافة الى انه لا يوجد فني إحصاء في الثروة الحيوانية (مقابلة مع د. أنور محمد عثمان، مدير مكتب التخطيط والمتابعة، يوم الاثنين 2015/2/2، الساعة العاشرة صباحاً) وتم تقدير الثروة الحيوانية بالولاية للعام 2012م بـ 7.1 مليون رأس شاملة الضأن والماعز والأبقار والإبل بالإضافة إلى الدواب والتي تعتبر وسيلة التنقل الرئيسة في المناطق الريفية، ونصف مليون رأس من الدواجن

و500 طن من المخزون السمكي والجدول التالي يوضح تقديرات الثروة الحيوانية خلال الفترة
1999 - 2014م.

جدول رقم (2-3) تقديرات الثروة الحيوانية خلال الفترة 1999 - 2014م

السنة	ابل	ماعز	ضان	أبقار	المجموع (رأس)
1999	45864	76441	89181	63701	275187
2000	47234	78724	91845	65603	283406
2001	48103	80172	93534	66810	288619
2002	320651	1178174	904957	298738	2702520
2003	370651	1193652	910672	400637	2875612
2004	420651	1197884	919508	401576	2939619
2005	470651	1207738	936184	408727	3023300
2006	602864	950228	1563183	664382	3780657
2007	614488	1219014	1606951	679866	4120319
2008	611220	950228	1563183	664382	3850139
2009	614488	1219014	1606951	679866	4676978
2010	614488	1606951	1219014	679866	4120319
2011	799819	1792282	1404345	865197	4861643
2012	985150	1977613	1589676	1050528	5602967
2013	1170481	2162944	1775007	1235859	6344291
2014	791914	2081675	3165474	867578	6906641

تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري، ولاية كسلا، 2015م.

- الميزات النسبية للثروة الحيوانية بالولاية :

تتميز ولاية كسلا بعدة ميزات تكسبها أفضلية لمتطلبات أسواق الماشية داخليا وخارجيا تتمثل

في :

- قوة تحمل الحيوان للظروف غير المواتية كشح المرعى والمياه والترحال المستمر .

- الميزات العضوية للإنتاج الحيواني، إذ أن الثروة الحيوانية في الولاية تربي في المراعي الطبيعية بنسبة 90% من تكلفة التغذية وتكمل نسبة 10% من الأعلاف المركزة وهي (الذرة وردة القمح والامبار) دون إضافة أي مواد كيميائية أو هرمونات كمحفزات للنمو.
- تعتبر ولاية كسلا الولاية الأولى في السودان في تربية وتصدير ابل السباق، يوجد بالولاية مضمار متكامل لهذه الرياضة .
- معدلات نمو الثروة الحيوانية المتزايدة تؤثر إلى تأمين مضاعفة الصادر دون التأثير بالأسعار والاستهلاك المحلي .
- توجد بالولاية أبقار البطانة والايرشاي وهما يحتلان المرتبة الأولى والثانية من حيث إنتاج الألبان في السودان بعد أبقار الكنانة .
- يعتبر ضأن القاش من أجود أنواع الضأن في كسب الوزن (200 جرام حي/ اليوم) تحت ظروف التغذية المكثفة .
- تزن جلود الأبقار المملوحة 13-14 كيلوجرام وهو رقم ذا ميزة عالية جدا .
- نسبة التصافي (نسبة اللحم والعظم إلى باقي الجسم) في المجترات الصغيرة (الضأن والماعز) تصل إلى 55% .
- تولى حكومة الولاية اهتماما خاصا بالثروة الحيوانية في الخطة الإستراتيجية لمكافحة أمراض الحيوان وتشجيع الصادر .
- منتجات الثروة الحيوانية :
 - إنتاج اللحوم
 - إنتاج بيض المائدة
 - إنتاج اللحوم البيضاء (الفراخ)

إنتاج لحوم الدواجن هو البديل الأمثل لاستهلاك الولاية من اللحوم الحمراء وتتميز لحوم الدواجن بقيمتها الغذائية العالية وسهولة الهضم ورخص أسعارها . وتنتج الولاية في الوقت الراهن حوالي 2500طن في العام وهناك فضاء واسع جدا لمضاعفة الإنتاج في هذا المجال وهو من الاستثمارات المربحة وتتميز بقصر فترة استرداد رأس المال كما أنها لا تحتاج لمساحات كبيرة من الأرض كما يمكن أن يتفرع منها استثمارات عديدة في المذابح الآلية وسلاسل التبريد وأماكن تقديم الوجبات السريعة. ويمكن للولاية إنتاج 225000طن في العام بتكلفة 20 مليون جنيها وأرباح تقدر ب 3مليون جنيها.

- تنمية الثروة السمكية والأحياء المائية:

- تم إنفاذ برنامج الترخيص السنوي للأفراد وقوارب الصيد العاملة ببحيرة خزان خشم القرية ونهر عطبرة. كما تواصلت حملات الحماية للأسماك ومكافحة الصيد الجائر وحملات التفتيش للأسماك المنتجة ببحيرة خزان خشم القرية وتلك الواردة للأسواق من خارج الولاية.

- تم إنفاذ برنامج إحصائي متكامل لجمع وتحليل المعلومات الإحصائية لوارد الأسماك لأسواق الولاية الرئيسية .

- تم تخصيص موقع لتسويق الأسماك بخشم القرية، بمساحة (1202) بغرض إنشاء مركز متكامل لتسويق الأسماك بصورة حديثة وذلك في إطار ترقية وتطوير النشاط التسويقي للأسماك (تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري، ولاية كسلا، 2013).

- العوامل المؤثرة في الثروة الحيوانية :

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على الإنتاج الحيواني إلى:

العوامل الطبيعية (من مرعى ومياه ومناخ)

العوامل الحيوية(من إنسان وحيوان وأمراض)

العوامل الاجتماعية والاقتصادية (من دخل، عمالة وإدارة)

العوامل المؤسسية (من سياسات وتسويق وبحث وإرشاد) (ميرغني ابنعوف 2008، ص 11)، حيث تحتل المراعي أهمية خاصة في تنمية الثروة الحيوانية باعتبارها مصدرا للأعلاف أقل تكلفة من المصادر الأخرى ولما تشغله من مساحات شاسعة حيث تحتاج الحيوانات الرعوية إلى الغذاء لحفظ بناء أجسامها وللقيام بوظائف الجسم والنمو وينعكس نقص هذه المكونات أو عدم اتزانها في ضعف حالة الحيوان وزيادة النفوق وانخفاض الإنتاج. (فهد حمود الجهني، أهمية المراعي في إنتاج الثروة الحيوانية 1430 هـ على الموقع <https://www.faculty.ksu.edu.sa> تاريخ زيارة الموقع 2012/11/22) وينتاب الرعي العديد من المشاكل في مقدمتها هجرة القطعان من الأقطار المجاورة وتعرض المرعى الى الرعي الجائر لذلك لا بد من الاعتناء بها لأنها تعد إحدى المدخلات الرئيسية في تربية وتسمين حيوانات اللحم والحليب ولذلك فان الاعتناء بها إحدى عوامل تنمية الثروة الحيوانية (سالم توفيق، 1988، ص 255) فزيادة الاكتفاء الذاتي من الحبوب العلفية يعتبر عامل هام في البرامج التنموية لقطاع الثروة الحيوانية في المستقبل فيجب على منتجي الثروة الحيوانية وصانعي السياسات الحكومية النظر عن كثب في الموارد العلفية المتاحة وإنتاج المزيد من الحبوب والأعلاف (Michio Sugiyama, 2003, p8) ويؤثر المناخ بشكل كبير على نجاح مشاريع الثروة الحيوانية بشكل عام حيث يؤثر في مراحل نموها واستهلاكها للغذاء وأيضاً تؤثر التربة على قطاع الثروة الحيوانية تأثير غير مباشر وذلك من حيث خصوبة التربة وانعكاس ذلك على المحاصيل الزراعية العلفية الخاصة بقطاع الثروة الحيوانية .

ويعتبر الماء من ضرورات الحياة لكل الكائنات الحية وكافة المزروعات (محمد سالم عبد الهادي ناجي، الثروة الحيوانية في محافظات غزة 1433 هـ، على الموقع [https:// www.library.iuqaza.edu](https://www.library.iuqaza.edu) تاريخ زيارة الموقع 2014/4/21) والإرشاد هو احد

الأجهزة المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي وتمتد خدماته الى الفرد والجماعة والمجتمع ويعتمد نجاح البرامج الإرشادية في الإنتاج الحيواني على وضوح أهدافها العامة (محمود حسن، 1428 هـ، ص 10)

تقوم إدارة الإرشاد البيطري بالتوعية عبر الإذاعة والتلفاز ونشرات إرشادية يتم توزيعها ونسبه لجهلهم الكبير بأهمية التطعيم تقوم الإدارة بالتوعية بأهمية التطعيم لماله دور كبير في سلامة الحيوان من الأوبئة بالإضافة الى ضعف الوعي والثقافة البيطرية والاهتمام بالكم دون النوع (مقابلة مع أحلام علي عثمان، مديرة إدارة الإرشاد البيطري، يوم الخميس 2015/2/2 الساعة التاسعة صباحا).

فكل هذه العوامل مجتمعة من غذاء وصحة وأعلاف وبحوث وإرشاد وخدمات تسويق والمعلومات عن الأسواق، تعزز من القدرة على استغلال الإمكانيات الكاملة للإنتاج الحيواني لذلك يجب على الحكومات من خلال سياساتها العامة لتطوير الدول عدم إهمال قطاع الماشية والمساهمة الكبيرة في تقديم الخدمات للماشية من خلال السياسات المناسبة التي تدعم القطاع وبالتالي النمو الاقتصادي (vinod Ahuja,Elizabeth Redmond,2001,p4).

- التسويق :

يتم بيع الماشية في أماكن تخصصها السلطات المحلية كما تصدر رخصا تجارية للذين يرتادون هذه الأسواق . تدار الأسواق بواسطة المحليات ويعاونهم في ذلك أشخاص قابلين لهم الخبرة ويقومون بالتوقيع علي وثائق البيع الثبوتية ويتحملون مسئولية ذلك , ولهم تراخيص لذلك. كما تقوم هذه الأسواق برصد شامل لحركة الماشية التجارية داخل الأسواق وخارجها . يعتمد الرعاة بصورة كبيرة على سوق الماشية في معاشهم، توجد أنواع مختلفة من تجارة الماشية تشمل البيع للمجتمع ,الجزارين، البيع في المدن الكبيرة داخل الولاية وفي ولايات أخرى (الخرطوم،

الجزيرة) والتصدير خارج السودان، وتباع الماشية للحومها وكأمهات للتربية وللعمل في الزراعة والخدمات المنزلية .

وهناك أسواق نشطة للألبان والجبن والجلود والمنتجات الأخرى (أسواق مدن كسلا، حلفا الجديدة، خشم القرية)، أن المشترون عادة هم ممثلو التجار في الأسواق الرئيسية وهم يقيمون في العاصمة أو في مجالس المناطق الريفية. وهم عادة ما يكونون من التجار الذين يقيمون في المنطقة ولهم وضع مالي معروف .

جدول رقم (2-4) أسواق الماشية الرئيسية بالولاية :-

الرقم	السوق	متوسط الوارد اليومي /الرأس
1	كسلا	800
2	حلفا الجديدة	600
3	الرتاجة	450
4	شمبوب	350
5	ام قميص	350
6	اروما	120
7	الشجراب	150
8	ود الحليو	250
9	وقر	150
10	الجملة	3220

المصدر: تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري 2011م.

المعروض بأسواق القرى وإيام الاسواق 480 راس/اليوم

متوسط المباع 40% الطاقة الاستيعابية للأسواق 10000 راس

حيث تبدأ عملية تسويق الماشية بسوق القرية وهو الأدنى سعرا وأعلى الأسعار في الأسواق النهائية بالمدن والتي يسيطر عليها التجار والوسطاء ويحققون أرباح تفوق أرباح المنتج بأضعاف

المرات وهنا تتضح المفارقة في أن الرعاة هم أقل المستفيدين من قطعانهم وهو ما يجعلهم في حالة فقر رغم إمتلاكهم للثروة الحيوانية. ويشتكي المربون بأنهم يواجهون مشاكل في الحصول على السعر المجزي من قطعانهم بسبب تعدد الجبايات، وبيع ملاك الحيوانات عندما تكون الأسعار جيدة وعندما تكون الحيوانات في قمة وزنها اوانتاجها.

وفيما يتعلق سياسات التسويق تم إنشاء مؤسسة تسويق الماشية واللحوم في العام 1978م لتنظيم تجارة الماشية داخليا وخارجيا وتوزيع فرص العرض وأبحاث الأسواق والمزادات وقد حصلت المؤسسة على جائزة الفاو. تم حل المؤسسة في العام 1992م وأنشئ على أنقاضها بنك الثروة الحيوانية وفقد تسويق الماشية الصفة التنظيمية .
ومن نقاط ضعف السوق :

- تصل الحيوانات للسوق في آخر اليوم او آخر الموسم مما يعرضها لإنخفاض الأسعار .
- خيار الامتناع عن البيع محدود حيث يكون صعبا ومكلفا ان تحتفظ بالحيوان في السوق طويلا (الحوجة للعلف والماء) او الرجوع به للقريبة (الترحيل).
- تجار الماشية الكبار في المدن يأخذون النصيب الأكبر من الربح باستخدام وسائل حماية لهم كأن يحددوا سقف للسعر لا يتجاوزونه تضامنيا.
- ضعف البنى التحتية كالطرق والمواصلات مما يجعل الرعاة يضطرون للبيع بأي سعر و ذلك لانه ليس لديه خيار في الرجوع بالماشية أو الانتظار في السوق وذلك لزيادة التكاليف (الترحيل والغذاء) .
- صغر حجم أسواق الماشية وعدم وجود منافذ للأسواق الخارجية ماعدا الضأن أيضا أدي إلي ضيق فرص التسويق وبالتالي صعوبة التخلص من الحيوانات غير المنتجة في الوقت المناسب وتظل عالية علي نسبة الحيوانات المنتجة .

- من أهم مشاكل تسويق الماشية عدم توفر المعلومة السعرية والعرضية فى الوقت المناسب.
(تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري - ولاية كسلا- 2012) .

- التمويل :

بدأ التمويل بصوره عامة في العام 2009 تمويل من البنك الزراعي وهناك نوع آخر من التمويل، التمويل الأصغر للرعاة في العام 2010 من قبل مؤسسة كسلا للتنمية الاجتماعية والبنوك الأخرى وتواجه عملية التمويل عدد من المشاكل منها: عدم إلمام الرعاة بالإجراءات المصرفية، إيصال القطعان يسجل باسم الراعي وليس باسم صاحب القطيع مما يعيق عملية التمويل، الإعسار من قبل بعض الرعاة في الإطار الزراعي . من الممكن ان يكون التمويل الأفضل كالتالي: جمع الرعاة في مجتمعات رعوية وجمعيات تعاونية تكون لها صفة اعتبارية يتعامل معها البنك لضمان الراعي، التمويل عن طريق البنوك المتحركة في المسارات وتجمع الحيوان وإيجاد صيغة خاصة للتمويل ورفع سقف التمويل لزيادة الإنتاج والإنتاجية وتمويل البحوث والدراسات فيما يتعلق بالجانب الحيواني (مقابلة مع د. خليل زايد، منسق سكرتارية الأمن الغذائي بالولاية، يوم الاثنين 2015/2/2، الساعة الثانية عشر ظهرا) .

- الإنفاق الحكومي على القطاع :

الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية غير كافي وذلك لان عدم الاستقرار السياسي منذ الاستقلال وحتى الآن لم يخلق إمكانية تطبيق كل الاستراتيجيات في مجال الثروة الحيوانية ليس في ولاية كسلا وحدها ولكن في كل السودان حيث تعطي الأولوية الأولى للامن خاصة وان مشكلة جنوب السودان قد سبقت حتى الاستقلال نفسه ولا زالت ترمي بظلالها السالبة حتى الان حتى بعد الانفصال لذلك شح الموارد بوجه اولويات الصرف الحكومي في الامن والصحة ثم التعليم ، فالدعم الحكومي غير كافي بالتأكيد والثروة الحيوانية تحتاج الى ان تعطى مزيد من

التمويل والتخطيط حتى ترتقي لصادراتنا وتأتي في المقام الاول. (مقابلة مع مجذوب ابو موسى، وزير الثروة الحيوانية بالولاية، يوم الثلاثاء 2015/2/23، الساعة الواحدة ظهرا). ولاية كسلا من الولايات المدعومة من المركز (ذلك لان الدعم الولائي قليل) والدعم الذي يأتي من المركز ايضاً قليل ويوجه في المقام الاول لحفظ الامن وللتعليم باعتبار ان الولاية ولاية حدودية. وفتح فرص أكبر للتعليم ومن ثم يلي ذلك بقية القطاعات والتي من ضمنها قطاع الثروة الحيوانية (مقابلة مع د.أنور محمد عثمان، مدير مكتب التخطيط والمتابعة، يوم الاثنين 2015/2/2، الساعة العاشرة صباحاً) .

جدول رقم (2-5) الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية:

السنة	المقترح للعام	نسبة الإنفاق الحكومي الفعلي على قطاع الثروة الحيوانية
2009	1,564,200	%32
2010	1,412,500	%39
2011	1,167,500	%92
2012	1,573,567	%45
2013	1,928,200	%54
2014	1,355,500	%55

المصدر: موازنة الأعوام أعلاه.

- الزكاة والضرائب والرسوم :

يدفع منتجو الماشية ضرائب سنوية على رؤوس مواشيهم، تتضمن هذه الضرائب ضريبة القطعان والزكاة والمرعى علاوة على ذلك هناك عدد من الضرائب تشمل ضريبة اتحاد الرعاة وضريبة المحلية والجهاد ودمغة الجريح . ويستفاد من هذه الأموال في التحصين والحفائر وجمع

ونشر بذور المراعى فى المناطق المتدهورة بالإضافة الى فتح خطوط النار لحماية المراعى من الحرائق(تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري، ولاية كسلا -2013).

- التصدير :

بدأ التصدير لأول مرة بالولاية فى شهر ديسمبر 1999 بذكور الإبل وحالياً متزايد فى كل سنة بدأ بعدد قليل و حالياً زاد التصدير من الحيوانات الحية المختلفة الإبل، الضأن، والماعز، ويتم التصدير للسعودية، مصر، الإمارات، الكويت وقطر ومعظم الصادر من الضأن ولا يتم تصدير الأبقار بالإضافة الى تصدير الجلود بكمية قليلة (مقابلة مع د. امتثال طه مدير عام وزارة الثروة الحيوانية بالولاية، يوم الثلاثاء 2015/2/3 الساعة التاسعة صباحاً).

ويفوض من د. بابكر احمد دقنة وزير الثروة الحيوانية السابق يتم تصدير الإناث من الإبل غير المنتجة بغرض التخلص منها بسبب الضغط على المرعى بعد التأكد التام او الفحص الكامل لها بأنها غير منتجة أي تخطت الطور الإنتاجي من خلال شهادة صحية تستخرج لها من المحجر البيطري توضح بأنها غير منتجة (مقابلة مع د. مروان مجذوب، مشرف الصادر بالولاية، يوم الثلاثاء 2015/2/3 الساعة العاشرة صباحاً) .

معوقات الصادر :

1. تواطن بعض الأمراض المعيقة لتجارة الماشية كحمى الوادي المتصدع والتي أعاقت صادرات الضأن فى الأعوام 2009، 2010، 2011 على التوالي.
2. النقص فى المرحلة الثالثة للمحجر البيطري والتي ترفعه الى محجر إنتهاء بتكملة ساحات التخزين الحي ومخازن الاعلاف وأرصفة الشحن والتفريغ وغيرها من الخدمات المجاورة.
3. انعدام الإنتاج المكثف المستهدف للتسويق والصادر فى أعمار متساوية حسب حوجة السوق.

4. حقوق المنتجين غالبا تضيع وسط كثرة الوسطاء والسماسة ويكون المنتج الحقيقي آخر المستفيدين من أسعار الماشية.
5. ضعف البني التحتية من الطرق ونقاط مياه الشرب وتوفر الاعلاف بطرق الماشية وتمدد الزراعة المطرية بمسارات الماشية.
6. تعتبر الرسوم الحكومية لصادرات الثروة الحيوانية مرهقة ومبالغ فيها وتتميز بالتصاعد المستمر والازدواجية.
7. حل مؤسسة تسويق الماشية واللحوم فى العام 1992م أدى الى ضعف المعلومات فى مناطق الكثافة الحيوانية واختلال ميزان المسحوبات.
8. تباعد وتعدد منافذ إجراءات الصادر يهدر الكثير من الوقت والمال لدى المصدر ولا تتم الإجراءات عبر نافذة واحدة.
9. ضعف التأمين على المواشي الحية وتهرب شركات التأمين من المخاطرة يفقد المصدرين الحماية المطلوبة عند حدوث الطوارئ (تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري، ولاية كسلا -2013).

- الاستثمار :

الاستثمار من العوامل الأساسية التى تساعد فى الاقتصاد وهو المحرك له لارتباطه المباشر بالتكوين الرأس مالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتطوير(الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية بالسودان على الموقع [https:// www.livestock.sudanagri.net](https://www.livestock.sudanagri.net) تاريخ زيارة الموقع 2014/11/5) والمناطق الفقيرة بطبيعتها تعاني من قلة الاستثمارات بها وندرة فرص العمل وزيادة البطالة والمناطق الفقيرة قد تكون بأطراف المدن أوالقرى أوالأقاليم ودفع الاستثمار بهذه المناطق يعد ضروري لطول حرمانها وانخفاض مستوى المعيشة بها وانتشار الفقر

ومن ثم يلزم تميمتها ويتأتى ذلك عن طريق إتاحة الخدمات ونشر المشروعات التي تستوعب أيدي عاملة وتطور من أسواق تلك المناطق الصناعية أو الزراعية ، كما أن الوصول إلى الفقراء وإشراكهم في تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تخدمهم يعد من ضمن أهم عوامل نجاح تلك المشروعات في تحقيق أهدافها ورفع مستوى معيشتهم (سعد طه علام، مرجع سابق، ص 192) فيحتاج صغار مربي الماشية إلى الدعم وصولاً إلى الاستثمار والتقنيات والأسواق وأن الاستثمار في الماشية بوسعه تعزيز موارد المعيشة ودفع النمو الاقتصادي للامام (تطوير قطاع الثروة الحيوانية لاحتواء الفقر على الموقع [https:// www.fao.org](https://www.fao.org) تاريخ زيارة الموقع 2014/11/5). لذلك يجب أن يتم تفعيل سياسات وخلق وتمكين سياسات للاستثمار واستراتيجيات مباشرة للمستثمرين في هذا القطاع وتسخير الإمكانيات الكاملة لمعالجة المشاكل والقيود التي تحول دون قدرة البلاد للاستفادة من هذا القطاع من خلال تحقيق مجموعة أهداف تتعلق بالحصول على الموارد والخدمات الحكومية وتشمل الأراضي، القروض، البحوث، الإرشاد، توفير المدخلات، معلومات السوق، الخدمات البيطرية والبنية التحتية ... الخ (Government of Ethiopia – Ministry of Agriculture and Rural Development p22,2007) (وبولاية كسلا الاستثمار في مجالات إنتاج وصناعة الألبان والإنتاج المكثف للحوم والصناعات الجلدية وكذلك صيد وتربية الأسماك تعتبر ضعيفة للغاية وهناك مجالات واسعة جداً للدخول في هذه الاستثمارات عند توفر البنى التحتية كالمطرق والمواصلات ووسائل التبريد وتوفر مصانع الأعلاف المركزة والمعالجات بالإضافة إلى الإمكانيات التسويقية .

وللدخول في مجال الاستثمار منح قانون الاستثمار الكثير من الميزات والتسهيلات التي تشجع المستثمر للدخول في مجالات الاستثمار من ضمنها الاستثمار في الثروة الحيوانية، من ضمن التسهيلات :

- منح الأراضي بسعر تشجيعى .
- الإعفاء الجمركى على المعدات والماكينات وكل التجهيزات الرأسمالية المستوردة
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة .
- إعفاء المشروع من كل الرسوم التي تفرض بقانون ولائى عدا رسوم الخدمات (مثل العوائد للخدمات التي تقدمها المحلية) .
- ولزيادة الصادر والحد من الاستيراد تم تحديد منطقة بشرق محلية نهر عطبرة لإنشاء مشاريع استثمارية كبيرة للزراعة (علف ومنتجات أخرى) لتربية الماشية وذلك في العام 2012 وحاليا المشروع تحت الإجراء (مقابلة مع عفاف عوض، مدير إدارة خدمات المستثمرين والترويج، يوم الأربعاء 2015/2/4، الساعة العاشرة صباحا) .
- مواقع الإستثمارات فى الثروة الحيوانية والسمكية بولاية كسلا التي تم اعتمادها في العام 2011م :

1. المحجر البيطرى

يتميز صادر الحيوان بالولاية بتوافر جميع مقومات الصادر من وجود المحجر البيطرى بمساحة 112 فدان تمت توسعته الى 357 فدان لمواكبة المواصفات الدولية لتجارة الماشية، فضلا عن توفر الاعلاف الخشنة والمركزة بالولاية مع توفر مياه الشرب وكل البنيات التحتية للصادر من الطرق القومية والمطار والمسار مع وجود معمل بيطرى مكتمل ومعتمد للفحص الدولى المطلوب يقوم المحجر الان بكل عمليات صادر الثروة الحيوانية وقد تم رفعه لمحجر انتهاء بالمواصفات الدولية وقد بلغت تكلفة التقديرات 45 مليون جنيه سودانى بالاضافة لانشاء مركز التفطيش والتحقين بابى طلحة والذي هو من لوازم المحجر الدولى، وتبلغ سعة المحجر 2 مليون رأس فى العام وبذلك يمكن ان يخدم صادرات الولاية والولايات المجاورة .

2. مركز كسلا لانتاج وابحات الابل

لقد تم التصديق لهذا المركز وخصصت قطعة ارض بمساحة 50 فدان وهو من مشروعات التركيز التتموى والاستثمارى لما تتميز به الولاية من اجود انواع الابل لاغراض الهجن واللحوم والالبان, وتقدر اعداد الابل المستقرة بالولاية ب 620000 رأس والتي بالرغم من الامكانيات الانتاجية العالية لم تجد الاستثمار التجارى.

ويعالج المركز الكثير من تقنيات تهجين الابل عبر نقل الاجنة والتلقيح الاصطناعى وتصنيف اللحوم ومعالجة البان الابل والتصنيع الغذائى, ويحتوى المركز على مسلخ خاص للابل ومعمل لمعالجة البان الابل بالاضافة لتقنيات التسمين المكثف وسرعة كسب الوزن. وقدر تكلفة المركز ب 22 مليون جنيه سوداني مشتملة المبانى والمعدات والقطعان.

2. مسلخ الصادر والمديغة

تتميز صادرات اللحوم المذبوحة بعدة مزايا عن تجارة الحيوانات الحية وذلك بالقيمة المضافة للتشغيل والتحكم الحيوى فى المنتج بالاضافة للاستفادة من مخلفات الذبيح فى الغذاء والصناعات المختلفة . لقد تم التصديق لمسلخ الصادر بالخارطة الموجهة لمدينة كسلا (منطقة همسايب) شمال غرب كسلا بمساحة 1 فدان . ويعمل المسلخ بكل تحوطات الامن الحيوى ومرفق حوله حظائر إنتظار وساحات التخزين وأنظمة التصريف المأمونة وموقع المسلخ يتيح التسويق الداخلى للحوم وكذلك الصادر عبر المطار والبر. ويقترح إنشاء مديغة حديثة لدباغة الجلود والتي شهدت تحسن كبير فى الفرز والترحيل فى العام 2010م وتبلغ تكلفة المسلخ والمديغة 12 مليون جنيه.

3. الاستزراع السمكى

يعتبر استزراع الأسماك من الأنشطة الاقتصادية التي لم تجد حظاً وافراً في الاستثمار رغم توفر كل المقومات التي تعين علي ولوج هذا المجال واستغلال الموارد المتاحة لجعله منشطاً مؤثراً في

الاقتصاد. وتذخر كثير من الدول في المحيط الإقليمي والعالمي بتجارب ثرة وسبق في هذا المجال مما جعل منه مورداً أساسياً يضاهاى استغلال الموارد الطبيعية ويدعمها أحياناً أخرى بتعويض الفاقد نتيجة الإستنزاف بالصيد الجائر أو نضوب المصائد الطبيعية لآي أسباب طبيعية أخرى أو بيئية من أنواع وفصائل معينة من الأسماك. وفي هذا الاطار لقد تم تحويل مزرعة اسماك خشم القرية التي كانت تتبع للمفوضية العليا للاجئين بمساحة 34 فدان لوزارة الثروة الحيوانية .

وترغب الوزارة فى الاستثمار فى هذا المجال بمشاركة القطاع الخاص وقد تم التصديق بمفرخ اسماك من النهضة الزراعية للولاية الا ان الدراسة تحتاج للتجديد. وقد بلغت تكلفة استغلال المزرعة 2186 مليون جنيه (تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري، ولاية كسلا -2012).

4. مشروع سينيت المقترح

يقوم مشروع سينيت المقترح على مساحة 500 الف فدان مستقطعة بالكامل من المراعى الطبيعية بالولاية مما قد يتسبب فى فقدان الكلى لتغذية الحيوان فى هذه المنطقة الهامة جدا للرعاة والرحل وشبه الرحل ويقدر الفقد السنوى من الاعلاف ب 150 الف طن مادة جافة مما يهدد كل الثروة الحيوانية بالولاية بالمجاعة، وعليه ترى الوزارة ان يتم تحويل المشروع بأكمله للانتاج الحيوانى ولقد اثبتت الدراسات الجدوى الكبيرة لمثل هذا الاستثمار فى تربية الحيوان على نظام الرعى الدورى وللمقترح عدة مزايا يمكن اجمالها فى الاتى:

1. إن ما تنتجه البقرة الواحدة من الالبان او 5 خراف من اللحوم للفدان الواحد يدر دخل اكبر من أى محصول زراعى اخر تحت كل الظروف.
2. تربية المواشى على نظام الرعى الدورى تحافظ على خصوبة التربة بصورة مستدامة من خلال الروث .

3. توفر الاسواق المفتوحة للمنتجات الحيوانية عبر العالم والطلب المتزايد عليها يضمن انسياب التسويق.

4. يعتبر سكان المنطقة رعاة بالدرجة الاولى ويمتلكون خبرة طويلة فى مجال الإنتاج الحيواني وهى ميزة نسبية للمقترح.

5. يصاحب قيام المشروع تجهيز كل البنيات التحتية للصادر من اكتمال المحجر البيطري والمطار وطريق اريتريا السودان بالإضافة الى الطريق القومي.

6. تعتبر تكلفة التشغيل فى مجال الإنتاج الحيواني أقل بكثير من العمليات الزراعية كما ان استهلاك المياه لشرب الحيوان وزراعة الأعلاف أقل من الاستهلاك الزراعي.

7. الإرشاد البيطرى

يعتبر الإرشاد البيطري من الخدمات الهامة لتحسين العمليات الإنتاجية في مجال الثروة الحيوانية، وتعتبر عدم دراية مربو الثروة الحيوانية ووعيهم من العوامل التي تتسبب في تدهور صحة الحيوان وتدهور إنتاجه وبالتالي تدهور عائدات المنتج إضافةً لما يسببه ذلك من آثار سالبة على اقتصاد الولاية والاقتصاد الوطني والتأثير سلباً على الأمن الغذائي وتقليل الإسهام في الصادر. ويناط بتقديم خدمات الإرشاد لوحدة الإرشاد ونقل التقانة وتنمية الرعاة بوزارة الثروة الحيوانية والسمكية بولاية كسلا إلا أن عدم توفر المعينات لها يقف حائلاً دون تمكنها من توفير الخدمات المذكورة. ويعتبر هذا المشروع من المشروعات الهامة التي سوف تساعد على توعية المنتجين ورفع قدراتهم وبالتالي تحسين صحة حيواناتهم وإنتاجها ويحتاج الإرشاد البيطري بالوزارة الى وحدات إرشادية متحركة تمكن من وصول المرشدين للرعاة والرحل فى مناطقهم وتقديم الخدمات الارشادية ميدانيا .

ويهدف المقترح الى:

1. إرشاد ورفع قدرات منتجي الثروة الحيوانية بالولاية.

2. إدخال التقانات الحديثة التي تسهم في زيادة الإنتاج.

3. تحسين سبل تربية الحيوان.

4. تحسين صحة الحيوان وإنتاجه.

5. زيادة عائدات المنتجين.

6. نشر الوعي وسط المنتجين والمواطنين.

ويمكن تحقيق هذه الاهداف ب:

توفير (5) وحدات إرشادية متحركة.

إنشاء (5) مراكز إرشادية ثابتة.

توفير احتياجات الوحدات المذكورة من المعدات الإرشادية بالوسائل السمعية والبصرية.

وتبلغ التكلفة الكلية للمقترح 2,6 مليون جنية.

7. نثر البذور وفتح خطوط النار

تقدر مساحة المراعى الطبيعية بالولاية ب 6 مليون فدان, إلا ان موجات الجفاف التى ضربت الولاية والرعى الجائر الذى يمارسه الرعاة بالاضافة لتغول الزراعة الالية قد قلص هذه المساحات كثيرا مما ادى الى ظهور فجوة علفية مستدامة قدرت فى العام 2009م ب 950 الف طن مادة جافة, هذا الوضع يتطلب التدخل المباشر لحماية المراعى عن طريق نثر البذور وفتح خطوط النار لحماية المراعى من الحرائق ويعتبر النثر الجوى من أنجع طرق إعادة تأهيل المراعى وتوفير الاعلاف الخضراء على مدى العام. كما يحتاج المنشط الى الحفائر وموتر قريدر ولودر لفتح خطوط النار بالاضافة الى عربات لاندكروزر بك اب لمراقبة المراعى (المصدر السابق).

- تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية:

يساهم قطاع الثروة الحيوانية في توفير الغذاء لسكان الريف والحضر ويمدهم باللحوم الحمراء والبيضاء والألبان كما يقوم بتوفير المواد الخام للصناعات الجلدية المحلية بالإضافة إلى دعم الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب على القطعان ورسوم الأسواق والرسوم المفروضة على الشهادات الصحية من المحاجر البيطرية والرسوم الأخرى كعائدات بيع الأدوية وغيرها بالإضافة إلى المساهمة في توفير العملات الصعبة ودعم ميزان المدفوعات (محمد سليمان، 2002، ص 192) وإن تنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها إمكانية تلبية الطلب المحلي لكل دولة على هذه المنتجات ذاتياً وبالتالي عدم اللجوء إلى استيرادها من خارجها والتقليل منه هذا ما يوفر قدراً غير يسير من العملات الأجنبية حتى تتاح للاستخدام في مجالات أخرى تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية. هذا من جهة كما إن الثروة الحيوانية يمكن أن تسهم في توفير قدر غير قليل من العملات الأجنبية إذ عندما تتوفر إمكانيات تتيح تصدير قدر من المنتجات الحيوانية إلى الخارج من جهة أخرى، إن الثروة الحيوانية يمكن أن تسهم بشكل أكبر في زيادة إنتاج القطاع الزراعي وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل القومي وكذلك زيادة دخل الفرد بشكل عام والدخل الزراعي بشكل خاص ويتأتى ذلك من كون قيمة المنتجات الحيوانية وأثمانها تعتبر مرتفعة وما ينجم عن ذلك من زيادة إمكانات المجتمع في تحقيق تطوره ورفع مستويات أفرادها وإن منتجات الثروة الحيوانية تدخل في العديد من الأنشطة الصناعية التي تعتمد على هذه المنتجات كمواد أولية في إنتاجها ولذلك فإن تطور إنتاج الثروة الحيوانية تسهم في توفير مستلزمات التوسع لكثير من الصناعات التي تعتمد على هذا الإنتاج في هذه الأنشطة وتوسعه كذلك إن تنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها إمكانية تلبية الطلب المحلي لكل دولة على هذه المنتجات ذاتياً وبالتالي عدم اللجوء إلى استيرادها من خارجها والتقليل منه هذا ما يوفر قدراً غير يسير من العملات الأجنبية حتى تتاح للاستخدام في مجالات أخرى تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية (أهمية الثروة الحيوانية على

الموقع [https:// www.startimes.com](https://www.startimes.com) تاريخ زيارة الموقع (2014/11/11) . أن ضرورة تنمية الثروة الحيوانية صارت حاجة ملحة نظراً للمنعطفات التي تمر بها هذه الثروة المهدورة ولعل الاستثمار في الانتاج الحيواني سواء في انتاج اللحوم بأنواعها أو انتاج الألبان والبيض وغيره سيكون له أثر تنموي كبير يعود بالنفع على هذه الثروة الهامة الأمر الذي يحتم على الجهات المعنية العمل على تنمية وتطوير الثروة الحيوانية بوضع الخطط والدراسات والبحوث ووضع حد للظلم الكبير الذي تتعرض له الثروة الحيوانية في بلادنا سواء من ناحية ذبح الحوامل وصغار الحيوانات أو من ناحية استيراد الحيوانات من الخارج يواجه منتجو الثروة الحيوانية في بلادنا عوائق كثيرة تتمثل في نقص المهارات والمعارف والثقافات المناسبة في عملية تربية الحيوانات وغالباً ما تتفاقم هذه العوائق عند التعرض للكوارث الطبيعية فالمربيون للحيوانات في بلادنا يفتقرون إلى الثقافة السليمة والتي تشمل التربية للحيوانات وحفظ المنتجات داخل المزرعة وتجهيز الأعلاف الخاصة بالحيوانات وتجهيز الإسطبل الخاص بالحيوان وكيفية العناية بالحيوان من أجل تحسين الإنتاجية بدرجة كبيرة والاستفادة الكاملة من ذلك سواء لمربي الحيوانات أو المستهلك كما أن منتجي الماشية على نطاق صغير يصبحون المنتفعين المستهدفين إذا استخدمت النوعية المحسنة للحيوانات ومن توافر المعلومات عن الثروة الحيوانية لجميع العاملين في القطاع فلذا ينبغي أن يكون صانعو القرار هم الأكثر دراية في طرق تطوير الثروة الحيوانية وقادرين على وضع البرامج والسياسات الإنمائية الأكثر فعالية بما في ذلك تعزيز مشاركة منتجي المنتجات الحيوانية على نطاق صغير في أسواق المنتجات الحيوانية والأخذ في التوسع وبالطرق السابقة نصل إلى المحافظة على الثروة الحيوانية وتحسين إنتاجها وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي وتخصيص الفائض للتصدير دعماً للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تنمية القدرات البشرية العاملة وللنهوض بالثروة الحيوانية لابد أن تنتهج سياسة استثمارية تؤدي إلى

تحقيق أهدافها وتحقق عائداً مادياً لتسيير الأنشطة المختلفة التي تحافظ على الثروة الحيوانية ومن هذه المشاريع الاستثمارية مشروع إنتاج الأعلاف المختلفة ومشروع إنتاج الكتاكيت المختلفة ومشروع إنتاج بيض المائدة ومشروع توفير الأمصال والأدوية البيطرية ومشروع الأسر المنتجة ودعمها وتأهيل السلخانات وتطوير صحة اللحوم وتطوير وتنمية الثروة الحيوانية وتوسيع قاعدة الصادر والتدريب والإرشاد للعاملين في القطاع، وكذا عمل بحوث الإنتاج الحيواني ولتنمية الثروة الحيوانية لا بد من مطلبين أساسيين هما العلف الحيواني والخدمات البيطرية ففيما يتعلق بالعلف فالبلدان المصدرة للشعير والبر يكون لديها كميات كثيرة من «شعير وبر علفي» وأسعارها رخيصة ويمكن لمربي الحيوانات شراؤها كما في الحال في بلادنا فيمكن أن تقوم الإدارة العامة للثروة الحيوانية بشراء الأعلاف من الخارج وتوريدها إلى البلاد عندما تمر بفترات الجفاف ومن ثم تبيعه لمربي الماشية بأسعار تناسبه لا تكون باهظة الثمن فتؤدي إلى خسارة إضافة إلى ذلك فإن النخالة التي هي بقايا مطاحن الدقيق فإن التجار يستغلونها ويقومون ببيعها بأسعار خيالية وبذلك يصبح المربي عاجزاً فلو قامت الإدارة العامة للثروة الحيوانية ووفرت الأعلاف وبأسعار رخيصة لوفرت الكثير على المربين إضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد مراكز متخصصة للتلقيح الاصطناعي في بلادنا الأمر الذي يتسبب في ضعف إنتاج الثروة الحيوانية ولا بد أن ننوه أن عمليات الذبح الجائر وذبح الأمهات الحوامل والصغار يضر بهذه الثروة ولا بد من تفعيل قوانين تمنع مثل هذا الذبح وأعتقد أن الذبح الذي يتم نظراً لغلاء الأعلاف وعدم قدرة المربين على الإبقاء على حيواناتهم نظراً للظروف المعيشية الصعبة وخاصة في الأرياف (الطريق إلى تنمية الثروة الحيوانية يبدأ من هنا على الموقع [https:// www.digital.ahram.org.eg](https://www.digital.ahram.org.eg) تاريخ زيارة الموقع 2014/11/5).

وللمحافظة على الثروة الحيوانية وتميئتها وتحقيق عائد اقتصادي لدفع عجلة التنمية في ظل الظروف أاقتصاديه المتغيرة بالسوق - في ظل ارتفاع الأسعار - في ظل انتشار الإامراض المختلفة - في ظل زيادة معدلات النمو السكاني وزيادة الطلب علي الإنتاج الحيواني وقله المعروف منه وانخفاض نصيب الفرد من استهلاكه لهذه المنتجات الحيوانية (لحوم - ألبان) إذا ما قورن باستهلاك الأفراد لهذه المنتجات بالدول النامية علما بان هذا الإنتاج الحيواني هو أهم مصدر للحصول علي الدخل القومي والبروتين الحيواني المميز وارتباطه الوثيق بالصحة العامة للإنسان وحتى يتم تحقيق الاستقرار وإعادة التوازن بين ما هو مطلوب منه في ظل المتاح ولتحقيق الاكتفاء الذاتي منه وإحداث تنميه حقيقة وشامله لهذا القطاع فلا بد من مراعاة كل من الظروف البيئية المحيطة بالحيوان - الناحية الغذائية - الناحية المرضية والعلاجية - الناحية الاقتصادية (المحافظة على الثروة الحيوانية وتميئتها وتحقيق عائد لدفع عجلة التنمية، على الموقع [https:// \(www. Agr-egypt.gov.eg\)](https://www.Agr-egypt.gov.eg) تاريخ زيارة الموقع 2014/11/5).

وتتميز ولاية كسلا بميزة زراعيه كبيره من ناحية توفر الأراضي الزراعية الخصبة ووفرة المياه كما تتميز بثروة غابية ومراعى طبيعية .

وتشكل الولاية أهم سكن لتنمية قطاع الثروة الحيوانية كما تزخر بأعداد من المواشي ولها دور في تطوير الصادرات الحيوانية .

وتعتبر الثروة الحيوانية أهم الأنشطة أاقتصاديه بالولاية وتساهم في صادرات السودان مما يؤثر في حصيلة النقد الأجنبي ويحتل الرعي المهنة الرئيسية في الولاية .

بالرغم من ذلك نجد خطط التنمية وحجم الاستثمار ضئيل فى هذا المجال مما يعكس حالة عدم الاهتمام الكافي للاستفادة الكاملة من الثروة الحيوانية والعمل علي زيادة الإنتاج من المواد الغذائية الهامة كالحوم والألبان ومشتقاتها والبيض وغيرها مما يظهر الحاجة الملحة في توفير

سياسات محدده وعملية لهذا القطاع الهام ضمن استراتيجيه مدروسه وخطط يتم تنفيذها على مراحل متتابعة ومنتالية ويحمل طابع الاستمرارية في النشاط البحثي والإنتاجي الهادف إلى تطوير الثروة الحيوانية وحسن استغلالها في توفير الاحتياجات الحقيقية للأفراد من البروتين الحيواني والمساهمة في تحسين حياة الأفراد في الريف والمدن. (تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري- ولاية كسلا -2012)

وهناك عديد من قيود ومعوقات تطوير هذا القطاع وهي :

- البيئة السياسية المتغيرة .
- ضعف إمكانيات القطاع الخاص .
- عدم وجود سياسات فعالة خاصة بالمواشي على المستوى الولائي والقومي .
- الافتقار الى الفهم السليم لدور قطاع المواشي في مقابلة اهداف التنمية المرتبطة بالفقراء.
- ضعف البيانات والمعلومات المتوفرة وما يتبع ذلك من ضعف التحليل.
- ومن اكبر عوامل عدم تطور القطاع ضعف الوعي والثقافة البيطرية لدى الرعاة وعدم تقبلهم للأفكار الحديثة وادخال تقانات تحافظ على قطعانهم وتحافظ على البيئة (ميرغني ابنعوف، مرجع سابق، ص 38) .
- غياب الصفة التنظيمية بأسواق الماشية وارتفاع تكلفة الإنتاج والتسويق .
- ندرة مصانع اللحوم والألبان وعدم مواكبة التطور التقني في هذه الصناعة .
- التمويل حجما وتوقيتا وكلفة .(العرض الاقتصادي، 2003، ص10) .
- بالإضافة الى عدم الاهتمام من قبل صناع القرار بالخطوة الإستراتيجية الموضوعة من قبل القطاع أو عدم فهمها .

- قلة الكوادر البيطرية والتنقل السريع للموجود والمؤهل منها يؤجل او يؤخر الخطط والبرامج
الموضوعة (مقابلة مع د.أنور محمد عثمان، مدير مكتب التخطيط والمتابعة، يوم الاثنين
2015/2/2، الساعة العاشرة صباحاً).

- الأهداف الإستراتيجية للقطاع 2012-2016:

1. تحقيق قاعدة معلومات حديثة في الإحصاء الحيواني ومعدلات النمو لتقدير الاحتياج.
2. زيادة صادر الحيوان من 5% إلي 20%.
3. تغطية قطيع الولاية بالتطعيم من 18% إلي 35%.
4. إدخال قطيع الولاية في مظلة الخدمة البيطرية الثابتة والمتحركة.
5. تقديم خدمات تفتيش وتصنيف اللحوم بمتطلبات الصحة العامة الدولية.
6. انتظام 50% من منتجي الثروة الحيوانية في جمعيات وروابط مسجلة.
7. رفع طاقة المرعي من 0.3 طن / فدان إلي 0.5 طن/ الفدان.
8. تحسين النسل بنسبة 50% في 25000 أبقار و 50000 ماعز.
9. تملك كل قرية معاون بيطري و 5 من خريجي مدارس الرعاة.
10. الاكتفاء الذاتي من الألبان الطازجة بمقاييس هيئة المواصفات.
11. إعلان ولاية كسلا خالية من الوبائيات بنهاية الخطة 2012م .
12. بناء السلام وفض النزاعات بين الرعاة والمزارعين .
13. توفير الغذاء ومياه الشرب لقطيع الولاية طوال العام.
14. ترقية أداء بحوث الثروة وتقوية العلاقات بالمؤسسات العلمية العالمية.
15. إجازة مشروعات القوانين المنظمة لإدارة الثروة الحيوانية ومهنة الطب البيطري .

(Jica mission informative report ,p2,2012)

- المساعدات المطلوبة لمنتجات الثروة الحيوانية :

من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه لمنتج الثروة الحيوانية بولاية كسلا أبدى المنتج رغبته في

المساعدة من قبل حكومة الولاية والقائمين على أمر وزارة الثروة الحيوانية في الآتي :

- 1- برامج ثابتة من الحكومة تجاه الإبل .
- 2- زيادة التمويل وزيادة فترة السداد .
- 3- التمويل المناسب في الوقت المناسب .
- 4- زيادة المساحات الرعوية وحماية المتوفر منها .
- 5- تخفيض رسوم المراكب لعبور النهر او عمل كبري وذلك لصعوبة الوصول للسوق .
- 6- توعية أصحاب المواشي بأهميتها في الاقتصاد .
- 7- تحفيز الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية .
- 9- الاهتمام بتسويق الثروة الحيوانية .
- 10- محاربة الزراعة العشوائية .
- 11- تحديث المسالخ والمحاجر .
- 12- إيقاف ذبح الإناث من الحيوانات.
- 13- وضع خطط وبرامج تسهم في إحداث تغيير مستويات الرعاية والتربية .
- 14- مساعدة المنتجين الذين لديهم خبرة وليس لديهم المال الكافي .
- 15- الإعفاء من الضرائب والرسوم ودفع الزكاة فقط .
- 16- إعطاء قطاع الثروة الحيوانية الأولوية قبل القطاعات الأخرى خاصة الزراعة .
- 17- نثر البذور بوقت كافي حتى تنمو جيداً في فصل الخريف .

- 18- تخفيض الضرائب .
- 19- حماية المنتج من الألبان بتوفير مصانع للألبان ومشتقاته .
- 20- الزيارات الدورية والشهرية من الوزارة وتقديم النصح والإرشاد .
- 21- متابعة أمراض الحيوان أول بأول .
- 22- توفير الأعلاف وعمل مصانع للأعلاف نسبة لصعوبة شرائها .
- 23- تسهيل إجراءات الاستثمار والتصدير .
- 24- توفير اللقاحات .
- 25- تحسين السلالات والتلقيح الاصطناعي .
- 26- إدراك الأهمية الاقتصادية لدور الثروة الحيوانية في الدخل القومي والعمل على تهيئة كل عوامل النهوض والتحديث والتطوير لأنه المورد الحقيقي الذي تبقى بعد البترول .
- 27- العناية والرعاية البيطرية .
- 28- إعفاء مدخلات الأعلاف والتصنيع والإنتاج من الضرائب والجمارك .
- 29- متابعة القطاع متابعة علمية دقيقة وباستمرار وتوفير أسباب النهوض بالقطاع وتحويله من النمط التقليدي الى النمط الحديث .
- 30- تأهيل كليات الإنتاج الحيواني والطب البيطري لتخريج كوادر لها المقدرة المهنية العالية في تطوير القطاع .
- 31- توفير التطعيم المجاني .
- 32- زيادة عدد حفائر الشرب نسبة للمعانة في فصل الجفاف (مما يدفعنا للبيع بأسعار رخيصة).
- 33- عمل مسارات للحيوانات .

34- على اتحاد منتجي الألبان والدواجن التجاوب مع تعليمات وإرشادات وبرامج الثروة الحيوانية المختلفة الهادفة لزيادة منتجاتهم .

3-1 توصيف النموذج :

النموذج عبارة عن مجموعة من المعادلات التي تشرح التركيب الهيكلي لقطاع معين أو للاقتصاد ككل، ويعد ترجمة للنظرية الاقتصادية مستعيناً بالأدوات الرياضية والإحصائية. أو أنه معادلة أو مجموعة معادلات يتم إيجاد تقديرات لمعاملاتها (بسام يونس إبراهيم وآخرون، 2002، ص 27) ويقصد بتوصيف النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية (طارق محمد الرشيد، 2005، ص15) .

3-1-1 متغيرات النموذج :

تتمثل في المتغيرات التالية :

1- النمو الاقتصادي للولاية .

2- عائد قطاع الثروة الحيوانية بالولاية .

3-1-2 الشكل الرياضي للنموذج :

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات ودرجة خطية النموذج فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي (المصدر السابق، ص 27) .

ويمكن تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة بالعلاقة الخطية التالية :

$$\text{GDP} : f(R)$$

ويصبح نموذج الدراسة كالتالي :

$$\text{GDP} = \beta_0 + \beta_1 R + U$$

حيث :-

GDP : النمو الاقتصادي للولاية

R : عائد قطاع الثروة الحيوانية بالولاية

U : المتغير العشوائي (ويمثل عائد القطاعات الأخرى غير المضمنة في النموذج) .

3-1-3 الإشارات المسبقة لمعاملات المتغيرات :

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية يتوقع أن تكون إشارات المعامل كما يلي :

- إشارة الثابت من المتوقع أن تكون موجبة (β_0) حيث يمثل قيمة النمو الاقتصادي للولاية عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر .

- يتوقع أن تكون إشارة معامل عائد قطاع الثروة الحيوانية (β_1) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين عائد قطاع الثروة الحيوانية بالولاية والنمو الاقتصادي للولاية .

3-1-4 فحص بيانات الدراسة :

أولا : اختبار (استقرار) سكون بيانات السلسلة الزمنية :

تحتوي السلسلة الزمنية على عدد من المشاهدات لمتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة وأن اغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها (غير ساكنة) أي أنها تحتوى على جذر الوحدة ويؤدى وجود جذر الوحدة إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، لذا

لا بد من التأكد من سلامة البيانات بأجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية ومن أهم هذه الاختبارات اختبار ديكي فولر واختبار فيليبس بيرون (طارق محمد الرشيد، وآخرون، 2010، ص 54) .

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي (ملحق رقم 1) ص 145 .
 باستخدام اختبار ديكي - فولر عند مستوى معنوية 5% (ملحق رقم 2) ص 146 .

جدول رقم (3-1) نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاختبارية ADF	مستوى الاستقرار
الناتج المحلي الإجمالي للولاية	GDP	-3.10	-3.50	الفرق الأول
عائد قطاع الثروة الحيوانية بالولاية	R	-3.12	-7.71	الفرق الأول

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول واعتمادا على اختبار ديكي - فولر استقرار متغيري (الناتج المحلي الإجمالي للولاية وعائد قطاع الثروة الحيوانية) عند الفرق الأول بمستوى معنوية 5% .
 ثانياً - اختبار التكامل المشترك :

يعنى التكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، أي بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها فهو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، فقد وجد (Engle - Granger, 1987) أنه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفاً، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل، ومن ثم

فأن علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة. حيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعنى أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

وسيتم استخدام اختبار (Johanson and Juilles) لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج على أكثر من متغير مستقل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (Johanson and Juilles) اختبار الأثر (Trace) لاختبار الفرضية القائلة أن هناك على الأكثر عدد q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد ($r = q$) وتحسب نسبة الإمكانية لهذا الاختبار على النحو التالي :-

ومن اجل تحديد ما إذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك يتم اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في نظام متجه الانحدار الذاتي حيث يعرض :-

1- نتائج اختبار (Maximum Eigen Value) القائم على فرض العدم هو عدم وجود تكامل مشترك، مقابل الفرض البديل وجود تكامل مشترك .

2- نتائج اختبار الأثر (Trace) لمعرفة عدد المتجهات، فإذا كان عدد المتغيرات في النموذج أكبر من $n > 2$ سيكون هناك أكثر من متجه تكامل مشترك ومن الممكن إيجاد عدد $n-1$ معادلة تكامل مشترك، ويكون التكامل وحيدا في حالة $n=2$ (المصدر السابق، ص 55).

وفيما يلي نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك :-

جدول رقم (2-3) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

1 Percent	5 Percent	Trace		Hypothesized
Critical Value	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
54.46	47.21	47.38723	0.451007	None *
35.65	29.68	28.19778	0.407698	At most 1
20.04	15.41	11.43815	0.287746	At most 2
6.65	3.76	0.579891	0.017958	At most 3

المصدر : أعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

بناءً على النتائج الإحصائية بالجدول أعلاه فإنه يمكن القول برفض فرضية العدم في عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية (LR) تزيد عن القيمة الجدولية لاختبار الأثر (Trace) عند مستوى معنوية (5%) عليه فإنه يمكن القول بوجود متجه مفرد بين متغيرات النموذج .

3-1-5 تقدير النموذج وتقييم نتائج التقدير:

تم استخدام اللوغريثم في تقدير النموذج وذلك لأن متغيرات النموذج غير مستقرة في مستوياتها و تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة باستخدام برنامج E.Views (ملحق رقم 3، ص 148) .

وفيما يلي نتائج تقدير النموذج القياسي للدراسة :

جدول رقم (3-3) نتائج تقدير النموذج

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوى المعنوية
C	19.8	0.169000	117.2965	0.0000
Log R	0.05	2.90E-08	1.983599	0.0688

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التقدير

R^2 (R-Squared) 0.20

F=3.93

Prob (F.Statistic): 0.06

ARCH Test: 0.565

DW:1.81

النموذج المقدر : $\text{Log(GDP)} = 19.8 + 0.05 \text{Log(R)}$

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج :-

أولاً" تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي :-

جدول رقم (4-3) نتائج التقييم الاقتصادي للنموذج

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
الثابت	19.8	تتفق مع النظرية الاقتصادية
معامل عائد قطاع الثروة الحيوانية بالولاية	0.05	تتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التقدير

يتضح من الجدول إن إشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية و عليه يمكننا

القول بموافقة النموذج للمعيار الاقتصادي.

ثانياً "تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي :-

جدول رقم (3-5) جدول نتائج التقييم الإحصائي للنموذج

المتغيرات	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
الثابت	117.2965	0.0000	وجود دلالة معنوية
معامل عائد قطاع الثروة الحيوانية بالولاية	1.983599	0.0688	وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

يتضح من جدول نتائج النموذج السابق وفقاً للمعيار الإحصائي ما يلي :-

(أ) معنوية المعالم المقدرة :-

يتضح من الجدول ثبوت معنوية كل من الثابت ومعامل عائد قطاع الثروة الحيوانية حيث نجد أن مستوى الدلالة للثابت أقل من 5% و مستوى الدلالة لمعامل عائد قطاع الثروة الحيوانية أقل من 10% وهذا دلالة على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل في النموذج موضع الدراسة (عائد قطاع الثروة الحيوانية بالولاية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي للولاية).

(ب) معنوية النموذج :-

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F المحسوبة (3.93) بمستوى معنوية (0.06) وهي أقل من مستوى المعنوية 10%.

(ج) جودة توفيق المعادلة :-

يدل معامل التحديد R^2 (R-Squared) على القدرة التفسيرية لعائدات قطاع الثروة الحيوانية للتغير في النمو الاقتصادي .

ثالثاً" التقييم وفقاً للمعيار القياسي :

1/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

- تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديرين واتسون حيث نجد أن قيمة (DW) تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية (DW=2) إذ بلغت قيمة ديرين -واتسون (1.81) .

2/ اختبار مشكلة اختلاف التباين

- ويدل اختبار (ARCH) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات التباين إن النموذج المقدر لا يعاني من وجود هذه المشكلة من خلال قيمة (ARCH) 0.565 عند مستوى الدلالة 5% .

3-1-6 اختبار القدرة التنبؤية للنموذج المقترح :

يعتبر التنبؤ أحد الأهداف الهامة للاقتصاد القياسي وهو التعرف على مسار الظاهرة في المستقبل ولكي يمكن استخدام النموذج القياسي المقدر في التنبؤ بالمستقبل يجب أن يكون الأداء العام لهذا النموذج جيد أي انه معنوياً ولا يعاني من أي مشكلة من المشاكل القياسية ولقياس دقة التنبؤات التي يتم الحصول عليها من النموذج القياسي المقدر اقترح ثيل معامل لقياس دقة التنبؤات ووفقاً لهذا المعامل إذا كانت قيمته اقل من الواحد الصحيح هذا يعني قدرة النموذج على التنبؤ وإذا كانت قيمته اكبر من الواحد الصحيح هذا يعني عدم قدرة النموذج على التنبؤ (بسام يونس وآخرون، مرجع سابق، ص 142) ومن خلال نتائج التقدير والتي تم الحصول عليها من النموذج القياسي المقدر يتضح أن قيمة معامل ثيل بلغت (0.20) (ملحق رقم 4، ص 149) وهى قيمة اقل من الواحد الصحيح مما يشير إلى القدرة العالية للنموذج القياسي على التنبؤ .

2-3 : نتائج تحليل الاستبيان :

الاستبانة :

تم استخدامها لجمع البيانات من عينة الدراسة وأرفق معها خطاب للمبحوثين(منتجي الثروة الحيوانية والعاملين بوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري بولاية كسلا) تم فيه تنويرهم بموضوع الدراسة وهدفها وغرض الاستبانة (ملحق رقم 6 ص152 وملحق رقم 7 ص156)

تتكون الاستبانة من قسمين :

القسم الأول :

ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة.

القسم الثاني :

ويشتمل على عبارات الدراسة الأساسية: وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف على فرضيات الدراسة .

وتم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج ثلاثي حسب مقياس ليكرت، في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة والذي يتوزع من أعلى وزن له والذي أعطي له (3) درجات والذي يمثل في حقل الإجابة (أوافق) الى أدنى وزن له والذي أعطي له (1) درجة واحدة وتمثل في حقل الإجابة (لا أوافق).وقد كان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-6) مقياس درجة الموافقة

الوزن النسبي	درجة الموافقة
3	أوافق
2	لا أدرى
1	لأوافق

المصدر: إعداد الباحث 2015

وعليه فإن الوسط الفرضي للمقياس يصبح على النحو التالي:

الدرجة الكلية لأوزان الإجابات هي مجموع الأوزان النسبية على عددها $(3/6) = 3 / (1+2+3) = 2$ وهو يمثل الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل وعليه إذا زاد المتوسط المرجح عن الوسط الفرضي (2) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة .

3-2-1 اختبار صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة):

أ/ صدق الاستبانة :

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداة على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة (عز عبد الفتاح، 1982 ص، 540) وقد اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملائمة الاستبانة المستخدمة في قياس عبارات الدراسة باستخدام اختبارات الثبات والصدق لاستبعاد العبارات غير المعنوية من الاستبانة والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهومنا "معينا" تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس إبعاد أخرى.

ويمكن قياس صدق الاستبانة عن طريق :

1/ الصدق الظاهري (صدق المحكمين) .

2/ الصدق الإحصائي .

وقام الباحث بقياس صدق الاستبانة عن طريق الصدق الظاهري (صدق المحكمين).

الصدق الظاهري (صدق المحكمين) :

بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية للاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين (ملحق رقم 5 ، ص 151 وملحق رقم 8 ، ص 159) من ذوي الاختصاص لتكون أكثر موثوقية ودقة وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من جميع المحكمين تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تمّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية.

ب/ ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات فسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي :

1-طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سييرمان - براون .

2-معادلة ألفا - كرونباخ .

3-طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة .

5- معادلة جوتمان .

6- طريقة التجزئة النصفية (المصدر السابق ص، 541) .

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبانة بطريقة (ألفا كرونباخ) (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيمةً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات.

حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.88) وفقاً للاستبانة الخاصة بمنتجي الثروة الحيوانية و(0.86) وفقاً للاستبانة الخاصة بالعاملين في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان الاستبانة التي اعتمدت عليها الدراسة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها .

3-2-2 مجتمع وعينة الدراسة :

- مجتمع الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون مجتمع الدراسة من :

1/ منتجي الثروة الحيوانية بولاية كسلا والبالغ عددهم 25,000 .

2/ العاملین في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري بولاية كسلا والبالغ عددهم (202) وذلك

وفقاً لإحصاءات سجلات العاملين بالولاية .

- عينة الدراسة:

1/ يتراوح حجم العينة بين (1-20%) من أفراد المجتمع الكلي (كامل فليفل وآخرون، 1999،

ص20) وتم اختيار مفردات عينة الدراسة (لمنتجي الثروة الحيوانية) بنسبة 1% من المجتمع

موضع الدراسة (25,000)، وذلك لأن مجتمع الدراسة متجانس يمكن اختيار أي حجم عينة يعطي نفس النتائج، حيث تم اختيار حجم العينة عن طريق العينة العمدية مراعاة للوقت والتكلفة، وتم توزيع عدد (250) إستبانة لمجتمع الدراسة وتم استرجاع عدد (200) بنسبة استرجاع بلغت (80 %) تم توزيع حجم العينة على محليات الولاية حسب عدد المنتجين بهذه المحليات كما في الجدول التالي :

جدول رقم (3-7) توزيع الاستبيان على محليات الولاية :

الرقم	المحليات	عدد منتجي الثروة الحيوانية بالمحليات	حجم العينة
1	محلية مدينة كسلا	140	1
2	محلية ريفي كسلا	150	2
3	محلية غرب كسلا	1500	15
4	محلية ريفي أروما	510	5
5	محلية شمال الدلتا	700	7
6	محلية خشم القرية	1500	15
7	محلية تلكوك	500	5
8	محلية حلفا الجديدة	2000	20
9	محلية نهر عطبرة	5000	50
10	محلية ود الحليو	7000	70
11	محلية همشكوريب	6000	60
المجموع	11 محليه	25000	250

المصدر: إعداد الباحث

من الجدول أعلاه تم تحديد حجم العينة بمحلية مدينة كسلا عن طريق العملية الحسابية التالية:

$$\text{حجم العينة في المحلية} = \frac{\text{عدد منتجي الثروة الحيوانية بالمحلية}}{\text{العدد الكلي لمنتجي الثروة الحيوانية بالولاية}} \times \text{حجم العينة}$$

$$\text{حجم العينة بمحلية مدينة كسلا} = \frac{140}{25000} \times 250 = 1.4 \approx 1$$

وبنفس الطريقة تم تحديد حجم العينة بباقي محليات الولاية المذكورة .

2/ تمّ اختيار مفردات عينة الدراسة (العاملين في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري) عن طريق

العينة العمدية حيث تم توزيع عدد (100) استبانته كالتالي :

جدول رقم (3-8) توزيع الاستبيان على العاملين بوزارة الثروة الحيوانية :

الرقم	الإدارة	عدد العاملين في الإدارة	حجم العينة
1	الإرشاد البيطري	58	29
2	التخطيط والمتابعة	6	3
3	صحة الحيوان ومكافحة الأوبئة	64	32
4	المحجر البيطري	45	22
5	الإنتاج الحيواني	29	14
المجموع	5 إدارات	202	100

المصدر: إعداد الباحث

من الجدول أعلاه تم تحديد حجم العينة بإدارة الإرشاد البيطري عن طريق العملية الحسابية

التالية:

$$\text{حجم العينة بإدارة الإرشاد البيطري} = \frac{\text{عدد العاملين بإدارة الإرشاد البيطري}}{\text{العدد الكلي للعاملين بوزارة الثروة الحيوانية}} \times \text{حجم العينة}$$

$$\text{حجم العينة بإدارة الإرشاد البيطري} = 100 \times \frac{58}{202} = 28.71 \simeq 29$$

وبنفس الطريقة تم تحديد حجم العينة بباقي إدارات الوزارة .

3-2-3 نتائج تحليل الاستبيان الخاص بمنتجي الثروة الحيوانية :

- تحليل بيانات الدراسة الأولية :

1. توزيع أفراد العينة وفقاً للنوع

جدول رقم (3-9) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للنوع

النسبة %	العدد	النوع
85.5	171	ذكر
14.5	29	أنثى
100	200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-9) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (85.5) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الإناث في العينة (14.5) % وهذه النسبة العالية للذكور في العينة تدل على أن طبيعة العمل الرعوي يعتمد على العنصر الرجالي أكثر من العنصر النسائي .

2. توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول رقم (3-10) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للعمر

النسبة %	العدد	العمر
14	28	أقل من 30 سنة
25.5	51	30-40 سنة
30.5	61	40-50 سنة
30	60	50 سنة فأكثر
100	200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-10) أن غالبية أفراد العينة من تتراوح أعمارهم (40-50) سنة حيث بلغت نسبتهم (30.5) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30-40) سنة (25.5) % أما أفراد العينة والذين تتراوح أعمارهم ما بين (50 سنة فأكثر) فقد بلغت نسبتهم (30) % أما أفراد العينة والذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 سنة فأقل) فقد بلغت نسبتهم (14) % من إجمالي العينة المبحوثة.

3. توزيع أفراد العينة وفقاً لعدد أفراد الأسرة

جدول رقم (3-11) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لأفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة %
أقل من 3 أفراد	30	15
3-5 أفراد	68	34
6-9 أفراد	76	38
أكثر من 9 أفراد	26	13
المجموع	200	100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-11) أن غالبية أفراد العينة عدد أفراد أسرته تتراوح ما بين (6-9 أفراد) حيث بلغت نسبتهم (38) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين يتراوح عدد أفراد أسرهم ما بين (3-5 أفراد) (34) % أما أفراد العينة والذين يتراوح عدد أفراد أسرهم ما بين (9 أفراد فأكثر) فقد بلغت نسبتهم (13) % أما أفراد العينة والذين يتراوح عدد أفراد أسرهم ما بين (3 أفراد فأقل) فقد بلغت نسبتهم (15) % من إجمالي العينة المبحوثة .

4. توزيع أفراد العينة وفقاً للعمل الرئيسي

جدول رقم (3-12) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للعمل الرئيسي

النسبة %	العدد	العمل الرئيسي
58.5	117	الرعي
27.5	55	الزراعة
14	28	أخرى
100	200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-12) أن غالبية أفراد العينة عملهم الرئيسي هو الرعي حيث بلغت نسبتهم (58.5) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين يعملون بالزراعة (27.5) % أما أفراد العينة من الأعمال الأخرى فقد بلغت نسبتهم (14) % من اجمالي العينة المبحوثة.

5. توزيع أفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة

جدول رقم (3-13) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
9	18	أقل من 5 سنوات
26.5	53	5-10 سنة
64.5	129	أكثر من 10 سنوات
100	200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-13) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10 سنة فأكثر) سنة حيث بلغت نسبتهم (64.5) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5-10) سنة (26.5) % أما أفراد العينة والذين نقل سنوات خبرتهم عن 5 سنة فقد بلغت نسبتهم (9) % فقط من إجمالي العينة المبحوثة.

7. توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي

جدول رقم (3-14) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي.

النسبة %	العدد	المستوى التعليمي
37.5	75	أمي
16	32	القراءة والكتابة
16	32	ابتدائي
18	36	ثانوي
11.5	23	جامعي
1	2	فوق الجامعي
100	200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015 .

يتضح من الجدول رقم (3-14) أن غالبية أفراد العينة من المستوى التعليمي (أمي) حيث بلغت نسبتهم (37.5) % من أفراد العينة بينما بلغت نسبة حملة التعليم الجامعي فما فوق في العينة (12.5) % . أما المستويات التعليمية الأخرى في العينة فقد بلغت نسبتهم (50) % من إجمالي العينة المبحوثة.

8. توزيع أفراد العينة وفقاً لنوعية الحيوان المرعى

جدول رقم (3-15) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لنوعية الحيوان المرعى

نوعية الحيوان المرعى	العدد	النسبة %
أبقار	32	16
ضأن	42	21
ماعز	16	8
أبل	12	6
أكثر من نوع	98	49
المجموع	200	100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-15) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة نوعية حيواناتهم المرعية أكثر من نوع حيث بلغت نسبتهم (49) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الحيوانات المرعية من الضأن (21) % من الأبقار (16) % والإبل (6) % فقط من اجمالى العينة المبحوثة.

9. توزيع أفراد العينة وفقاً للحيوانات المباعة

جدول رقم (3-16) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للحيوانات المباعة.

الحيوانات المباعة	العدد	النسبة %
الإناث	5	2.5
الذكور	70	35
النوعين	105	52.5
أنا لا أبيع أى حيوان	20	10
المجموع	200	100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول رقم (3-16) أن غالبية أفراد العينة من حيث نوع الحيوانات المباعة هم الذين يبيعون النوعين حيث بلغت نسبتهم (52.5) % من أفراد العينة بينما بلغت نسبة الذين

يبيعون الذكور (35) % أما أفراد العينة الذين لا يبيعون أي حيوان فقد بلغت نسبتهم (10)%.
من إجمالي العينة المبحوثة.

10. توزيع أفراد العينة وفقاً لكيفية تغذية الحيوانات

جدول رقم (3-17) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لتغذية الحيوانات .

النسبة %	العدد	كيفية تغذية الحيوانات
46.5	93	مزرعة
53.5	107	مرعى طبيعي
100	200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-17) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يقومون بتغذية الحيوانات من المراعى الطبيعية حيث بلغت نسبتهم (53.5) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين يقومون بتغذية حيواناتهم من المزرعة (46.5) % من إجمالي العينة المبحوثة .

11. توزيع أفراد العينة وفقاً لرعاية القطيع

جدول رقم (3-18) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لرعاية القطيع .

النسبة %	العدد	رعاية القطيع
24	48	المالك وحده
33.5	67	المالك يساعد أبنائه
24.5	49	عمال مستأجرون
16.5	33	المالك يساعده عمال مستأجرون
1.5	3	أخرى
100	200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-18) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من يقوم برعاية القطيع (عن طريق مساعده الأبناء) حيث بلغت نسبتهم (33.5) % بينما بلغت نسبة الذين يستأجرون عمال

(24.5) % أما أفراد العينة والذين يقومون برعاية القطيع بمساعدة عمال مستأجرون فقد بلغت

نسبتهم (16.5) % من إجمالي العينة المبحوثة.

12. توزيع أفراد العينة وفقا لأرض المزرعة

جدول رقم (3-19) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لأرض المزرعة

النسبة%	العدد	أرض المزرعة
55.9	52	ملك
20.4	19	إيجار
23.7	22	مشاركة
100	93	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-19) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة نوعية أرض مزارعهم ملك حيث

بلغت نسبتهم (55.9) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين يقومون بإيجار الأرض

(20.4) % أما أفراد العينة والذين نوعية أرضهم مشاركة فقد بلغت نسبتهم (23.7) % من

إجمالي العينة المبحوثة.

13. توزيع أفراد العينة وفقاً لموقع المزرعة

جدول رقم (3-20) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لموقع المزرعة

النسبة%	العدد	موقع المزرعة
59.1	55	المدينة
30.1	28	القرية
10.8	10	بعيدة جداً
100	93	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-20) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة موقع مزرعتهم بالقرب من المدينة حيث بلغت نسبتهم (59.1) % بينما بلغت نسبة الذين موقع مزرعتهم بالقرب من القرية (30.1) % أما أفراد العينة والذين موقع مزرعتهم بعيدة جداً فقد بلغت نسبتهم (10.8) % من إجمالي العينة المبحوثة.

14. توزيع أفراد العينة وفقاً لقرب المزرعة من السوق

جدول رقم (3-21) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير قرب المزرعة من السوق.

النسبة%	العدد	قرب المزرعة من السوق
21.5	20	قريب
24.7	23	وسط
53.8	50	بعيد
100	93	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-21) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة موقع مزرعتهم بعيدة عن السوق حيث بلغت نسبتهم (53.8) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين موقع مزرعتهم

بالقرب من السوق (21.5) % أما أفراد العينة والذين مزرتهم وسط من السوق فقد بلغت

نسبتهم (24.7) % فقط من إجمالي العينة المبحوثة.

15. توزيع أفراد العينة وفقا لنوع مصدر التمويل

جدول رقم (3-22) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لنوع مصدر التمويل

النسبة%	العدد	نوع مصدر التمويل
21.5	43	قرض مصرفي
14	28	قرض غير مصرفي
61	122	تمويل ذاتي
3.5	7	أخرى
100	200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-22) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة نوع مصدر تمويلهم (قرض غير

مصرفي) حيث بلغت نسبتهم (61) % بينما بلغت نسبة الذين يعتمدون على التمويل المصرفي

(21.5) % أما أفراد العينة والذين يعتمدون على مصادر أخرى للتمويل فقد بلغت نسبتهم

(3.5) % من إجمالي العينة المبحوثة.

16. توزيع أفراد العينة وفقا لنوع القرض المصرفي:

جدول رقم (3-23) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لنوع القرض المصرفي

النسبة %	العدد	نوع القرض
67.4	29	نقدي
32.6	14	عيني
100	43	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-23) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة والذين اقترضوا من مؤسسات رسمية نوع القرض نقدي حيث بلغت نسبتهم (67.4) % بينما بلغت نسبة الذين تلقوا قروض عينية (32.6) % من إجمالي العينة المبحوثة.

17. توزيع أفراد العينة وفقا لصيغة التمويل

جدول رقم (3-24) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا لصيغة التمويل المصرفي

النسبة %	العدد	صيغة التمويل
34.9	15	المرابحة
11.6	5	المشاركة
4.5	2	مضاربة
11.6	5	سلم
0	0	مزارعة
4.5	2	أخرى
100	43	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-24) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة نوع صيغة التمويل المصرفي التي من خلالها اخذوا القرض هي صيغة (المرابحة) حيث بلغت نسبتهم (34.9) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تلقوا التمويل من خلال صيغة (المشاركة) (11.6) % إما أفراد العينة والذين تلقوا القرض من خلال صيغ أخرى فقد بلغت نسبتهم (4.5) % من اجمالي العينة المبحوثة.

18. توزيع أفراد العينة وفقا لسداد القرض النقدي

جدول رقم (3-25) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقا لسداد القرض النقدي .

النسبة %	العدد	سداد القرض في الوقت المناسب
65.5	19	نعم
34.5	10	لا
100	29	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-25) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون على أنهم قاموا بتسديد القرض النقدي في الوقت المناسب حيث بلغت نسبتهم (65.5) % بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون على ذلك (34.5) % من اجمالي العينة المبحوثة.

19. توزيع أفراد العينة وفقا لأسباب عدم تسديد القرض النقدي في الوقت المناسب

جدول رقم (3-26) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقا لعدم تسديد القرض النقدي في الوقت المناسب.

النسبة%	العدد	أسباب عدم سداد القرض
50	5	انخفاض مستويات هطول الأمطار
20	2	عدم توفير التمويل في الوقت المناسب
10	1	عدم كفاية التمويل
20	2	انخفاض أسعار الحيوانات
10	0	أخرى
100	10	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (3-26) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من أسباب عدم تسديد القرض النقدي في الوقت المناسب هو انخفاض مستويات هطول الأمطار حيث بلغت نسبتهم (50) % بينما بلغت نسبة الذين قالوا عدم توفير التمويل في الوقت المناسب (20) % أما أفراد العينة والذين أوضحوا أن من أسباب عدم تسديد القرض المناسب هو انخفاض أسعار الحيوانات فقد بلغت نسبتهم (20) % من اجمالي العينة المبحوثة.

20. توزيع أفراد العينة وفقا لتطعيم الحيوانات باللقاح

جدول رقم (27/3) التوزيع التكراري للعبارة وفقا لتطعيم الحيوانات باللقاح

النسبة %	العدد	تطعيم الحيوانات
84.5	169	نعم
15.5	31	لا
100	200	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (27/3) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون على أنهم يقومون بتطعيم الحيوانات باللقاحات اللازمة حيث بلغت نسبتهم (84.5) % بينما بلغت نسبة الذين لا يوافقون على ذلك (15.5) % من اجمالي العينة المبحوثة.

21. توزيع أفراد العينة وفقا لأسباب عدم تطعيم الحيوانات باللقاح

جدول رقم (28/3) التوزيع التكراري للعبارة وفقا لعدم تطعيم الحيوانات باللقاح

النسبة %	العدد	الإجابة
19.4	6	غير مهم
16.1	5	عدم توفير تطعيم في منطقتنا
64.5	20	يوجد تطعيم لكن تكلفته مرتفعة
100	31	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (28/ 3) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة أوضحوا أن أسباب عدم تطعيم حيواناتهم باللقاح هو وجوده بتكلفة مرتفعة حيث بلغت نسبتهم (64.5) % بينما بلغت نسبة الذين

قالوا غير مهم (19.4) % أما أفراد العينة والذين قالوا عدم وجود تطعيم في منطقتهم فقد بلغت

نسبتهم (16.1) % من إجمالي العينة المبحوثة.

- تحليل بيانات الدراسة الأساسية :

تحليل عبارات المحور الأول:

(حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع الثروة الحيوانية دون القدر الكافي لتنمية القطاع)

جدول رقم (29 /3) التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول

لا أوافق		لا أدرى		أوافق		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
46	92	35	70	19	38	1-التمويل المصرفي الممنوح للعميل كافي
50.5	101	38	76	11.5	23	2-إجراءات الحصول على التمويل المصرفي سهلة
8.5	17	35	70	56.5	113	3- تكاليف التمويل المصرفي الممنوح للعميل مرتفعة
9	18	61	122	30	60	4-يقدم البنك سلفيات موسمية للمساعدة في مقابلة تكاليف الإنتاج
25	50	25	50	50	100	5-لديك المعرفة والإلمام بالإجراءات المصرفية
47	94	31	62	22	44	6-يقوم البنك بتحصيل التمويل الممنوح بعد فترة كافية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2015

يتضح من الجدول رقم (29/3) ما يلي:

1. أن غالبية أفراد العينة لا يوافقون على أن (التمويل المصرفي كافي) حيث بلغت نسبتهم (46) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (19) %. أما أفراد العينة والذين لم لا يعلمون فقد بلغت نسبتهم (35) %.

2. أن غالبية أفراد العينة لا يوافقون على (إجراءات الحصول على التمويل المصرفي سهلة) حيث بلغت نسبتهم (50.5) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (11.5) %. أما أفراد العينة والذين لا يدرون فقد بلغت نسبتهم (38) %.

3. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على (تكاليف التمويل المصرفي الممنوح للعميل مرتفعة) حيث بلغت نسبتهم (56.5) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8.5) %. أما أفراد العينة والذين لا يعلمون فقد بلغت نسبتهم (35) %.

4. أن غالبية أفراد العينة لا يعلمون على أن (البنك يقدم سلفيات موسمية للمساعدة في مقابلة تكاليف الإنتاج) حيث بلغت نسبتهم (61) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (30) %. أما أفراد العينة غير الموافقين فقد بلغت نسبتهم (9) %.

5. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (لديهم المعرفة والإلمام بالإجراءات المصرفية) حيث بلغت نسبتهم (50) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (25) %. أما أفراد العينة والذين لا يعلمون فقد بلغت نسبتهم (25) %.

6. أن غالبية أفراد العينة لا يوافقون على أن (البنك يقوم بتحصيل التمويل الممنوح بعد فترة كافية) حيث بلغت نسبتهم (47) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (22) %. أما أفراد العينة والذين لا يعلمون فقد بلغت نسبتهم (31) %.

جدول رقم (3/ 30) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	العبارات
1.73	0.719	1-التمويل المصرفي الممنوح للعميل كافي
1.61	0.653	2-إجراءات الحصول على التمويل المصرفي سهلة
2.48	0.649	3- تكاليف التمويل المصرفي الممنوح للعميل مرتفعة
2.21	0.589	4-يقدم البنك سلفيات موسمية للمساعدة في مقابلة تكاليف الإنتاج
2.25	0.646	5-لديك المعرفة والإلمام بالإجراءات المصرفية
1.75	0.753	6-يقوم البنك بتحصيل التمويل الممنوح بعد فترة كافية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2015

يتضح من الجدول رقم (30/3) ما يلي :

- 1/ أن غالبية العبارات التي تعبر عن المحور الأول يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ماعدا العبارات (الأولى, الثانية, السادسة) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على غالبية عبارات المحور الأول .
- 2/ أهم عبارة من عبارات المحور الأول هي العبارة (تكاليف التمويل المصرفي الممنوح للعميل مرتفعة) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (2.48) بانحراف معياري (0.649).

تليها في المرتبة الثانية العبارة (لديك المعرفة والإلمام بالإجراءات المصرفية) حيث بلغ متوسط العبارة (2.25) بانحراف معياري (0.646) .

3/ وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (إجراءات الحصول على التمويل المصرفي سهلة) حيث بلغ متوسط العبارة (1.61) بانحراف معياري (0.653) .

جدول رقم (31/3) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الاول

الدلالة	مستوى المعنوية	قيمة (كاي تربيع)	العبارات
قبول	0.000	22.1	1-التمويل المصرفي الممنوح للعميل كافي
قبول	0.000	47.5	2-إجراءات الحصول على التمويل المصرفي سهلة
قبول	0.000	69.3	3- تكاليف التمويل المصرفي الممنوح للعميل مرتفعة
قبول	0.000	82.1	4-يقدم البنك سلفيات موسمية للمساعدة في مقابلة تكاليف الإنتاج
قبول	0.000	50.2	5-لديك المعرفة والإلمام بالإجراءات المصرفية
قبول	0.000	89.8	6-يقوم البنك بتحصيل التمويل الممنوح بعد فترة كافية

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائي 2015

يتضح من الجدول رقم (31/3) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (22.1) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (1.73) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح غير الموافقين على العبارة (التمويل المصرفي الممنوح للعميل كافي).

2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (47.5) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (1.61) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح غير الموافقين على العبارة (إجراءات الحصول على التمويل المصرفي سهلة).

3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (69.3) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.48) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح الموافقين على العبارة (تكاليف التمويل المصرفي الممنوح للعميل مرتفعة).

4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (82.1) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.21) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح الموافقين على العبارة (يقدم البنك سلفيات موسمية للمساعدة في مقابلة تكاليف الإنتاج).

5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (50.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.25) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح الموافقين على العبارة (لديك المعرفة والإلمام بالإجراءات المصرفية).

6. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (89.8) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (1.75) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح غير الموافقين على العبارة (يقوم البنك بتحصيل التمويل الممنوح بعد فترة كافية).

3-2-4 نتائج تحليل الاستبيان الخاص بالعاملين في وزارة الثروة الحيوانية :

- تحليل بيانات الدراسة الأولية :

1/ توزيع أفراد العينة وفقاً للنوع

جدول رقم (3/ 32) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للنوع

النسبة%	العدد	النوع
72	72	ذكر
28	28	أنثى
100	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (32/3) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم

(72) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الإناث في العينة (28) % .

2/ توزيع أفراد العينة وفقاً لطبيعة العمل

جدول رقم (3/ 33) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لطبيعة العمل

النسبة%	العدد	طبيعة العمل
53	53	طبيب بيطري
47	47	عامل (فني ومعاون بيطري)
100	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (33/3) أن (53%) من أفراد العينة المبحوثة طبيب بيطري وأن (47%)

من أفراد العينة المبحوثة عامل (فني ومعاون بيطري) .

3/ توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي

جدول رقم (3/ 34) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لمستوى التعليمي

النسبة %	العدد	المستوى التعليمي
47	47	ثانوي
51	51	جامعي
2	2	فوق الجامعي
100	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (34/3) أن غالبية أفراد العينة من المستوى التعليمي (الجامعي) حيث بلغت نسبتهم (51) % من أفراد العينة بينما بلغت نسبة حملة التعليم فوق الجامعي (2)%. أما أفراد العينة والذين مستواهم التعليمي (ثانوي) فقد بلغت نسبتهم (47%) من إجمالي العينة المبحوثة .

4/ توزيع أفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة

جدول رقم (3/ 35) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لسنوات الخبرة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
7	7	أقل من 10 سنوات
33	33	10-20 سنة
60	60	أكثر من 20 سنوات
100	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015.

يتضح من الجدول (35/3) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (20 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (60) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين

تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10-20) سنة (33) % أما أفراد العينة والذين نقل سنوات خبرتهم عن 10 سنوات فقد بلغت نسبتهم (7) % فقط من إجمالي العينة المبحوثة.

- تحليل بيانات الدراسة الأساسية:

تحليل عبارات المحور الثاني:

(لا توجد إحصاءات ومسوحات وبيانات فعلية عن الثروة الحيوانية بولاية كسلا)

جدول رقم (36/3) التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني

لا أوافق		لا أدرى		أوافق		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
5	5	31	31	64	64	1- لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية
66	66	10	10	24	24	2- تقوم وزارة الثروة الحيوانية بعملية حصر وتقدير للثروة الحيوانية بصورة دورية
55	55	25	25	20	20	3- تتوفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية كما "ونوعا"
5	5	15	15	80	80	4- تتوفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية يمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية لهذه الثروة وبالتالي تطويرها

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2015

يتضح من الجدول رقم (36/3) ما يلي:

1. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه (لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية) حيث بلغت

نسبتهم (64) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5) % . أما أفراد العينة والذين لا

يعلمون فقد بلغت نسبتهم (31) % .

2. أن غالبية أفراد العينة لا يوافقون على أن (وزارة الثروة الحيوانية تقوم بعملية حصر وتقدير للثروة الحيوانية بصورة دورية) حيث بلغت نسبتهم (66) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (24) % . أما أفراد العينة والذين لا يعلمون فقد بلغت نسبتهم (10) % .

3. أن غالبية أفراد العينة لا يوافقون على (توفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية كما "ونوعاً") حيث بلغت نسبتهم (55) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (20) % . أما أفراد العينة والذين لا يعلمون فقد بلغت نسبتهم (25) % .

4. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على (توفر معلومات و إحصاءات عن الثروة الحيوانية يمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية لهذه الثروة وبالتالي تطويرها) حيث بلغت نسبتهم (80) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5) % . أما أفراد العينة والذين لا يعلمون فقد بلغت نسبتهم (15) % .

جدول رقم (37/3) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	العبارات
2.59	0.739	1- لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية
1.58	0.674	2-تقوم وزارة الثروة الحيوانية بعملية حصر وتقدير للثروة الحيوانية بصورة دورية
1.65	0.776	3-تتوفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية كما "ونوعاً"
2.75	0.590	4- توفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية يمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية لهذه الثروة وبالتالي تطويرها

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2015

يتضح من الجدول رقم (37/3) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن المحور الثاني يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ماعدا العبارة (الثانية والثالثة) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الثاني .

2/ أهم عبارة من عبارات المحور الثاني هي العبارة (توفر معلومات و إحصاءات عن الثروة الحيوانية يمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية لهذه الثروة وبالتالي تطويرها) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (2.75) بانحراف معياري (0.590) .

تليها في المرتبة الثانية العبارة (لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية) حيث بلغ متوسط العبارة (2.59) بانحراف معياري (0.739) .

3/ وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (تقوم وزارة الثروة الحيوانية بعملية حصر وتقدير للثروة الحيوانية بصورة دورية ") حيث بلغ متوسط العبارة (1.58) بانحراف معياري (0.674) .

جدول رقم (38/3) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الثاني

عبارات الفرضية	قيمة (كاي تربيع)	مستوى المعنوية	الدلالة
1- لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية	138.2	0.000	قبول
2-تقوم وزارة الثروة الحيوانية بعملية حصر وتقدير للثروة الحيوانية بصورة دورية	53.2	0.000	قبول
3-تتوفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية كما "ونوعا"	42.4	0.000	قبول
4- توفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية يمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية لهذه الثروة وبالتالي تطويرها	344.7	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائي 2015

يتضح من الجدول رقم (38/3) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الأولى (138.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.59) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح الموافقين على العبارة (لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية).

2. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الثانية (53.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (1.58) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح غير الموافقين على العبارة (تقوم وزارة الثروة الحيوانية بعملية حصر وتقدير للثروة الحيوانية بصورة دورية).

3. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الثالثة (42.4) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (1.65) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح غير الموافقين على العبارة (تتوفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية كما "ونوعا").

4. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الرابعة (344.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.75) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح الموافقين على العبارة (توفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية يمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية لهذه الثروة وبالتالي تطويرها).

تحليل عبارات المحور الثالث :

(تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية).

جدول رقم (39/3) التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث

لا أوافق		لا أدرى		أوافق		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
07	07	63	63	30	30	1- يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات
00	00	08	08	82	82	2- تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية
60	60	30	30	10	10	3- نجحت تجربة تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات في تطوير قطاع الثروة الحيوانية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2015

يتضح من الجدول رقم (39/3) ما يلي:

1. أن غالبية أفراد العينة لا يعلمون أنه (يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات) حيث بلغت

نسبتهم (63%) بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (30) %. أما أفراد العينة والذين لا

يوافقون فقد بلغت نسبتهم (07) %.

2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير

قطاع الثروة الحيوانية) حيث بلغت نسبتهم (82) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك

(00) %. أما أفراد العينة والذين لا يعلمون فقد بلغت نسبتهم (8) %.

3. أن غالبية أفراد العينة لا يوافقون على أنه (نجحت تجربة تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات في تطوير قطاع الثروة الحيوانية حيث بلغت نسبتهم (60) % بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (10) % . أما أفراد العينة والذين لا يعلمون فقد بلغت نسبتهم (30) % .

جدول رقم (40/3) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	العبارات
2.23	0.782	1- يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات
2.62	0.774	2- تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية
1.5	0.832	3- نجحت تجربة تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات في تطوير قطاع الثروة الحيوانية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2015

يتضح من الجدول رقم (40/3) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن المحور الثالث يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ماعدا العبارة الثالثة وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على عبارات المحور الثالث .

2/ أهم عبارة من عبارات المحور الثالث هي العبارة (تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (2.62) بانحراف معياري (0.774) .

تليها في المرتبة الثانية العبارة (يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات) حيث بلغ متوسط العبارة (2.23) بانحراف معياري (0.782) .

3/ وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (نجحت تجربة تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات

في تطوير قطاع الثروة الحيوانية حيث بلغ متوسط العبارة (1.5) بانحراف معياري (0.832) .

جدول رقم (41/3) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الثالث

الدلالة	مستوى المعنوية	قيمة (كاي تربيع)	عبارات الفرضية
قبول	0.000	16.5	1- يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات
قبول	0.000	199.3	2- تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية
قبول	0.000	134.4	3- نجحت تجربة تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات في تطوير قطاع الثروة الحيوانية

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائي 2015

يتضح من الجدول رقم (41/3) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (16.5) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.23) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح الموافقين على العبارة (يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات).

2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (199.3) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.62) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح

الموافقين على العبارة (تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية) .

3. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الثالثة (134.4) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (1.5) والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) ولصالح غير الموافقين على العبارة (نجحت تجربة تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات في تطوير قطاع الثروة الحيوانية) .

4-1 مناقشة الفرضيات

1/ ضعف أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي بولاية كسلا:

من الجدول رقم (3-3) ص (81) وحسب قيمة معامل عائد قطاع الثروة الحيوانية (0.05) يتضح أن عائد قطاع الثروة الحيوانية يؤثر في النمو الاقتصادي بالولاية بنسبة 5% بينما المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج تؤثر بنسبة 95% في النمو الاقتصادي . وهذا يدل على ضعف أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي بولاية كسلا .
ومن هنا تم إثبات صحة الفرضية.

2/ الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية لا يكفي لتنمية القطاع:

من خلال مقابلة شخصية مع مجذوب أبو موسى وزير الثروة الحيوانية بولاية كسلا، ص (58) أوضح أن الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية غير كافي و أن القطاع يحتاج الى المزيد من الدعم.

أيضا من خلال مقابلة مع أنور محمد عثمان ، مدير مكتب التخطيط والمتابعة ص (58) أوضح أن الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية قليل و أيضا الدعم المركزي غير كافي .
ومن الجدول رقم (2-5) ص (58) الذي يوضح ضعف الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية.

ومن هنا تم إثبات صحة الفرضية .

3/ حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع الثروة الحيوانية دون القدر الكافي لتنمية القطاع:

من الجدول (3-29) ص (103) وحسب نص العبارة الأولى (التمويل المصرفي الممنوح للتعلم كافي) نجد أن 46% من أفراد العينة لا يوافقون على أن التمويل المصرفي كافي، وبالرجوع الى ذات الجدول وحسب نص العبارة الثانية (أن إجراءات الحصول على التمويل

المصرفي سهولة) نجد أن (50.5%) من أفراد العينة لا يوافقون على أن الإجراءات المصرفية تتم بصورة سهلة وبالرجوع لنفس الجدول وحسب نص العبارة الثالثة (تكاليف التمويل المصرفي الممنوح للعميل مرتفعة) يتضح أن (50.6%) من أفراد العينة يوافقون على ارتفاع تكاليف التمويل المصرفي الممنوح للعميل وبالرجوع لذات الجدول ومن خلال العبارة السادسة (يقوم البنك بتحصيل التمويل بعد فترة كافية) نلاحظ أن (47%) من أفراد العينة لا يوافقون على أنه يتم تحصيل التمويل الممنوح بعد فترة كافية .

ومن الجدول (3-30) ص (105) وحسب نص العبارة الأولى (التمويل المصرفي الممنوح للعميل كافي) يتضح أن التمويل المصرفي غير كافي وذلك من خلال متوسط العبارة (1.73) وهو اقل من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2)، وبالرجوع الى ذات الجدول نجد أن متوسط العبارة الثانية (أن إجراءات الحصول على التمويل المصرفي سهلة) بلغ (1.61) وهو اقل من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) مما يدل على أن العبارة مرفوضة من قبل أفراد العينة .

وبالرجوع لذات الجدول وحسب نص العبارة الثالثة (تكاليف التمويل المصرفي الممنوح للعميل مرتفعة) نجد أن العبارة مقبولة حيث بلغت قيمة متوسط العبارة (2.48) وهو اكبر من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2)، وبالرجوع الى الجدول نفسه يتضح أن متوسط العبارة السادسة (يقوم البنك بتحصيل التمويل بعد فترة كافية) بلغ (1.75) وهو اقل من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) مما يدل على أن العبارة غير مقبولة.

ومن خلال النتيجة الواردة في دراسة صبر داؤود احمد، ص (20) التي نصت على أن (حجم التمويل الموجه لتنمية قطاع الثروة الحيوانية غير كافي مقارنة بحجم وأهمية هذا القطاع للاقتصاد السوداني) .

ومن هنا تم إثبات صحة الفرضية

4/ لا توجد إحصاءات ومسوحات وبيانات فعلية عن الثروة الحيوانية بولاية كسلا:

من الجدول (3-36) ص (113) وحسب نص العبارة الأولى (لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية) نجد أن 64% من أفراد العينة يوافقون على أنه لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية، وبالرجوع الى ذات الجدول وحسب نص العبارة الثانية (تقوم وزارة الثروة الحيوانية بعملية حصر وتقدير للثروة الحيوانية بصورة دورية) نجد أن (66%) من أفراد العينة لا يوافقون على أنه هنالك حصر وتقدير بصورة دورية للثروة الحيوانية وبالرجوع لنفس الجدول وحسب نص العبارة الثالثة (تتوفر معلومات و إحصاءات عن الثروة الحيوانية كماً ونوعاً) يتضح أن (55%) من أفراد العينة لا يوافقون على انه تتوفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية كماً ونوعاً .

ومن الجدول (3-37) ص (114) وحسب نص العبارة الأولى (لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية) يتضح أنه لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية وذلك من خلال متوسط العبارة (2.59) وهو اكبر من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2)، وبالرجوع الى ذات الجدول نجد أن متوسط العبارة الثانية (تقوم وزارة الثروة الحيوانية بعملية حصر وتقدير للثروة الحيوانية بصورة دورية) بلغ (1.58) وهو اقل من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) مما يدل على أن العبارة مرفوضة وبالرجوع لذات الجدول وحسب نص العبارة الثالثة (تتوفر معلومات لإحصاءات عن الثروة الحيوانية كماً ونوعاً) نجد أن العبارة غير

مقبولة حيث بلغت قيمة متوسط العبارة (1.65) وهو أقل من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) .

ومن خلال النتيجة الواردة في دراسة رفيع علي حمد، ص (22) التي نصت على (ندرة الإحصاءات والمعلومات التي تسهم في عملية التنمية المنشودة) ودراسة محمد بشرى محمد، ص (15) التي نصت على (استخدام الإحصائيات والتسجيل يؤدي الى التطوير وترقية الإنتاج الحيواني). دراسة نسرین عز الدين عبد الفتاح، ص (16) التي نصت على (الاعتماد على التقديرات في تعداد الثروة الحيوانية من غير إجراء الإحصاء الحيواني أدى الى عدم معرفة حجم الثروة الحيوانية وبالتالي الإمكانيات المتاحة للتصدير .
ومن هنا تم إثبات صحة الفرضية .

5/ تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية:

من الجدول (3-39) ص (117) وحسب نص العبارة الأولى (يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات) نجد أن 30% من أفراد العينة يوافقون على أنه يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات، وبالرجوع الى ذات الجدول وحسب نص العبارة الثانية (تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية) نجد أن (82%) من أفراد العينة يوافقون على أن تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية وبالرجوع لنفس الجدول وحسب نص العبارة الثالثة (نجحت تجربة تصدير الإناث من الحيوانات في تطوير قطاع الثروة الحيوانية) يتضح أن (60%) من أفراد العينة لا يوافقون على انه (نجحت تجربة تصدير الإناث من الحيوانات في تطوير قطاع الثروة الحيوانية) .

ومن الجدول (3-40) ص (118) وحسب نص العبارة الأولى (يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات) يتضح أن (يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات) وذلك من خلال متوسط

العبرة (2.23) وهو اكبر من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2)، وبالرجوع الى ذات الجدول نجد أن متوسط العبرة الثانية (تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية) بلغ (2.62) وهو اكبر من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) مما يدل على قبول العبرة وبالرجوع لذات الجدول وحسب نص العبرة الثالثة (نجحت تجربة تصدير الإناث من الحيوانات في تطوير قطاع الثروة الحيوانية) نجد أن العبرة غير مقبولة حيث بلغت قيمة متوسط العبرة (1.5) وهو أقل من الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الذي استخدم في التحليل (2) .

ومن هنا تم إثبات صحة الفرضية .

2-4 النتائج

النتائج الخاصة:

توصلت الدراسة للنتائج الآتية :

1. ضعف أثر قطاع الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي بولاية كسلا .
2. الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية لا يكفي لتنمية القطاع .
3. حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع الثروة الحيوانية دون القدر الكافي لتنمية القطاع.
4. لا توجد إحصاءات ومسوحات وبيانات فعلية عن الثروة الحيوانية بولاية كسلا .
5. تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من تطوير قطاع الثروة الحيوانية .

النتائج العامة:

1. لم يتم إجراء إحصاء حيواني رسمي بالولاية منذ العام 1975م، وإنما يتم إجراء تقدير لها اعتماداً على معدلات النمو والنفوق.
2. ضعف التمويل وعدم توفر فني إحصاء لعملية إجراء الإحصاء الحيواني.

3. قلة الكوادر البيطرية المؤهلة وعدم توفر الخدمات البيطرية في بعض المحليات.

4. عدم تجاوب بعض المنتجين مع حملات التطعيم.

5. ضعف الوعي والثقافة البيطرية لدى الرعاة والاهتمام بالكم دون النوع.

3-4 التوصيات :

التوصيات الخاصة:

من خلال الدراسة والنتائج التي توصل إليها الباحث يمكن الخروج بالعديد من التوصيات لتطوير قطاع الثروة الحيوانية وزيادة أثره في النمو الاقتصادي، وهي على النحو التالي:

1. العمل على تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية بإزالة كل العقبات والمشاكل وتوفير كل

احتياجات تنميته وزيادة أثره في النمو الاقتصادي بالولاية .

2. زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية.

3. زيادة حجم التمويل المصرفي الموجه لقطاع الثروة الحيوانية .

4. إجراء إحصاء حيواني بالولاية لمعرفة الحجم الحقيقي لهذه الثروة لان ذلك يساعد في

تحديد احتياجات القطاع وتطويره ومن ثم زيادة أثره في النمو الاقتصادي بالولاية.

5. منع تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات .

6. توعية منتج الثروة الحيوانية بأهمية قطاع الثروة الحيوانية ودوره في اقتصاد الولاية .

التوصيات العامة:

1. ضرورة إجراء إحصاءات ومسوحات مستمرة ودورية للثروة الحيوانية.

2. توفير التمويل اللازم لعملية إجراء الإحصاء الحيواني.

3. توفير وتدريب فنيي إحصاء للقيام بعملية الحصر والإحصاء.

4. زيادة وتدريب وتأهيل الكوادر البيطرية بالولاية وتوفير الخدمات البيطرية في كل محليات الولاية.

5. توعية أصحاب هذه الثروة بأهميتها وتوضيح كيفية معالجتها من الأمراض التي تصيبها وأفضل الطرق لتربيتها والعناية بها.

مقترحات لأبحاث إضافية :

1/ محددات الثروة الحيوانية بولاية كسلا .

2/ معوقات إنتاج وتسويق الثروة الحيوانية في ولاية كسلا.

3/ اقتصاديات تربية وإنتاج الإبل في ولاية كسلا .

4/ دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية بولاية كسلا .

المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المراجع العربية :

أ/ الكتب :

1. أسامة الشيخ ياسين(1995 م) الثروة الحيوانية بين الواقع والطموح، الخرطوم، شركة طبية، ط1 .
- 2.أسامة محمد باحنشل (1999م)مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود.
- 3.اسماعيل عبد الرحمن وحري عريقات(1999م) مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الاردن، ط1، دار وائل .
- 4.إنز منجر، تحرير عبد الله عبد الرحمن زايد، ترجمة محمد السنوسي، حسن الحاج، محمد خير. بشير عون (1995م) عالم الانتاج الحيواني، ليبيا، جامعة عمر المختار ط 1 .
- 5.بسام يونس ابراهيم وآخرون(2002م) الاقتصاد القياسي، الخرطوم، دار عزه، ط1 .
- 6.جون أوين، ترجمة محمد السنوسي . زيد شهاب، مراجعة حسن الحاج (1994م)، تغذية الماشية، ليبيا، جامعة عمر المختار، ط 1 .
- 7.حري محمد موسى عريقات (2006م) مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي، الاردن، دار وائل ط1 .
- 8.حسام داؤد واخرون (2001م) مبادئ الاقتصاد الكلي، الاردن، دار المسيرة، ط2 .
- 9.حمدي محمد قنديل (2009م) الابل.تربية ورعاية ونتاج.، القاهرة، مكتبة أوزوريس، ط1

10. سالم توفيق النجفي(1988م) اقتصاديات الإنتاج الحيواني، القاهرة، مديرية دار الكتب ط2.
11. سعد طه علام (2003م) دراسات في الاقتصاد والتنمية ، القاهرة، دار طيبة .
12. سليمان عبد الرحمن (1981 م) ادارة اللبن، الفاهره، النهضة المصرية .
13. صابر جمعه عبده (2003م) مبادئ الانتاج الحيواني، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث .
14. صلاح محمد الحساونة (1999م) مبادئ الاقتصاد الكلي، الاردن، ط1 .
15. طارق محمد الرشيد(2005م) المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، الخرطوم، جى تاون ط1 .
16. طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود (2010م) سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج E.Views - نماذج المعادلات الآتية-، الخرطوم، جى تاون .
17. عادل سيد احمد البربري (2004م) الابل.حيوان الامن الغذائي.، الاسكندرية، منشأة المعارف، ط1 .
18. عبد العزيز مكاوي عبد الرحمن، صلاح الدين سيد أحمد (2007م) أساسيات علم الانتاج الحيواني الخرطوم، جي تاون، ط2 .
19. عبد الغفار محمد احمد، لايف مانقر (2009م) سلام وتنمية شرق السودان، الخرطوم، دار مدارك .
20. عبد القادر محمد عبد القادر ورمضان احمد مقلد(2005/2004م) النظرية الاقتصادية الكلية، الاسكندرية ، قسم الاقتصاد كلية التجارة .

21. عبد الله الشريف عبد الله الغول (2007 م) موضوعات في الاقتصاد الكلي، السودان مطابع السودان للعملة المحدودة .
22. عز عبد الفتاح (1982م) مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS القاهرة، دار النهضة العربية .
23. فتحي محمد أبو عيانه (1997 م) الجغرافيا الاقتصادية، القاهرة ، دار النهضة العربية .
24. كامل فليفل، فتحي حمدان (1999م) مبادئ الإحصاء للمهن التجارية، الأردن، دار المناهج، ط 3 .
25. مايكل ابدجمان، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن تقديم سلطان محمد السلطان (1999م) الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، ط 2 .
26. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار (2004م) مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي الاردن دار وائل، ط 1 .
27. محجوب جعفر الحاج (2008 م) أساسيات تغذية الحيوان والتغذية الطبيعية للمجترات، السودان، مطابع السودان للعملة المحدودة .
28. مدحت القرشي (2004 م) التنمية الاقتصادية، الاردن، دار وائل، ط 1 .
29. محمد احمد ابوهيف (1996م) رعاية ونتاج الاغنام، الاسكندرية، دار المعارف .
30. محمد درار الخضر (2005 م) مقدمة في علم الاقتصاد، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ط 1 .
31. محمد سليمان، تنمية الثروة الحيوانية، تحرير محمد عثمان مكي، إعداد صلاح عوض عمر (2002 م) استراتيجيات التنمية الزراعية، الخرطوم، الجمعية السودانية للتنمية، ط 1 .

32. محمد عبد العزيز عجيبة ومحمد علي الليثي (2003 م) التنمية الاقتصادية، الاسكندرية
الدار الجامعية .

33. محمد مروان السمان واخرون (1998م) مبادئ التحليل - الاقتصادي الجزئي والكلي
الاردن، دار الثقافة، ط1 .

34. محمود حسن عمر ابنعوف (2007م) تخطيط البرامج الإرشادية في إنتاج الحيواني،
السعودية، دار المعالم الثقافية .

35. محمود حسين الوادي واحمد عارف عساف (2009م) الاقتصاد الكلي، الاردن، دار
المسيرة، ط1 .

36. ميشيل تودارو، ترجمة وتعريب حسن حسني ومحمود حسين (2009م) التنمية الاقتصادية،
المملكة العربية السعودية، دار المريخ ، الطبعة الانجليزية .

37. وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة (2010/2012 م) التنمية في ولاية كسلا -حقائق
وارقام.

ب/ الرسائل الجامعية :

أولا : رسائل الدكتوراه :

1/ الريح النعيم الحاج (1998م) تطوير إنتاج وتسويق الماشية واللحوم بولاية النيل
الأبيض،رسالة دكتوراه غير منشورة (السودان، جامعة أم درمان الإسلامية) .

2/ خالدة احمد محمد عثمان الشايقي (2009م) مهددات المراعي وأثرها على الثروة الحيوانية -
دراسة تطبيقية - لوحدة شرق البطانة 1970 / 2007 - رسالة دكتوراه غير منشورة (السودان،
جامعة أم درمان الإسلامية) .

3/ سليمان اسحق عمر محمد (2009م) إستراتيجية تسويق الماشية واللحوم في السودان بالتطبيق على ولاية جنوب دارفور في الفترة من 1997-2006م، رسالة دكتوراه غير منشورة (السودان، جامعة أم درمان الإسلامية) .

4/ عبد الجليل فضل حمد تمساح (2006م) صادرات الحيوانات الحية واللحوم الحمراء السودانية من الضأن (دراسة حالة سوق المملكة العربية السعودية) رسالة دكتوراه غير منشورة (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) .

5/ وفاء عبد القادر احمد عبد القادر (2014م) الإدارة الإستراتيجية ودورها في ترقية صادرات الثروة الحيوانية من الماشية واللحوم في السودان في الفترة من 1992-2011م ، رسالة دكتوراه غير منشورة (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) .

ثانيا: رسائل الماجستير :

1/ الفاضل عبد القادر أحمد (2009 م) محددات صادرات الثروة الحيوانية في السودان في الفترة 2007/1970 رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة كسلا .

2/ رفيع علي حمد محمد (2002 م) تنمية قطاع الماشية وأثره على الاقتصاد السوداني بولاية كردفان الكبرى خلال الفترة 1998-2001 رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية .

3/ صبر داؤد احمد (2004 م) أثر السياسات الاستثمارية على صادرات الماشية واللحوم في السودان خلال الفترة 1992/2002، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم .

4/ محمد الحافظ احمد عبد الوهاب (2009م) إنتاج وتصدير الثروة الحيوانية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990/2008 ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان .

5/ محمد بشرى محمد بلال (2007م) تطوير اقتصاديات الثروة الحيوانية بولاية النيل الأبيض للفترة من 1995-2005 ، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية .

6/ مودة بابكر يونس قاسم (2012م) أثر السياسات الاستثمارية على صادرات الماشية واللحوم الحمراء في السودان خلال الفترة 2002/2010 رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهي .

7/ نسرین عز الدين عبد الفتاح إبراهيم (2007م) الثروة الحيوانية عنصر أساسي في دعم الاقتصاد القومي السوداني دراسة الفترة من 1992/2005 رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة جامعة النيلين .

ج/ الإصدارات والأوراق العلمية :

1/ السمانى أجبلى (2006م) الأعلاف غير التقليدية بولاية كسلا، مركز تطوير المهارات لتدريب تقانات الحيوانات المنتجة للغذاء .

2/ العرض الاقتصادي (2003 م) وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

3/ العرض الاقتصادي (2007 م) ولاية كسلا .

4/ دليل المستثمر (2015م) وزارة الاستثمار والسياحة .

5/ سلسلة إصدارات الوعد الحق (2005 م) انجازات وزارة الثروة الحيوانية والسمكية، إصدار رقم

56، الطبعة الأولى، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، السودان .

6/ ميرغني ابنعوف، ترجمة عبد الواحد أيوب، مراجعة محمد احمد سليمان (2008 م) بحث عن

سياسات قطاع الماشية بولاية كسلا، منظمة براكتكال اكشن مكتب شرق السودان .

7/ وزارة الطرق والجسور، الهيئة القومية للطرق والجسور (2006 م) السودان سلام - تنمية
العدد 6 شركة اقرأ المحدودة .

د/ الخطط والتقارير :

1/ الخطة الإستراتيجية لولاية كسلا 2011/2007 .

2/ تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري (2009 م) ولاية الخرطوم .

3/ تقارير وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري (2013 م) ولاية كسلا .

هـ/ المقابلات:

1. مقابلة مع أحلام علي عثمان، مديرة إدارة الإرشاد البيطري، يوم الخميس 2015/2/2

الساعة التاسعة صباحاً .

2. مقابلة مع امتثال طه مدير عام وزارة الثروة الحيوانية بالولاية، يوم الثلاثاء 2015/2/3،

الساعة التاسعة صباحاً .

3. مقابلة مع أنور محمد عثمان، مدير مكتب التخطيط والمتابعة، يوم الاثنين 2015/2/2،

الساعة العاشرة صباحاً .

4. مقابلة مع د. خليل زايد، منسق سكرتارية الأمن الغذائي بالولاية، يوم الاثنين

2015/2/2، الساعة الثانية عشر ظهراً .

5. مقابلة مع عفاف عوض، مدير إدارة خدمات المستثمرين والترويج، يوم الأربعاء

2015/2/4، الساعة العاشرة صباحاً .

6. مقابلة مع مجذوب ابوموسى، وزير الثروة الحيوانية بالولاية، يوم الاثنين 2015/2/23،

الساعة الواحدة ظهراً .

7. مقابلة مع مروان مجذوب، مشرف الصادر بالولاية، يوم الثلاثاء 2015/2/3، الساعة العاشرة صباحاً .

8. مقابلة مع منار محمود، نائب مدير إدارة صحة الحيوان ومكافحة الاوبئة، يوم الثلاثاء 2015/2/3، الساعة الثانية عشر ظهرا .

9. مقابلة مع نجاته علي عثمان، مديرة إدارة المراعي والعلف يوم الخميس 2015/2/5 الساعة العاشرة صباحا .

و/المواقع الإلكترونية :

1/ فهد حمود الجهني، أهمية المراعي في إنتاج الثروة الحيوانية، على الموقع <https://www.facuty.ksu.edu.sa>، تاريخ زيارة الموقع: 2012/11/22م.

2/ محمد سالم عبد الهادي، الثروة الحيوانية في محافظات غزة، على الموقع <https://www.library.iugaza.edu>، تاريخ زيارة الموقع 2014/4/21م.

3/ مها بنت عبد الملك بن إبراهيم، المراعي وتنمية الثروة الحيوانية في منطقة الجوف، على الموقع <https://www.edug.library.kau.edu.sa>، تاريخ زيارة الموقع 2013/4/21م.

4/ الطريق الى تنمية الثروة الحيوانية يبدأ من هنا، على الموقع

<https://www.digital.ahram.org>، تاريخ زيارة الموقع 2014/11/5.

5/ الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية في السودان، على الموقع

<https://www.livestock.sudanagri.net>، تاريخ زيارة الموقع 2014/11/5.

6/ المحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها وتحقيق عائد لدفع عجلة التنمية، على الموقع <https://www.agr-egypt.gov.eg>، تاريخ زيارة الموقع 2014/11/5.

7/ أهمية الثروة الحيوانية، على الموقع <https://www.startimes.com>، تاريخ زيارة الموقع
2014/11/11.

8/ تطوير قطاع الثروة الحيوانية لاحتواء الفقر، على الموقع <https://www.fao.org>، تاريخ زيارة
الموقع 2014/11/5.

9/ ولاية كسلا، على الموقع <https://www.kassalastate.gov.sd>، تاريخ زيارة الموقع
2013/12/21.

10/ ولاية كسلا، على الموقع <https://www.marefa.org>، تاريخ زيارة الموقع 2013/12/21.

11/ ولاية كسلا، على الموقع <https://www.ar.wikipida.org>، تاريخ زيارة الموقع
2013/12/21.

ثالث: المراجع الأجنبية:

- 1.Anwar Mohamed osman, Approved by Salih Hassan Ali (2012) Jica mission informative report .
- 2.EricBousserelle(2004)Dynamiqueéconomique-Croissance,crises,cycles,Gualino éditeur ,Paris .
- 3.Government of Ethiopia Ministry of Agriculture & Rural Development (2007) Livestock Development .
- 4.Michio Sugiyama, And other (2003)Development of Livestock Sector in Asia، Gifu City Women’s College, Gifu, Japan.
- 5.Shapiro Edward (1995) macroeconomic analysis, Thomson learning
- 6.Vinod Ahuja Elizabeth Redmond(2001) Economic and Policy Issues in Livestock Service Delivery to the Poor .

ملحق رقم (1) بيانات نموذج الدراسة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	عائد قطاع الثروة الحيوانية
1999	327498833	2672402
2000	240910790	2548047
2001	438589440	2624147
2002	390816910	2702520
2003	543440890	2875612
2004	529136520	2939619
2005	621360680	3023300
2006	693721390	3850139
2007	794950690	4676978
2008	889634530	5503817
2009	172495790	5907540
2010	130633800	6363277
2011	162304230	2660535
2012	766533510	2908877
2013	840124937	20263277
2014	980172497	34163277

المصدر: الناتج المحلي الإجمالي (عائد الولاية) من وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة

عائد قطاع الثروة الحيوانية من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري

ملحق رقم (2) نتائج اختبار جذر الوحدة

ADF Test Statistic	-3.500673	1% Critical Value*	-4.0681
		5% Critical Value	-3.1022
		10% Critical Value	-2.7042

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Lag truncation for Bartlett kernel: (Newey-West suggests: 2)
2

Residual variance with no correction	6.90E+16
Residual variance with correction	7.06E+16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,2)

Method: Least Squares

Date: 02/07/16 Time: 04:51

Sample(adjusted): 2001 2014

Included observations: 14 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.006301	0.287459	-3.500673	0.0044
C	53035111	76551983	0.692799	0.5016
R-squared	0.505251	Mean dependent var		16188257
Adjusted R-squared	0.464022	S.D. dependent var		3.88E+08
S.E. of regression	2.84E+08	Akaike info criterion		41.89637
Sum squared resid	9.66E+17	Schwarz criterion		41.98767
Log likelihood	-291.2746	F-statistic		12.25471
Durbin-Watson stat	1.928877	Prob(F-statistic)		0.004376

ملحق رقم (3) نتائج تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: LOG(GDP)

Method: Least Squares

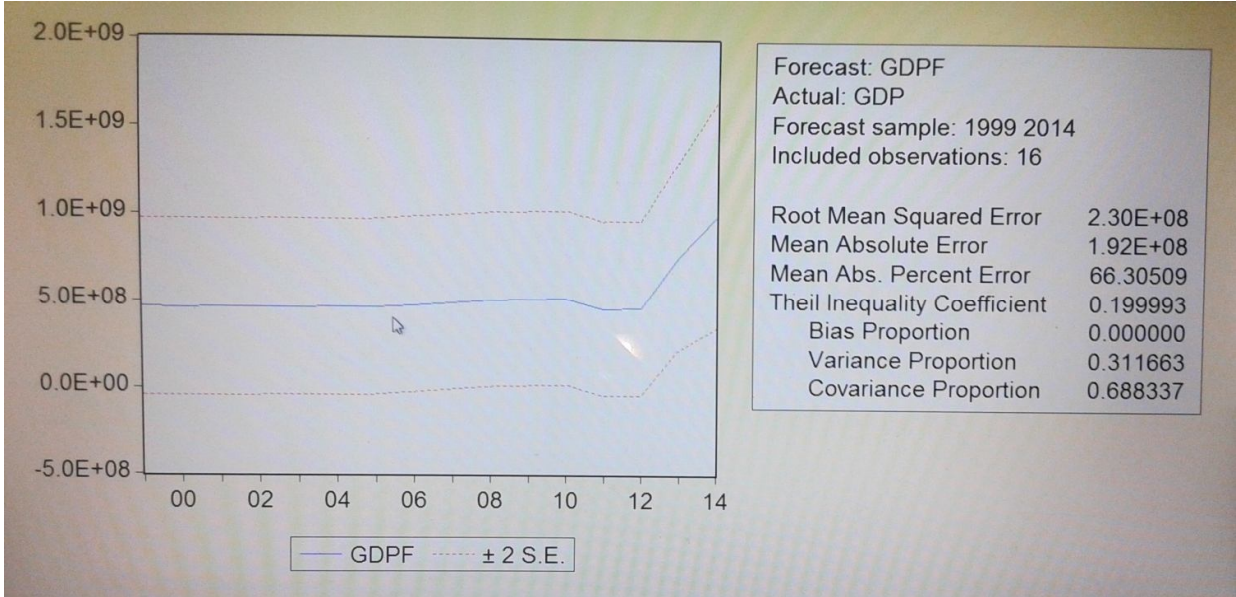
Date: 02/05/16 Time: 08:12

Sample(adjusted): 2000 2014

Included observations: 15 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.82315	0.169000	117.2965	0.0000
R	0.05231	2.90E-08	1.983599	0.0688
R-squared	0.202344	Mean dependent var	19.94377	
Adjusted R-squared	0.173293	S.D. dependent var	0.671661	
S.E. of regression	0.610697	Akaike info criterion	1.975135	
Sum squared resid	4.848363	Schwarz criterion	2.069541	
Log likelihood	-12.81351	F-statistic	3.934664	
Durbin-Watson stat	1.812019	Prob(F-statistic)	0.068830	

ملحق رقم (4) اختبار ثيل



ملحق رقم(5) خطاب تحكيم الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

..... السيد :

حفظكم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : تحكيم " استبانة "

تهدف هذه الاستبانة إلى دراسة قطاع الثروة الحيوانية وأثره على النمو الاقتصادي بولاية
كسلا في الفترة من (1999م إلى 2014م). وهي تعتبر جزءاً هاماً ومكماً لدراستي لنيل درجة
الدكتوراه في الاقتصاد.

أرجو منكم شاكراً التفضل بتحكيم هذه الاستبانة وإبداء رأيكم فيها حتى تتم الاستفادة من خبرتكم
العلمية والعملية في هذا المجال .

وجزاكم الله خيراً

الباحثة هالة محمد عبد القادر هلاوي

ملحق رقم (6) الاستبيان الخاص بمنتجات الثروة الحيوانية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

قسم الاقتصاد

الأخوة منتجي الثروة الحيوانية

الموقرين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: استبانة

هذه إستبانة خاصة بمجموعة من الأسئلة لاستكمال دراستي لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد.

تهدف هذه الاستبانة إلى جمع معلومات عن الثروة الحيوانية والوقوف على وضع الثروة الحيوانية

بولاية كسلا ومعرفة المشاكل التي تعاني منها وأثرها في النمو الاقتصادي وإبراز أهميتها والخروج

بتوصيات من أجل النهوض بهذه الثروة.

علماً بأن المعلومات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي وسوف يتم التعامل مع البيانات

والمعلومات بصورة سرية وذلك من أجل الحفاظ على خصوصيتكم وخصوصية الدراسة.

وشكراً لحسن تعاونكم

الباحثة: هالة محمد عبد القادر هلاوي

أولاً : المعلومات الشخصية :

أرجو التكرم بوضع علامة (√) أما الإجابة التي تناسبك :

- 1/ النوع : () ذكر () أنثى .
- 2/ العمر: () اقل من 30 سنة () 30-40 () 40-50 () أكثر من 50 .
- 3/ عدد أفراد الأسرة : () اقل من 3 () 3-5 () 6-9 () أكثر من 9 .
- 4/ العمل الرئيسي : () الرعي () الزراعة () أخرى/ حدد
-

- 5/ سنوات الخبرة: () أقل من 5 سنوات () 5 - 10 () أكثر من 10 سنوات.
- 6/ المستوى التعليمي : () أمي () القراءة و الكتابة () ابتدائي () ثانوي () جامعي () فوق الجامعي .
- 7/ نوعية حيوان المرعى: () أبقار () ضأن () ماعز () أبل () أكثر من نوع .

- 8/ الحيوانات التي تتبعها : () الإناث () الذكور () النوعين () أنا لا أبيع أي حيوان

- 9/ كيف تقوم بتغذية الحيوانات : () مزرعة () مرعى طبيعي () كلا المصدرين.
- 10/ من يقوم برعاية القطيع : () المالك وحده () المالك يساعده أبنائه () عمال مستأجرون () المالك يساعده عمال مستأجرون أخرى/ حدد.....

- 11/ أرض المزرعة : () ملك () إيجار () مشاركة () مرعى طبيعي .

- 12/ موقع المزرعة بالقرب من : () المدينة () القرية () بعيدة جدا .

- 13/ قرب المزرعة من السوق : () قريب () وسط () بعيد .

14/ نوع مصدر التمويل: () قرض مصرفي () قرض غير مصرفي () تمويل ذاتي () أخرى/
حدد.....

15/ إذا اقترضت من مؤسسة رسمية ، ما هو نوع القرض : () نقدي () عيني

16/ ما هي صيغة التمويل التي من خلالها أخذت القرض :

() المرابحة () المشاركة () مضاربة () سلم () مزارعة () أخرى/حدد
.....

17/ هل سددت القرض في الوقت المناسب : () نعم () لا

18/ إذا كانت الإجابة بـ لا، ما هي الأسباب :

انخفاض مستويات هطول الأمطار () عدم توفر التمويل في الوقت المناسب () عدم كفاية
التمويل () انخفاض أسعار الحيوانات () أخرى/
حدد.....

19/ تقوم بتطعيم الحيوانات باللقاحات اللازمة : () نعم () لا .

إذا كانت الإجابة بلا ، ما هي الأسباب: () برأي غير مهم () عدم توفر تطعيم في منطقتنا
() يوجد تطعيم لكن تكلفته مرتفعة .

ثانياً العبارات : أرجو التكرم بوضع علامة (√) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة :

الرقم	العبارة	أوافق	لا أدري	لا أوافق
1	التمويل المصرفي الممنوح للعميل كافي			
2	إجراءات الحصول على التمويل المصرفي سهلة			
3	تكاليف التمويل المصرفي الممنوح للعميل مرتفعة			
4	يقدم البنك سلفيات موسمية للمساعدة في مقابلة تكاليف الإنتاج			
5	لديك المعرفة والإلمام بالإجراءات المصرفية			
6	يقوم البنك بتحصيل التمويل الممنوح بعد فترة كافية			

المساعدة المطلوبة من الجهات المعنية :

.....

.....

.....

ملحق رقم (7) الاستبيان الخاص بالعاملين بوزارة الثروة الحيوانية

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
قسم الاقتصاد

الأخوة العاملين بوزارة الثروة الحيوانية

الموقرين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: استبانة

هذه استبانة خاصة بمجموعة من الأسئلة لاستكمال دراستي لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد. تهدف هذه الاستبانة إلى جمع معلومات عن الثروة الحيوانية والوقوف على وضع الثروة الحيوانية بولاية كسلا ومعرفة المشاكل التي تعاني منها وأثرها في النمو الاقتصادي وإبراز أهميتها والخروج بتوصيات من أجل النهوض بهذه الثروة. علماً بأن المعلومات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي وسوف يتم التعامل مع البيانات والمعلومات بصورة سرية وذلك من أجل الحفاظ على خصوصيتكم وخصوصية الدراسة.

وشكراً لحسن تعاونكم

الباحثة: هالة محمد عبد القادر هلاوي

أولاً : المعلومات الشخصية :

أرجو التكرم بوضع علامة (√) أما الإجابة التي تناسبك :

1/ النوع : () ذكر () أنثى .

2/ طبيعة العمل : () طبيب بيطري () عامل(فني و معاون بيطري)

3/ المستوى التعليمي : () ثانوي () جامعي () فوق الجامعي .

4/ سنوات الخبرة: () أقل من 10 سنوات () 10 - 20 () أكثر من 20 سنوات.

ثانياً العبارات : أرجو التكرم بوضع علامة (√) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة :

الرقم	العبارة	أوافق	لا أدري	لا أوافق
1	لا يوجد حصر وتقدير للثروة الحيوانية			
2	تقوم وزارة الثروة الحيوانية بعملية حصر وتقدير للثروة الحيوانية بصورة دورية			
3	تتوفر معلومات وإحصاءات عن الثروة الحيوانية كما "ونوعاً"			
4	توفر معلومات و إحصاءات عن الثروة الحيوانية يمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية لهذه الثروة و بالتالي تطويرها			
5	يتم تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات			
6	تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات يحد من قطاع تطوير الثروة الحيوانية			
7	نجحت تجربة تصدير الإناث المنتجة من الحيوانات في تطوير قطاع الثروة الحيوانية			

ملحق رقم (8)

قائمة المحكمين :

الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة
طارق محمد الرشيد	أستاذ مشارك	اقتصاد قياسي	ام درمان الإسلامية
عبد العظيم المهل	أستاذ مشارك	اقتصاد وعلوم سياسية	الوطنية
الطيب محمددين	أستاذ مشارك	اقتصاد بحث	كسلا

ملحق رقم (9)

أسئلة المقابلات الشخصية

- 1/ هل تتوفر الكوادر البيطرية في كل محافظات الولاية ؟
- 2/ إذا لا، ما هي الأسباب ؟
- 3/ هل يتجاوب منتج الثروة الحيوانية مع حملات التطعيم ؟
- 4/ ما هو العدد الكلي للثروة الحيوانية في الولاية، وعددهم بكل محلية ؟
- 5/ متى كان أول وآخر إحصاء حيواني بالولاية ؟
- 6/ كيف تتم عملية الإحصاء ؟
- 7/ ما هي المشاكل التي تواجه إجراء الإحصاء الحيواني ؟
- 8/ كيف تقوم إدارة الإرشاد البيطري بتوعية منتج الثروة الحيوانية ؟
- 9/ ما هي المشاكل التي تواجه تطوير قطاع الثروة الحيوانية ؟
- 10/ متى بدأ تمويل منتج الثروة الحيوانية ؟
- 11/ ما هي المشاكل التي تواجه التمويل ؟
- 12/ ما هي مقترحاتك لسهولة حصول منتجي الثروة الحيوانية على التمويل ؟
- 13/ هل يتناسب حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الثروة الحيوانية مع حجم القطاع ؟
- 14/ متى بدء التصدير لأول مره بالولاية ؟
- 15/ ما هي الأنواع التي يتم تصديرها من حيوانات الولاية ؟
- 16/ وما هي الدول التي تصدر لها الولاية ؟
- 17/ هل تصدر الولاية منتجات الثروة الحيوانية ؟

18/ هل يتم تصدير الإناث من الحيوانات؟، إذا نعم، ما هي الأسباب؟

19/ ما هو دور الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية في اقتصاد الولاية؟

20/ كيف تشجع وزارة الاستثمار والسياحة الاستثمار في الثروة الحيوانية؟